المتغيرات الدولية
وانعكاساتها على الأمن العربي

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

المتغيرات الدولية
وانعكاساتها على الأمن العربي

الدكتور سيد شوبجي عبدالمولى

المكتبة الأمنية

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١٣هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١٣هـ [الموافق ١٩٩٢م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

التمهيـــد ١١

الفصل الأول: الأمن الاقتصادي العربي: المفاهيم والأبعاد والتحديات ١٥

(مفاهيم الأمن الاقتصادي القومي ومجالاته المختلفة، التحديات والمخاطر التي تهدد كيان الأمن العربي).

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية وانعكاساتها على الأمن العربي ٤٤١

(أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي: الملامح والأسباب، انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع الاقتصادية العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الأوضاع السياسية والاجتماعية).

الفصل الثالث: آليات النظام الدولي وأثره على الأمن العربي ٧٩

(النظام الدولي الجديد: الميلاد والخصائص، استراتيجية الشركات الدولية والمشروعات العربية المشتركة والأمن العربي، أزمتا المديونية الخارجية والغذاء وأثرهما على الأمن العربي).

الفصل الرابع: التحولات العالمية في أوروبا الغربية والشرقية وأثرها على الأمن العربي ١٥١

(الظروف التي واكبت مشروع أوروبا ١٩٩٢م، العلاقات الاقتصادية العربية والجماعة الأوروبية، أثر قيام أوروبا الموحدة

بعد عام ١٩٩٢ على الأمن العربي، التحولات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والنظام الدولي الجديد، آثار التحولات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية على الأمن العربي).

الفصل الخامس: أزمة الخليج والأمن العربي ١٩٧

(البترول العربي وعلاقته بأزمة الخليج، انعكاسات أزمة الخليج على الأمن العربي).

الفصل السادس: الآفاق المستقبلية للأمن العربي ٢٢١

(التنمية العربية المستقلة، اقامة نظام اقتصادي عربي جديد دعامة أساسية للأمن العربي، التعاون الاقتصادي العربي وتدعيم الأمن العربي).

المراجـــع ٢٥١

التمهيـــــــد

يشهد العالم في الفترة الأخيرة مجموعة من المتغيرات والتحولات الهامة والخطيرة التي أثرت وما زالت تؤثر على النظام السياسي والاقتصادي العالمي وعلى العلاقات المتشابكة بين الدول بعضها وبعض، ومن أهم هذه التغيرات التحولات التي شهدها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والتي تهدف الى تطوير القوانين الاقتصادية وآليات السوق وظهور القطاع الخاص وإعادة بناء الدولة والاقتصاد ثم التغير الذي سيحدث في عام ١٩٩٢م بظهور اوروبا الموحدة اقتصاديا والتي سيؤدي ظهورها حتما الى تغيرات عميقة في التعامل معها اقتصاديا سواء في مجال التجارة أو الاستثمارات أو التعاون الاقتصادي.

وسيقوم الباحث برصد وتحليل آثار هذه التغيرات وغيرها من التراكمات السابقة ومن آليات جديدة للنظام الرأسمالي العالمي على الأمن العربي وبصفة خاصة الأمن الاقتصادي اذ يعتبر تضامن الدول العربية في الميدان الاقتصادي عصب الحياة الدولية وتدور سياسات الدول في كافة الميادين الصناعية والزراعية، والخدمية في فلكه، وقد قامت أجهزة متعددة لاحكام هذا التضامن من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل، ورسم سياسات اقتصادية تخدم المصالح الوطنية والاقليمية والدولية، فعلى الرغم من التسابق في زيادة القوة العسكرية والانفاق العسكري إلا أن الصراعات الخفية والواضحة مبنية على أسس اقتصادية.

وإذا كانت الفترات السابقة قد أظهرت أن الصراعات والأزمات التي حدثت ليست كلها تحركات عسكرية فإن هناك محاور أخرى تدور حولهااستراتيجية الصراعات والأزمات منها المحور الاقتصادي بأمواله وتجارته والأوضاع السياسية والعقائدية بظروفها وتكتلاتها وأشكالها وما تعكسه على المواقف الدولية من قلق أو استقرار يؤثران سلبا أو ايجابا على مشاعر الأمن في مجاله المحلي والاقليمي والدولي.

لقد أصبح اليوم منطق القوة هو المتحكم في تسيير العلاقات الدولية، فالدول الكبرى تتحكم في مقدرات معظم دول العالم الثالث بما فيه عالمناالعربي ومن هنا يعتبر البعدالخارجي هو البعد الأساسي في مفهوم الأمن القومي ويؤكد ذلك ما طرأ على النظام الدولي من تطور في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتطور السريع في وسائل الاتصال والمواصلات وزيادة حجم التجارة الدولية والمصالح الاقتصادية وتضارب وتعارض هذه المصالح مما كرس ظاهرة الصراع الدولي وانتشار الضغوط الدولية في التعاملات الخارجية للدول.

وفي عالم اليوم والمستقبل تستحيل مواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي بغير تطويرالتنسيق العربي في ادارة العلاقات الدولية والتكيف الايجابي مع المتغيرات الدولية، فيضع مأزق التحديث في أوروبا الشرقية قيودا على تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي ثم الآثار السلبية غير المباشرة للتطورات والتحولات في أوروبا الشرقية التي تؤكدها احتمالات تحول الغرب الى الشرق والتنافس الامريكي والياباني مع دول اوروبا الغربية في مجال توسيع

وتطوير العلاقات مع اوروبا الشرقية حيث منحت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي حق الدولة الأولى بالرعاية في التجارة الدولية لأمريكا.

وتمثل البيئة الخارجية الإطار والمحددات التي يتم من خلالها مواجهة تحديات التسعينيات، فالتطور العربي يتأثر بما يجري في العالم من متغيرات سياسية وعسكرية وتكنولوجية واقتصادية يشكل بعضها تهديدا للأمة العربية ويمكن ان يكون بعضها الآخر موارد تستخدمها خلال عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما ان البيئة الخارجية مصدر للمخاطر فهي أيضا ساحة للفرص والامكانيات يتوقف حسن استخدامها على القدرات العربية ذاتها.

وعليه فانه ينبغي أن تحتل انعكاسات المتغيرات[1] الدولية على الأمن العربي مكانة متميزة في العمل العربي المشترك وفي وضع استراتيجية عربية في العقود القادمة وذلك لعدة اعتبارات :

أ ـ ان الأمة العربية تخوض صراعا مصيريا ضد غزوة صهيونية عالمية هي حلقة من سلسلة أطماع الدول الكبرى في المنطقة العربية.

---

١ ـ نقف الآن على المستوى العالمي عند نقطة البداية لمتغيرات قادمة وتحولات جوهرية تحفز على اعادة التفكير والمراجعة لكثير من الأمور التي كانت تعد من المسلمات حيث اهتزت ثوابت وتغير الكثير من الحقائق السياسية والأمنية، وتوارث ايدلوجيات وهدمت نظريات وبدأت الساحة العالمية تشهد حوارا عالميا واسعا تشارك فيه القوى الدولية كافة بهدف بلورة فهم مشترك ورؤية متقاربة لكيفية حل المشكلات والصراعات الدولية المعاصرة.

ب ـ تـواجه الـدول العربيـة مشكلات حـادة في التنمية الاقتصـادية والاجتماعية ولقضية التنمية علاقة وثيقـة بأمنهـا القومي الـذي هو محور السياسة الخارجية لها.

جـ ـ دراسـة تأثـير المتغيرات الـدولية السلبي أو الايجـابي على الأمن العـربي والآفاق المستقبليـة للأمن الاقتصـادي العربي في ظـل النظام الدولي الراهن.

الفصل الأول

الأمن الاقتصادي العربي: المفاهيم، والأبعاد، والتحديات

تجابه الدول العربية مجموعة من التحديات الحادة والمتزامنة والمتداخلة تستهدف الوجود العربي وتتمثل هذه التحديات في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والصراعات العربية المحلية ذات الأبعاد الاقليمية والدولية والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والغذائية والعسكرية

وتتمثل التحديات الخارجية للعالم العربي في اسرائيل وبعض الدول المجاورة والاختراق الخارجي من قبل القوى الكبرى، ولذلك فان عملية مواجهة هذه التحديات تعتبر جوهر قضية الأمن العربي والتي لا يمكن أن تتم الاّ من خلال العمل العربي المشترك الجاد

ويتناول الباحث في هذا الفصل المفاهيم المختلفة ـ التقليدية منها والحديثة للأمن العربي ثم أبعاده المختلفة المتمثلة في البعد السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي ثم البعد الثقافي والاجتماعي وذلك في المبحث الأول، وفي هذا المبحث يتناول مجالات الأمن الاقتصادي كالأمن الغذائي والبترولي والتحرر الاقتصادي بعيداً عن التبعية والاستغلال والمحافظة على الثروات والأموال العربية.

أما المبحث الثاني ـ والأخير ـ فيختص بعرض موجز لأهم المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي تهدد كيان الأمن العربي.

المبحث الأول

مفاهيم الأمن الاقتصادي القومي ومجالاته المختلفة

يمتد الأمن العربي الى آفاق واسعة ليشمل معاني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولا يستطيع الفرد ان يتصور استقراراً لا يصاحبه أمن شامل بمفهومه السياسي والجنائي وأبعاده الإقتصادية والاجتماعية.

أولا : المفاهيم المختلفة للأمن العربي :

تغير مفهوم الأمن حديثا عن المفهوم التقليدي الذي كان مرتبطا بالحدود والجيوش في العصور الوسطى ليصبح محكوما بعامل المكان ـ وهو محور الموقع ـ والتاريخ (الزمان) ـ وهو محور الحدث ـ ومن هنا فان الأمن ليس حماية حدود الدولة، وضمان سلامة اراضيها فقط وانما يدخل في طبيعة الاستقرار السياسي محكوما بأبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية لها تأثيرها[1]. وعلى ذلك اصبحت قضية الأمن العربي متشابكة تتطلب مجموعة من العوامل التي يجب ان تتوافر لمجتمع معين لتحقق له السلامة والاستقرار الكامل، لقد أصبح عالم اليوم متداخلا بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات والمعرفة، وحركة الرأي العام فأصبح التأثير والتأثر متبادلين بين كل الدول مما يجعل الأمن العربي مترابطا.

---

١ ـ الدكتور مصطفى الفقي، أمن الوطن وأمن الأمة، ندوة بالاهرام ١٣/١١/١٩٩٠م.

ويمكن تعريف الأمن الوطني بأنه قدرة الدولة على التنمية في مختلف المجالات في إطار النظام والاستقرار الداخلي بهدف حماية الكيان الذاتي والمنجزات الحضارية للدولة ونمط الحياة الذي اختارته لنفسها بعيدا عن أي خطر وتدخل خارجي أو داخلي غير شرعي وبعيدا عن خطر القهر الذي قد يحاول السعي للنيل من ارادة الدولة والتأثير عليها لكي تتخذ موقفامعينا أو لفرض أوضاع لا تتفق مع المصالح الوطنية لهذه الدولة ويمكن تطبيق هذا المفهوم على الأمن العربي[1].

وهناك تعريف آخر للأمن يتضمن مجموعة التدابير الكفيلة بحفظ النظام السائر على سنن الله وضبط العلاقة بين الناس على نحو عادل متوازن حتى لا يظم أحد أحدا وحتى لا يبغي أحد على أحد ولكي ينخرط المواطنون جميعا في خدمة الأهداف المشتركة دون تثبيط او ازعاج[2].

ويوضح جورباتشوف ان مفهوم القوة في التفكير الجديد لا يقتصر على القوة ذات البعد ـ الواحد ـ العسكري فحسب بل هو مفهوم القوة الشاملة التي يدخل في إطارها العامل الاقتصادي والاجتماعي والانساني والعلمي والثقافي وحق كل الانسانية في أن تحقق في مجتمعاتها ودولها هذا المفهوم الشامل للقوة من خلال النظام

---

١ ـ الدكتور مفيد شهاب، المرجع السابق، ١٣/١١/١٩٩٠م.

٢ ـ علي فايز، المفهوم الأمني في الاسلام، مجلة الأمن وزارة الداخلية السعودية، ذو الحجة ١٤١٠هـ. ص ١٧

السياسي الاجتماعي الذي تختاره شعوبها بحرية، وأوضح كذلك ان شعار توازن المصالح هو الذي لابد ان يبقى بدلا من شعار توازن القوى الذي أفرخته الحرب الباردة[1].

يشهد العالم انقلابا في مختلف الموازين التي كانت تحكم علاقاته واختلفت فيه الحسابات السياسية ومفاهيم الأمن التي كانت تتحكم في صياغة القرارات السياسية وبينما كل الدول والتجمعات الدولية تحدد مواقفها وتصوراتها وسياساتها في اتجاه الدول العربية باعتبارها مجموعة واحدة فإن العرب قدموا أنفسهم للعالم بشكل يفتقد كيانه الكلي، ووحدة أجزائه ووقفوا أمام العالم مجردين من الرؤية الواحدة لأنفسهم مما يعني تحرك العالم بدوله وتجمعاته في إطار نظام دولي جديد يبتعد عنه العرب[2]

لقد أبقت اوروبا الغربية على حلف الأطلنطي كإطار للتحالف والأمن الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت في نفس الوقت في تحويل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الى منظمات سياسية واقتصادية وعسكرية تقودها أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ تلحق بها كافة المنظمات والتجمعات الأوروبية الأخرى مما قد يجذب اليها دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي (سابقا).

---

١ ـ لطفي الخولي، بين ثورة اكتوبر ١٩١٧ وثورة البريسترويكا ١٩٨٥، الاهرام ١٩٩٠/٥/٢٤

٢ ـ عاطف العمري، أين المفهوم العربي للأمن، الاهرام في ربيع الأول ١٤١١هـ.

وهكذا وضعت اوروبا الغربية لنفسها مجالات ودوائر للتحرك على امتداد العالم كله منها صياغة علاقة تعاون خاصة مع الدول العربية آخذة في الاعتبار ان من أهم عوامل ضمان أمنها ـ أوروبا الغربية ـ واستمرار تدفق البترول واستقرار المنطقة العربية وعدم خروج عناصر القلق وعدم الاستقرار منها لتهز استقرار اوروبا، كما طرحت على دول البحر المتوسط والدول العربية إيجاد نظام مواز لمؤتمر التعاون والأمن الأوروبي لايجاد حلول اقليمية من داخل إطار هذا التعاون لأية نزاعات اقليمية حالية أو قد تطرأ في المستقبل.

ونتيجة لذلك أصبح المنطق والفهم لمعنى الانتماء لمجتمع دولي يؤثر ويتأثر ببعضه البعض يفرض ان يكون هناك مفهوم للأمن العربي بأبعاده المختلفة، يتم على أساسه التعامل مع الذين يقومون بصياغة مفهوم لأمنهم ولحركة عمل هذا المفهوم في علاقتهم بالعالم العربي بما يهدف الى سلامة الأراضي والوحدة الاقليمية من التهديدات وحماية الثروات الطبيعية وتوفير التقدم والرخاء الاقتصادي والأمان الاجتماعي والحرية السياسية

إن العرب أصبحوا يحتاجون ـ أكثر من أي وقت مضى ـ الى صياغة محددة لمفهوم أمنهم وضمانات توفيره في إطار لا يجعل مواقفهم مجرد ردود أفعال لمواقف يمتلك ناصيتها الذين لهم مصالح وعلاقات بالعالم العربي.

ثانيا : الأبعاد المختلفة للأمن العربي :

تتركز أبعاد وعناصر الأمن العربي في مجموعة من الأبعاد:

أولها: البعد العسكري المتعلق بتعبئة وتطوير وتنسيق القدرات العسكرية العربية.

والثاني: البعد السياسي المرتبط بتسوية الصراعات العربية ـ العربية والاتفاق حول حد أدنى من الأهداف وأساليب تحقيقها والاتجاه نحو الوحدة العربية.

أما البعد الثالث ـ الاقتصادي ـ فيدور حول تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي بقصد الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات العربية وتحقيق تنمية عربية شاملة ومستقلة ومتوازنة، ثم البعد الاجتماعي المرتبط بتسوية مشكلات الأقليات والتخطيط من أجل تنمية عربية شاملة[1].

ويتضمن البعد الرابع ـ التكنولوجي ـ تطوير التكنولوجيا القائمة وابتكار تكنولوجيا ذاتية، اما البعد الأخير ـ الثقافي ـ فيرتبط بإحياء وتنقية التراث العربي والاسلامي والتصدي لكافة محاولات الغزو الثقافي التي تستهدف تشويه وتقويض أسس ومقومات الثقافة العربية الاسلامية

وعن علاقة وتفاعل هذه الأبعاد فإن الأمن العربي قضية مجتمعية تمتد لتشمل مختلف جوانب المجتمع، ومن ثم لا يمكن فهم أي من أبعادها بمعزل عن الأبعاد الأخرى، فالجانب العسكري

---

١ ـ الدكتور حسنين توفيق، الفكر العربي واشكالية الأمن القومي، مجلة التعاون مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، السنة الأولى، العدد الرابع، اكتوبر ١٩٨٦، ص ٧٢

لـلأمن القومي وثيق الارتبـاط بـالجـانب التكنـولـوجي والاجتمـاعي والاقتصادي والسياسي ولا يتحقق الأمن الاقتصادي إلا في ظل الأمن التكنولوجي وأمن الطاقة والمظلة العسكرية[1].

وتعطي قيادة البـرويستوريكـا السوفيتيـة المثـال الحيـوي عـلى ضرورة تكامل الأبعاد المختلفـة للأمن القـومي فعندمـا تدهـور الأمن الاقتصادي سارعت الدولة باعادة البناء بتخفيض الانفاق العسكـري ودعم الاقتصاد الوطني، ففي الخطة الخمسية الثانية بالاتحاد السوفيتي والتي بدأت عام ١٩٨٥ تم تحرير ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليار روبل من قبضـة الانفاق العسكـري غـير الضـروري بمعيـار العصر والـظروف الدولية الى الانفاق المدني وذلك دون اخلال بالقدرة الدفاعية الرادعـة لأي عدوان[2].

وهكـذا فان تـوسيع إطـار مفهوم الأمن بمعنـاه الحديث أصبـح يتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ودخلت قاموس الدراسـات الاستـراتيجية مقـولات مثل التنميـة الشاملة والاعتمـاد المتبـادل بـين الـدول والتعاون الـدولي والمشكلات البيئيـة العامـة وغيـرهـا، ولحق تـوسيع إطـار مفهوم استراتيجية الأمن الـوسائـل والأهـداف معـا وأضحت الاستـراتيجية تعـرف بأنها استخـدام مجمل قـوة الـدولـة أو

---

١ ـ الـدكتور حسنـين توفيق، الفكـر العربي وإشكـالية الأمن القـومي، مرجـع سابق، ص ٨٦.

٢ ـ لطفي الخولي، بين ثورة اكتـوبر ١٩١٧ وثـورة البرويستـوريكا. ، مـرجع سابق، الاهرام ٢٤/٥/١٩٩٠م.

مجموع امكاناتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية، والايديولوجية والعسكرية وغيرها لتحقيق مجمل أهدافها السياسية وجرى التأكيد على ان سياسة الأمن تذهب الى أبعد من المفهوم التقليدي لتجميع القوة الفائقة وأنها في معناها الواسع كل فعل يحاول من خلاله أي مجتمع ان يضمن بقاءه أو ان يحقق مآربه في المجال الدولي[1]

ويتفق ذلك مع مفهوم المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية للأمن القومي الذي يرتكز على اعتبار السيادة الاقتصادية على الموارد والقدرة على التحكم وحسن الادارة لها، كما يرتكز هذا المفهوم على اعتبار التنمية جوهر الأمن والاستقرار للمجتمعات.

كما يتناول الباحث في هذا المبحث مفهوم الأمن الاقتصادي العربي ومجالاته المختلفة في الفكر الاستراتيجي الغربي، وفي الفكر الاستراتيجي العربي والمفهوم الجديد للأمن الاقتصادي.

ثالثا : مفهوم الأمن الاقتصادي في الفكر الاستراتيجي الغربي :

انشغلت المراكز الرأسمالية المتقدمة بالبحث عن وسائل التأثير التي تكفل تأمين مصالحها وتوسيع نفوذها وفي هذا الإطار فان التطور الذي شهدته دراسات الأمن القومي الغربية تركز في البحث عن تشكيلة أدوات السياسة الخارجية التي تحقق الحد الأقصى لمصالح

---

١ ـ الدكتور طه عبدالعليم، قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي، ضمن اعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، مركز الدراسات بالاهرام والجامعة الاردنية بعمان، ١٩٨٧، ص ١٢٨

المراكز الغربية في تكريس أوضاع السيطرة وتعظيم عائدها الاقتصادي عن طريق القوة التي تعني قدرة التأثير على سلوك دولة أخرى وعلى مجرى الأحداث العالمية

ولا تقتصر القوة على الجوانب العسكرية، بل تمتد لتشمل الوسائل السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والمعنوية والأيدلوجية والاجتماعية، ولقد استخدم الغرب هذا الشكل أو ذاك من القوة لتحقيق أغراض السياسة الخارجية، ونظرا لما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة اقتصادية في العالم فهي صاحبة أوسع انتشار للمصالح الاقتصادية القومية في كافة أرجائه وأضحت القوة الاقتصادية من أهم أبعاد الأمن[1]

مفهوم الأمن الاقتصادي في الفكر الاستراتيجي العربي :

يعرف الدكتور علي هلال الأمن العربي بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[1] ويحتوي هذا

---

١ ـ الدكتور طه عبدالعليم، مضمون الأمن الاقتصادي القومي العربي، قراءة نظرية، المؤتمر الاستراتيجي الأول بعمان، ١٩٨٧ مرجع سابق، ص ١٢٨

٢ ـ الدكتور علي هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية العدد ٣٥ في يناير ١٩٨٤ ص ١٢ :

المضمون على أهمية حماية المصالح والقيم والتماسك الاجتماعي ضد الأخطار والتحديات الخارجية والداخلية وان كان ذلك يستوجب تحديد السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق الأمن الاقتصادي وبناء المؤسسات التي تقوم بتنفيذ ومتابعة هذه السياسات.

ولا يتحقق الأمن ما لم تكن هناك جهود تنموية، فالتنمية تحد من أوجه عدم التكافؤ، وتقضي على أسباب الاحباط وتشعر الشعوب بأنها قد أنجزت شوطا على طريق التقدم والتنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والحضارية[1].

لقد حرصت الشريعة الاسلامية على أن تحفظ للناس المقاصد الضرورية الخمسة وهي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل أي حفظ حقوق الأفراد وضمان عدم التعدي أو الاعتداء. يقول الرسول ﷺ في حجة الوداع «ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» ويقول عليه الصلاة والسلام في حديث آخر «من أصبح منكم آمنا في سربه (نفسه) معافى في جسده عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا[2]

ويعتمد نجاح التطور الاقتصادي على العلم وتقدم وسائل المعرفة المادية وإقبال الأفراد على الانتاج المادي وتحقيق تكافؤ فرص الحياة بينهم والقضاء على الظلم الاجتماعي وإقامة العدل في توزيع الدخول والثروات بالاضافة الى وجود حكومة رشيدة تساند وتساعد الأفراد في تحقيق هذه الغاية.

---

١ ـ محمد سيد احمد، أمن الدولة وأمن المواطن، الاهرام ١٩٩١/٤/٢٥

٢ ـ الفتح الكبير، للسيوطي، الجزء الثالث، ص ١٦٢

ان ما يتميز به العالم العربي على ما سواه من موقع جغرافي وثروات هائلة يجعل له أهمية بالغة تستوجب حشد هذه الإمكانات المادية والمعنوية وكل ما هو ضروري لفعاليات الأمن الجماعي العربي، ويشتمل المنظور النظري للأمن على ثلاثة اتجاهات يركز الأول منها على الاستراتيجية العسكرية كوسيلة فعالة في مواجهة التهديدات الخارجية للأمن ويركز كذلك على أن العامل الاقتصادي يعتبر مصدرا مهما من مصادر استتباب الأمن أو عدمه فالمشاكل الاقتصادية المعاصرة تؤثر على الأمن والاستقرار

ويختص الاتجاه الثاني ـ الأمن الجماعي ـ بالترابط الجماعي للأمن مع التركيز على المصلحة العليا للأسرة الدولية والأبعاد التعاونية في منظومة الدول ذات الأنظمة والأهداف المختلفة والتشكيلات الاجتماعية المتعددة.

أما الاتجاه الثالث فيهتم بقضية الأمن والاستقرار في العالم النامي والذي يركز على العوامل الداخلية كمصادر حقيقية للتهديدات الأمنية بالاضافة الى العوامل الخارجية ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان الصراعات التي تحدث بين الدول الكبرى ستبقى مصدر قلق وتهديد للأمن الدولي مما يدعو الدول النامية الى التحالف حتى تعزز أمنها وتضمن حماية وجودها[1]

وفي هذا الصدد يمكن ايضاح مصادر تهديد الأمن العربي والتي

---

١ ـ الدكتور عبدالمنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ١٩٨٧ نقلا عن علي فايز، مرجع سابق، ص ص ١٩ ـ ٢٢

تتمثل في التبعية الاقتصادية للخارج واستمرار الاعتماد على المواد الأولية كمصدر أساسي للدخل القومي والازدواجية في الاقتصاديات العربية وإهدار القدرات الاقتصادية والمالية العربية وتفاقم المديونية واتساع الهوة بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة وارتفاع معدلات الأمية وتدني الأحوال الاجتماعية وانتشار أنماط قيمية وسلوكية غريبة.

أما المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن العربي فأهمها القروض والمعونات والمساعدات الخارجية واستيراد التكنولوجيا ودور الشركات المتعددة الجنسيات والارتباط بالأنظمة الاقتصادية الخارجية والتجمعات الاقتصادية العالمية والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات بالاضافة الى التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة في دول أوروبا الشرقية والأزمات الاقتصادية العالمية والصراعات الاقليمية والنزاعات العربية.

المبحث الثاني

التحديات والمخاطر التي تهدد كيان الأمن العربي

أولا : التحديات الداخلية :

تشتمل التحديات الداخلية التي يواجهها الأمن العربي على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها :

أ ـ التحديات الاقتصادية :

١ ـ استمرار زيادة معدلات التضخم الذي بات يهدد عمليات

التنمية ومستويات الأسعار والاستقرار السياسي والاجتماعي وإضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وانخفاض حصيلة الدول العربية من العملات الأجنبية والاتجاه نحو المضاربات مما يعمق من مشكلة الاختلال الهيكلي بصفة عامة ومن الاختلال في التوازن الاجتماعي بين الفئات المختلفة بصفة خاصة[1].

ففي السودان بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام ١٩٨٥ (٣٩٩٪) مقابل ٦١٪ عام ١٩٧٨ وفي مصر ١٩٥٪ والمغرب وتونس والجزائر في حدد ١٦٠٪ عام ١٩٨٥م كما شهدت الصومال أعلى معدل للزيادة في الأسعار بلغ ٦٤٠٪[2] إضافة الى انخفاض نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي.

٢ ـ يتأثر الأمن العربي بسوء وتدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التغذية والرعاية الاجتماعية وما ينجم عنها من تكوين اتجاهات خطيرة الى معارضة المجتمع والتمرد عليه، كما ان ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني الأجور لموظفي الدولة والانخفاض المستمر في متوسط الدخل الحقيقي من سلع وخدمات يؤدي الى

---

١ ـ الدكتور سيد شوربجي، المديونية الخارجية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١١هـ، ص ٧١

٢ ـ البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام ٢١٩٨٧/٨٦، جدة، ص ٢١٨

انتشار الفساد والرشوة، فقد أظهرت الدراسات ان عدم كفاية دخل الفرد أو دخل الأسرة يمثل سببا في ارتفاع نسبة بعض الجرائم التي تزداد أوقات الأزمات الاقتصادية وتنخفض خلال فترات الرخاء الاقتصادي[1].

إضافة لما سبق تتعدد مظاهر التخلف الاقتصادي في العالم العربي حيث تنخفض نسبة العاملين في الصناعة الى اجمالي العمال وتزايد هذه النسبة في القطاع الزراعي وتدني مستوى التكنولوجيا، ومن البيانات المتاحة نخلص الى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في معظم المجتمعات العربية يبلغ أدنى مستوى له في السودان حيث يصل الى ٣٠٠ دولار سنويا كما يصل الى ما يتراوح بين ٥٣٠ ـ ٦٠٠ دولار سنوياً في كل من مصر واليمن والمغرب بينما يصل الى حوالي ١٢٠٠ دولار في تونس في حين يبلغ ١٥٦٠ دولاراً في كل من الاردن وسوريا[2]

وخلال النصف الأول من العقد الماضي ـ الثمانينات ـ ارتفع معدل التضخم في العديد من الدول العربية ففي العراق بلغ ٥٠٪ يليه سويا بمعدل وصل الى ٣٥٪ والسودان ٣٠٪.

٣ ـ تواجه الدول العربية في النصف الثاني من عقد الثمانينات زيادة كبيرة في معدلات البطالة وما يترتب على هذه الظاهرة من عدم استتباب الأمن والاستقرار، ففي مصر مثلا بلغت نسبة البطالة

---

١ ـ الدكتور صلاح عبدالمتعال، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مكتبة وهبي القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٩

٢ البنك الدولي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، نيويورك، ١٩٨٨م.

عـام ١٩٨٦ حوالي ١٤,٧٪ تتـركز في وسط الشبـاب، والجديـر بـالذكـر ان العديـد من الدول العـربية تتبـع سيـاسـة التصنيـع واختيـار الفنون الانتـاجية التي لا تتـرك فرصـة مناسبـة لمواجهـة مشكلة البـطالة بهـا في المستقبـل القـريب، وفيـما يختص بمشكلة المديونية الخارجية أحد التحديات الداخلية لـلأمن العربي فيؤثـر عليها استمرار تـزايد نسبتهـا وسوء تـوزيع الـديون عـلى الدول والمؤسسات الدائنة حيث يختلف عبء الديون من مصدر لآخـر تبعا لشروط الاقتراض وسعر الفائدة وفتـرات السماح، نـاهيك عن الشـروط الخاصـة والمصاحبـة لكل قـرض تبعـا للمجـالات المـوجهة اليهـا هذه القـروض. وقد أدى ذلـك الى تـزايـد ثقـل وعبء الديون الخارجية على الاقتصاد العربي[1]

فالعالم العربي يدخل عقد التسعينات بمديونية تصل الى ٢٠٠ مليـار دولار تعادل ١٥٪ من اجمـالي ديون العـالم النـامي وتصـل نسبـة الديـون الخارجيـة ٤٥٪ من الناتج القـومي الاجمـالي عـام ١٩٨٩م.

ب ـ التحديات الاجتماعية :

تـرجـع معـظم المشكـلات الاجتمـاعيـة أسـاسـاً لـلاختـراق الاستعماري الايديـولوجي المتتـالي للمنطقـة العربيـة وتحاول القـوى العـالمية تكـريس الأوضاع الاجتمـاعيـة المتخلفـة والتي من شـأنها ان

١ ـ للمزيد حول هذا الموضوع راجـع المبحث الثالث من الفصـل الرابـع بهذا البحث.

تجعل من التحديات الاجتماعية الناجمة عن التخلف صمام أمن لضمان احكام السيطرة والابقاء على حالة التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال تدهور العملية التعليمية وتأثيرات مجالات الثقافة ووسائل الاعلام[1].

ان نجاح التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي يرتبط بالعلم وتقدم وسائل المعرفة والتكنولوجيا، فالتبعية الثقافية والارتباط العلمي بالدول المتقدمة يؤدي الى تأصيل ظاهر الهوية والانتماء لدى المهاجرين من العقول العربية بما يؤثر في نمط وطرق التفكير والقضاء على الثقافة الوطنية وخلق ثقافات فرعية تؤثر في التنشئة السياسية والفكرية

فالتعليم الدعامة الأساسية للأمن القومي حيث ان الجانب الثقافي والعلمي يؤثر في تكوين المؤسسات القضائية واقامة العدل الاجتماعي وشيوع الاستقرار والتأثير في التربية السياسية والعسكرية والاصلاح الاقتصادي.

٤ ـ تطور الانفاق والمشتغلين في مجال البحث العلمي والتقني والتطوير التجريبي في العالم العربي كأحد التحديات الداخلية للأمن العربي :

تساهم خصائص التخلف الاقتصادي في إحداث تغييرات في

---

١ ـ أحمد عبدالحليم، تحديات الأمن القومي في التسعينيات، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٢٥.

البناء الاجتماعي حيث يرتبط التخلف الاجتماعي في العالم العربي بعدم توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين مستوى الخدمات الذي يرجع الى انخفاض نصيب هذه القطاعات بالنسبة لاجمالي الانفاق وان كانت بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية تخصص ١٢٪ س انفاقها على القطاع التعليمي فيها.[١]

ان انخفاض مخصصات الانفاق التعليمي والبحث العلمي في العالم العربي يؤدي الى تخلف الاوضاع الثقافية والعلمية التي تعتبر الركيزة الأساسية لعملية التنمية والوصول بالأمس الاقتصادي الى أفضل صورة وبتحليل البيانات والأرقام الواردة بالجدول رقم (١) نخلص الى ما يلي :

- رغم التحسن في مستويات وأرقام الانفاق على التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في العالم العربي من ١١٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٠٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الا ان هذه الأرقام متواضعة اذا ما نسبت الى اجمالي العالم فالرقم الأول لا يتعدى ٠,٢٪ والثاني ٠,٥٪
- تتفوق دول امريكا اللاتينية على دول العالم العربي في حجم الانفاق على قطاع التعليم رغم تشابه الظروف والخصائص الاقتصادية لهاتين المجموعتين اما الدول المتقدمة فتصل نسبة انفاقها على التعليم الى اجمالي العالم ٩٧,٧٪ عام ١٩٧٠ (حوالي ٦٢ مليار

---

١ ـ الدكتور عبدالمنعم المشاط، أصول ظاهرة التخلف، مرجع سابق، ص ٧٣

دولار) مقابل حوالي ١٩٥ مليار عام ١٩٨٠م أي بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٧٠

- تنخفض النسبة المئوية للانفاق التعليمي في العالم العربي منسوبا الى الناتج القومي الاجمالي اذ تبلغ هذه النسبة ٢٧و٠٪ عام ١٩٨٠ في حين تصل الى ١٨ , ١٪ في آسيا (عدا الدول العربية) و٦٧ , ٤٪ في الاتحاد السوفيتي مقابل ٢٤ , ٢٪ في امريكا الشمالية.

- ومن المؤشرات الاجتماعية الأخرى نسبة عدد العلماء والمهندسين لكل مليون شخص التي تنخفض في العالم العربي الى ١٢٣ عالماً عام ١٩٧٠ وصلت الى ٢٠٧ علماء عام ١٩٨٠ مقابل ٢٥٣ في امريكا اللاتينية، ٥١٧٢ عالماً في الاتحاد السوفيتي، ٢٦٧٧ عالماً في امريكا الشمالية.

مما سبق يتضح حجم الفجوة العلمية - التكنولوجية الضخمة بين البلدان المتقدمة والعالم العربي.

جـ - التحديات السياسية وأثرها على الأمن العربي :

تتضح خصائص التخلف السياسي[1] في العالم العربي وتظهر معالمه في التجزئة والانقسامات الداخلية وفي بعض الأحوال هناك تمايزات عرقية، كما تتصف الصفوة السياسية بدرجة كبيرة من

---

١ - الدكتور عبدالمنعم المشاط، أصول ظاهرة التخلف في العالم الاسلامي، السياسة الدولية يناير ١٩٩٠م ص ٧٣ وكذلك التنمية السياسية في العالم الثالث للمؤلف نفسه، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، دولة الامارات، ١٩٨٨م.

الجدول رقم (١)

تطور الانفاق والمشتغلين في مجال البحث العلمي والتقني والتطوير التجريبي في العالم العربي مقارنة بمناطق العالم الأخرى بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠م

مناطق العالم	الإنفاق					
	١٩٧٠م		١٩٧٥م		١٩٨٠م	
	مليون دولار	٪ للعالم	مليون دولار	٪ للعالم	مليون دولار	٪ للعالم
البلدان المتقدمة	٦٠٦٧٧	٩٧,٧	١٠٩٣٣٠	٩٦,١	١٩٥٣٧٧	٩٤,٠
أوربـــا	١٥٧٣٩	٢٥,٣	٣٦٤٥٥	٣٢	٧٠٦٤٩	٣٤
أمريكا الشمالية	٣٧٦٢٠	٤٤,٥	٣٨٣٨٣	٢٣,٧	٦٦٦٤٦	٣٢,١
الاتحاد السوفيتي	١٢٩٨٧	٢٠,٩	٢٣١٩٤	٢٠,٤	٣٢٤٢١	١٥,٦
البلدان النامية	١٤٢٤	٢,٣	٤٤٨٥	٣,٩	١٢٤٣٤	٣
آسيا «عدا الدوّل العربية»	٤٥٤٠	٧,٣	١٢٣٠٤	١٠,٨	٣٠٦٦١	١٤,٨
أمريكا اللاتينية	٤٩٨	٨	١٦٨٦	١,٥	٣٧٤٥	١,٨
أفريقيا «عدا الدول العربية»	١٠٥	٠,٢	٣٠٠	٠,٣	٦٩٨	٠,٣
العالم العربي	١١٥	٠.٢	٢٣٤	٠,٣	١٠٢٧	٠,٥
إجمالي العالم	٦٢١٠١		١١٣٨١٥		٢٠٧٨٠١	

المصدر : احتسب من بيانات United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESC) Statistical Year Book 1984. Paris, 1984. PP: V - 28.

في : مايكل سمبسون. الآفاق المستقبلية للنمو التقني في المجتمعات العربية. ص: ١٧٠ في كتاب: هشام شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: ١٩٨٦م. نقلاً عن طه عبدالعليم. قضايا الاقتصاد السياسي، مرجع سابق. ص: ١٨٤

الانغلاق والجمود الفكري وعدم القابلية للحراك الاجتماعي بالاضافة الى ضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها وغلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم توافر العدد الكافي من المؤسسات السياسية.

ليس ذلك فحسب بل ان زيادة الضغوط والقمع من خلال أدوات الضبط الاجتماعي تحبط مظاهر الحياة السياسية السليمة مما يدفع في نهاية الأمر بالمزيد من الاضطرابات والانقلابات والصراعات السياسية وذلك على عكس الدول المتقدمة سياسيا التي نتجت عن عملية تكييف للمؤسسات السياسية التي تمت تاريخيا مع الوظائف سريعة التغيير والتي تعكس زيادة لم يسبق لها مثيل في معارف الانسان.

ومن أمثلة التغيرات الثقافية وتأثيرها على الأمن العربي ـ لا سيما الأمن الاقتصادي في مجموعة الدول العربية البترولية أنه مع ظهور البترول ساهمت الثروة المادية في عمليات التحول الاجتماعي بشكل سريع يفوق التحولات الفكرية والعلمية التي عرفتها بلدان عربية أخرى، لقد أتاحت الطفرة المالية لبعض الدول العربية ان تخطوخطى سريعة نحو النمو المادي في مظاهر استهلاكية وتمحورت اتصالاتها بالعالم المتقدم حول استيراد المبتكرات التكنولوجية ووسائل النقل والاتصال الحديثة التي تتجاوز حدود المظاهر المادية للحضارة الغربية دون ان يمتد ذلك الى الجوانب الثقافية ولا المؤسسات التي تحكم حياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية مما ساهم في تزايد

الانفصام بين القيم والتقاليد التي يقرها المجتمع وبين السلوك الذي يمارسه الفرد[1]

غياب الارادة العربية التي كانت موجودة في الخمسينيات والستينيات مما سهل على دول الجوار الاقليمي اختراق الأمن القومي العربي حيث اخترقت اسرائيل الأمن العربي من خلال احتلالها الجنوب اللبناني واجتياح اثيوبيا للصومال الغربي والعدوان الايراني على العراق وتهديده لدول الخليج العربية[2]

عدم الالتزام باستراتيجية عربية متكاملة للتنمية الشاملة، فالتنمية التي حصلت كانت على حساب الانتاج فمعظمها تنمية في قطاع الخدمات ساعدت على زيادة معدلات الاستهلاك بشكل مفزع وبشع، ليس ذلك فحسب بل تجاهل النظام العربي العديد من القضايا والاشكالات الأساسية في المجتمعات العربية والتي منها العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل وقضايا انتقال العمالة العربية.

ثانيا: التحديات الخارجية:

نستعرض فيما يلي التحديات الخارجية التي تتعرض لها الأمة العربية في العقدين الاخيرين:

---

١ ـ هالة مصطفى. مجتمعات الخليج وتحدي التغيير، الاهرام ١٩٩١/٥/٣م.

٢ ـ المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (عمان)، النظام الاقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، دراسة بعنوان النظام الاقليمي العربي من منظوره التاريخي، ١٩٨٧ . ص ٩٤

١ ـ سعي الدول الكبرى الرأسمالية والصناعية الى ضمان استمرار التبعية العربية من خلال عدة آليات كتقديم القروض والمعونات والمساعدات وبيع السلاح والتكنولوجيا وازدياد نشاط الشركات والمشروعات الدولية متعددة الجنسيات بما يمكن من تقوية الاستعمار الاقتصادي الجديد حيث تتزايد وتتنوع اتجاهات التدويل والاعتماد المتبادل بين الدول الذي من أهم معالمه الأساسية الانتاج المشترك والتجارة الدولية واسواق التمويل والازدهار السريع للمصارف الدولية وللأسواق المالية وازدياد ومضاعفة الأدوات والممارسات الجديدة في مجال النقد والمال والتمويل وحصيلة تهريب الأموال من البلدان العربية ومن الأمثلة الحيوية على ذلك دور البنوك العالمية كبنك الاعتماد والتجارة في ضياع الأموال العربية واستثمارها في مجالات غير مشروعة.

٢ ـ التغيرات الدولية المتلاحقة وتأثيرها على الأمن العربي: فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تتعدد وتتلاحق التغيرات التي منها مشروع أوروبا ١٩٩٢ والأبعاد الاقتصادية لترتيبات القوة الدولية ممثلة في استراتيجية الشركات الدولية متعددة الجنسيات وأزمة المديونية الخارجية ودور الاحتكارات الدولية في تفاقمها ثم التحولات الجارية في أوروبا الشرقية وما تسفر عنه من انعكاسات وافرازات على الأمن العربي.

٣ ـ الصراعات الاقليمية والنزاعات الدولية وما تمثله من مصادر تهديد الأمن العربي كالصراع العربي الاسرائيلي والنزاع الايراني

العراقي ثم أزمة الخليج العراقية الكويتية ـ والتدخل العسكري الخارجي

٤ ـ تعاظم الصراعات العسكرية على الصعيد الاقليمي العربي واستمرار العجز العربي في الاتفاق ولو على أولويات التعامل مع هذه الصراعات ابتداء بالصراع المغربي الجزائري حول مستقل الصحراء الغربية ومرورابالصراعات على جنوب السودان وقضية اريتريا اضافةالى الصراع العربي الاسرائيلي والحرب اللبنانية التي تعكس أوجه التناقضات العربية وانتهاء بفقدان وحدة الصف والتفكك العربي وانتشار الفراغ السياسي والعسكري في المنطقة العربية الذي حاولت اسرائيل ان تملأ الجزء الأكبر منه بمساندة الدولتين العظميين للوصول بهذا الصراع الى بوتقة التمحور والاستقطاب الدولي وتعاظم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الامريكي لاسرائيل[1].

٥ ـ تتأثر الأمة العربية ـ التي تعتبر جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي ـ بالأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة والتي تكون أسبابها خارجية من الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

إن أسعار البترول والمواد الأولية وما يطرأ من تغيرات تكنولوجية في مجال الطاقة من المتغيرات ذات الاهمية لآفاق النمو العربي في التسعينات وسيظل البترول عاملا مؤثرا وأساسيا في السياسة العربية الدولية والأمن العربي، كما برزت في الآونة

١ ـ المؤتمرالاستراتيجي العربي الأول (عمان) النظام الاقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، مرجع سابق ص ص ٩٨ ـ ١٠٠

الأخيرة قضية الأمن الغذائي العربي التي تؤثر على حرية واستغلال المنطقة العربية، فالأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي لما يترتب عليها من حدوث مشكلات سياسية خطرة تؤدي بالعالم العربي الى التبعية الاقتصادية والسياسية واستخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي من جانب الدول الكبرى وما يعكسه هذا الموقف من اضطرابات داخلية تهدد الأمن والاستقرار العربي الداخلي.

- ومما يهدد كيان الأمن العربي ما تضمنه الوفاق الدولي بين القوتين العظميين من الخدع السياسية حيث انتهى عصر حركات الاستقطاب الدولي للشعوب الصغيرة وانتهاء عصر الصراع على مناطق النفوذ، وفي حقيقة الأمر فان واقع التحالف الأمريكي الاسرائيلي قد بدد هذه المفاهيم بالاضافة إلى ان الصهيونية العالمية سباقة لاجراء اتصالات غير منظورة مع الادارة السوفيتية اسفرت عن هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل، كما بادرت المؤسسات الاسرائيلية - بمعاونة بعض الاجهزة الامريكية - بالتحرك والتغلغل في القارة الافريقية من خلال تقديم الخبرات والمساعدات وتكوين الكوادر الأمنية وهياكل أنظمة الاستخبارات العامة والعسكرية.

وتفيد التجارب العملية - بعد توقيع الاتفاقات المنظمة للوفاق الدولي[1] - تغير سلوك الادارتين الامريكية والسوفيتية

---

١ - زكريا نيل، الهجمة المضادة للعرب وخدعة لعبة الوفاق الدولي، الاهرام ١٩٩٠/٤/٧م.

حيال الدول الصغيرة حيث تزعزع نظام المساعدات الخارجية الامريكية وبدأ يتقلص واتخذ شكلا جديدا من أشكال الضغط الاقتصادي والسياسي، كما انحسر التأييد السوفيتي لحركات النضال الشعبي وذلك على الرغم مما نادت به القوى العالمية من استحداث النظام العالمي الجديد الذي لم تتضح مقاييسه، وان كان احد ملامحه تجسد، في حظر التكنولوجيا الحساسة عن العالم الثالث حفاظا على مصالح الدول الكبرى في العديد من مناطق النزاع الاقليمية وتقييد طموحات دول الجنوب في التمتع بأدوات الاستقلال الحقيقي الاقتصادي والسياسي.

هذا وتستخدم الدول المالكة لعناصر التقدم التكنولوجي الاكتشافات والاختراعات للتأثير والسيطرة واختراق سيادة الدول والشعوب المتطلعة لدعم أمنها بل قد يولد التخلف التكنولوجي إذعانا لسيطرة الدول ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة، فتخلف العالم العربي عن رسم استراتيجيات بناء وتوظيف القدرة التكنولوجية الجماعية هو بمثابة تهديد مؤكد لأمنه.

لقد عانت الدول العربية أثناء الاستعمار من مشاكل عديدة لعل من أهمها مشكلة التحرر السياسي والاقتصادي ومشكلة عدم الاستقرار السياسي والتدخل الأجنبي ومشاكل بناء الدولة والهياكل الاقتصادية الضرورية لها وهذه المشاكل كافية لزعزعة الأمن والاستقرار

ويتهدد الأمن الاقتصادي العربي في عقد الثمانينيات العديد

من الأخطار منهاعدم استخدام الأموال النفطية وتعبئة الموارد غير البترولية في انجاز التنمية العربية المستقبلية وفي إطار من التكامل الاقتصادي العربي، ثم التخلف والتبعية الناجمين عن ضعف أو غياب الدور القيادي لقطاع الدولة في التصنيع وتكريس أو معاودة الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية على أسس غير متكافئة[1].

وأخيرا يتهدد الأمن الاقتصادي العربي مشكلة التجزئة العربية وتجاهل التكامل الاقتصادي الناجم عن حدة التفاوت في مؤشرات الرفاهية بين الدول العربية.

---

١ ـ للمزيد راجع: الدكتور طه عبدالعليم، الأخطار التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي دراسة للواقع، ضمن أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول بعمان، الاردن ١٩٨٧، ص ص ١٤٣ ـ ١٦٢

الفصـــل الثاني
الأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية
وانعكاساتها على الأمن العربي

تمكنت الرأسمالية العالمية من نقل أعباء أزمتها الاقتصادية سواء كانت دورية أو هيكلية الى البلدان النامية من خلال آليات عديدة منها أسعار الصرف وأسعار الفائدة والاستثمارات العكسية والتضخم وتيارات التجارة الخارجية وآلية المديونية الخارجية

ان عجز ميزان المدفوعات الامريكي ثم تخفيض الدولار الامريكي في ظل أوضاع قدرة الاحتكارات الدولية على رفع الأسعار أعلى من تكاليف الانتاج الجارية في محاولة لتعويض النقص في المبيعات قد أديا في النهاية الى انفجار تضخمي هز أركان العالم من منتصف السبعينيات، وكانت الدول العربية ممن قاست من ظاهرة التضخم العالمية حيث كانت تدفع أسعارا أعلى مقابل وارداتها من المعدات والخدمات والسلع والأسلحة في الوقت الذي تتضاءل فيه عائداتها من المواد الخام والقيود الفروضة من الدول الرأسمالية على واردات الدول العربية التي تتعامل في أكثر من ٨٠٪ من تجارتها الدولية.

وقد أفرزت الأزمة الاقتصادية العالمية زيادات كبيرة في معدلات البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي في البلدان

العربية واشتدت المضاربات المحلية والدولية على الذهب والفضة وعلى الأسواق المالية العربية الدولية وبدأ النشاط المكثف للشركات متعددة الجنسيات يتزايد بشكل كبير كما صاحب هذه الأزمة تزايد العجز في موازين المدفوعات وتدني الاحتياطي وأسعار الصرف لعملات الدول العربية مع انخفاض عوائد الاستثمارات العربية المحلية والخارجية.

وقد ساعدت الآثار الاقتصادية المصاحبة للأزمة على بروز العديد من الآثار الساسية والاجتماعية المتمثلة في الصراعات السياسية والتحديات المحتملة للأنظمة السياسية من جانب الأجيال الصاعدة فقد كانت عملية التكيف الهيكلي للبرامج الاصلاحية من جانب الدول الدائنة والمؤسسات الدولية بؤرة الصراع السياسي في كثير من الدول العربية والتي شملت ـ الصراع ـ مشكلة دعم المواد الغذائية وإلغائه وما يحدثه ذلك من خلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وهيمنة السلطة المركزية، والقوى الخارجية على هذه البلاد بشتى أشكال المساعدات.

المبحث الأول

أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (الملامح والأسباب)

اولا : ملامح الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي:

تتمثل بعض ملامح الأزمة في الآتي:

١ ـ لقد شهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ أوائل السبعينيات

ركودا اقتصاديا تمثل في زيادة معدل التضخم الركودي في البلدان الرأسمالية، فقد شهدت دول اوروبا الغربية ارتفاعاً في معدلي البطالة والتضخم وصل الى ١٦٪ وبلغ معدل التضخم النقدي في الولايات المتحدة وبريطانيا حوالي ١٩٪ والجدير بالذكر ان جذور هذه الزيادة تمتد الى فترة ما قبل ارتفاع أسعارالبترول عام ١٩٧٣[١]

هذا بالاضافة الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الصادرات من ٥,٥٪، ١٣ ٪ على التوالي في عام ١٩٦٨ الى ٣,٥ ٪، ٥ ٪ عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٢ انخفضت نسبة العمالة في الدول الرأسمالية ففي ألمانيا الغربية انخفضت هذه النسبة بحوالي ٣ ٪ وفي هولندا حوالي ٧ ٪ وفي بريطانيا ٨ ٪

٢ ـ شهدت البلدان الصناعية الرأسمالية زيادة في معدل البطالة من ٣,٤ ٪ عام ١٩٧٣ الى ما يزيد على ضعفي هذا المعدل أي وصل الى ٨,٥ ٪ عام ١٩٨٤ كما واصل معدل التضخم ارتفاعه ففي الولايات المتحدة بلغ ١٣,٥ ٪، وقد أصاب هذا المعدل الدول المصدرة للبترول حيث ارتفع معدل التضخم في هذه البلدان من ٨ ٪ الى ١١ ٪ وانخفض معدل نمو ناتجها من ٩ ٪ (خلال ٦٨ ـ ١٩٧٢) الى حوالي ٥ ٪ عام ١٩٨٤[٢]

---

١ ـ مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، اكتوبر ١٩٨٣، ص ٤٣، الجدول (٨).

٢ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ص ٤٠٨.

أما الدول النامية غير البترولية فقد بلغ معدل التضخم فيها حوالي ٢٩ ٪ ومعدل نمو الناتج المحلي ٣,٦ ٪ عام ١٩٨٤ كما كان من ملامح الأزمة الاقتصادية في الدول الرأسمالية ارتفاع أسعار الفائدة منذ منتصف الستينات وحتى عام ١٩٧٤ حيث بلغت ١٢ ٪ في بريطانيا، و١١ ٪ في فرنسا، و٧٪ في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1]

٣ ـ تدهور شروط التبادل النجاري : شهدت الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ ما يشبه الحرب النقدية الضارية حيث سارعت الدول الرأسمالية الكبرى أمريكا ودول غرب أوروبا واليابان الى المحافظة على مصالحها ومناطق ومجال نفوذها، أي توسيع أسواقها التجارية الخارجية وزيادة معدلات التصدير وتأمين المواد الخام وإيجاد مجالات الاستثمار لرؤوس أموالها، وبدأ الصراع في تغيير أسعار الصادرات وفي شروط التبادل الدولي، ففيما بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ انخفضت حصة الدول النامية من التجارة الدولية بمقدار النصف تقريبا وانخفضت كذلك حصتها من الصادرات العالمية.

فقد شهدت الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ انخفاضا كبيرا في نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية من ٢٨,٥ ٪ الى ٢٠ ٪ وتدهورت حصة الدول البترولية الرئيسية من الصادرات

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، المرجع السابق. نفس الصفحة، وكذلك الجدول رقم (١) بهذا البحث.

العالمية من ١٧,١ ٪ الى ٦,٦ ٪[1] هذا بالاضافة الى تدهور الصادرات المنجمية والزراعية التي تسوقها الدول النامية حيث انخفضت نسبة صادراتها من هذه السلع من ٢٨ ٪ عام ١٩٨٠ الى ١٩ ٪ عام ١٩٨٦ في حين ارتفعت أسعار وحجم وارداتها من السلع الصناعية وذلك بفعل موجة التضخم العالمية وسيطرة الاحتكارات الدولية[2].

وتضاعفت حصة الدول الرأسمالية من الصادرات العالمية للنفط الخام من ٥ ٪ الى ١٢,١ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى منتصف الثمانينات، مقابل انخفاض حصة البلدان النامية من الواردات العالمية من ٣١ ٪ عام ١٩٧٠ الى ١٨ ٪ عام ١٩٨٥ وتدنت نسبة مساهمة هذه الدول في التجارة الدولية الى حوال ١٩,٧ ٪ عام ١٩٨٧م[3]

٤ ـ ساهمت أزمة النقد الدولية في تعزيز الاتجاه إلى المضاربات الدولية على العملات والذهب الذي ارتفع سعره ـ الأخير ـ الى ٣,٥ مرة خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ كما شهد عام ١٩٧٣م تدهوراً في أسعار الأسهم بنسبة ٢٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة ٥٠٪ في لندن[4].

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

2 - II.N.World BanK world development Report, 1988.

٣ ـ الدكتور فؤاد مرسي، المرجع السابق، ص ٣٣٦

٤ ـ الدكتور فؤاد مرسي، المرجع السابق، ص ٤٠٨.

كما كان للتخفيض الذي حدث في قيمة العملات القوية للدول الرأسمالية أثره على القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية من العملات التي تملكها الدول النامية مما أدى الى خلق الاضطرابات في ادارةهذه الاحتياطيات وتحقيق خسارة فادحة نتيجة التبعية النقدية للاقتصاد الرأسمالي العالمي،

والجدير بالذكر ان الدولار والاسترليني يشكلان ٥٠٪ من اجمالي الاحتياطيات النقدية الخاصة بالدول النامية.

٥ ـ أدت الأزمات النقدية وما صاحبها من اضطرابات اقتصادية في فترة ما قبل السبعينات الى انخفاض حجم القروض والمعونات الاقتصادية الميسرة وتدني مستويات الاستثمارات الخاصة المباشرة المنسابة من الدول الصناعية للدول النامية، فدول السوق الأوروبية لم تقدم سوى ٣, ٪ من ناتجها القومي الاجمالي للدول النامية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ مما أدى بالأخيرة الى اللجوء لوسائل التمويل الخارجية ذات التكلفة العالية، فقد ارتفع حجم التمويل الخارجي للدول النامية من ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧١ الى ما يزيد على الف بليون دولار عام ١٩٨٩ مما يشكل صعوبات مالية على اقتصاديات هذه الدول وعجزها عن السداد.[1]

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٧، ص ٢٣٣

وخلال عقدي الستينات والسبعينات تدهور الناتج المحلي الاجمالي في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية من ٤,٤٪ الى ٠,٣ ٪ كما تدهورت انتاجية العامل في هذه البلدان من ٤,٣ ٪ الى ٠,٩ ٪ وتزايدت كذلك معدلات البطالة من ٢,٦ ٪ الى ٧,٦ ٪ وانخفضت معدلات التغير في الاستثمار من ٥,٥ ٪ الى ١,٢ ٪ تبع ذلك انخفاض المعروض الحقيقي من النقود من ١,٥ ٪ خلال ٦٠ - ١٩٦٧ الى - ٤,٤ ٪ (معدل سالب) خلال عامي ٧٩ - ١٩٨١م.

ومن ملامح التدهور الاقتصادي والاجتماعي في مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ارتفاع الرقم القياسي لاسعار المستهلكين من ٣,٤ ٪ الى ١١,٩ ٪ أي بأكثر من ثلاثة اضعاف وبطبيعة الحال انتقلت ملامح هذه المشكلات للدول النامية وخاصة العربية منها حيث العلاقات الاقتصادية والتجارية الأوروبية العربية.

أما عن مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات (١٩٢٩ - ١٩٣٢)[1] والتي هزت أركان النظم الاقتصادية القائمة في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء فكانت ملامحها متمثلة في انهيار قاعدة الذهب وما أعقبه من نظام حرية سعر الصرف أو الرقابة عليه،

١ - احمد جامع، النظام النقدي الدولي، أساسه وأزمته، مجلة البنوك الاسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، القاهرة، وكذلك: الغرفة التجارية بالرياض، أزمة الثلاثينات هل العالم على أبواب أزمة مماثلة، العدد ٢٥٩ في شعبان ١٤٠٣ هـ.

الجدول رقم (٢)

بعض ملامح الأزمة الاقتصادية في مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية ١٩٦٠ - ١٩٨١م(*)

بيان	١٩٦٧-٦٠	١٩٧٣-٦٧	١٩٧٥-٧٣	٧٩-٧٥	١٩٨١-٧٩
الناتج المحلي الاجمالي	٤,٤	٥,٠	-٠,٣	٣٠٦	-٠,٣
انتاجية العامل	٤,٣	٤,٧	٠,٧	٣,١	٠,٩
معدل البطالة في نهاية الفترة	٢,٦	٢,٨	٤,٢	٥,٣	٧,٦
الاستثمار	٥,٥	٥,٢	-٤,٢	٣,٠	١,٢
العرض الحقيقي للنقود	٥,١	٨,١	-٠,٥	٢,٩	-٤,٤
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	٣,٤	٥,٥	١٣,٠	٩,٢	١١,٩

كذلك انتشار سياسة الحماية التجارية وشيوع القيود المباشرة وغير المباشرة عليها والتخفيض المستمر لقيم العملات وضعف الحركة الدولية لرؤوس الأموال وزيادة التعريفات الجمركية

كما ساهمت أزمة الثلاثينات في انخفاض المعروض من الدولارات الامريكية بنسبة ٦٠ ٪ حيث انكمشت واردات الولايات المتحدة الأمريكية وتقلص حجم استثماراتها في الأوراق المالية الأجنبية وزاد عدد العاطلين بحوالي ٢٥ مليونا في البلدان الرأسمالية كما أفلست العديد من الصناعات والمؤسسات المصرفية، وانهارت

(*) الدكتورة سهير معتوق، ظاهرة التضخم الركودي، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٣ اكتوبر ١٩٨٨، ص ١٤٩

عملات ٥٦ دولة رأسمالية وتدهورت حركة التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث استطاعت الدول الصناعية تصدير التضخم اليها من خلال الارتفاع المستمر لاسعار المنتجات الصناعية وقيام حواجز أمام صادراتها.

ثانيا : أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية :

هناك أسباب عديدة تضافرت سويا لتكوين الأزمة الاقتصادية العالمية وجميعها من نتاج النظام الرأسمالي العالمي ذاته وأهمها :

١ ـ انهيار نظام النقد الدولي الذي تأسس عام ١٩٤٥ : أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس ١٩٧١ عدم قابلية الدولار للتحويل الى ذهب وكان هذا الحديث بداية انهيار نظام النقد الدولي الذي تأسس بموجب اتفاقية (بريتون وودز) نتيجة العجز المستمر والمتزايد في ميزان مدفوعاتها والذي أدى بدوره الى زيادة كميات الدولارات واغراق العالم به فقد قدر ما تملكه البنوك المركزية من دولارات خارج الولايات المتحدة ٦٨ مليارا من الدولارات عام ١٩٧١ في حين لم يتعد حجم الاحتياطي الامريكي من الذهب في هذا العام ١١ مليار دولار تمثل ١٦ ٪ من حجم الدولارات المتداولة في الخارج[١].

كما أدى انتقال رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الى

---

١ ـ الدكتور صبري أبوزيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتي التضخم والديون الخارجية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٩٩ في يناير ١٩٨٥، ص ٤٣.

الدول التي تحقق معدلات ربح عالية أدى ذلك الى ارتفاع حجم المضاربات على الذهب وزيادة نشاط دور الاحتكارات الدولية مما دفع بحدوث فوضى في المعاملات النقدية ووصل حجم رؤوس أموال الشركات الاحتكارية الدولية الى ٧٠٠ مليار دولار في حين ان احتياطي الدول صاحبة هذه الشركات لا يتعدى ٤٤٧ مليارا من الدولارات بالاضافة الى عدم امكان اخضاعها لأي من معايير الضبط والرقابة المحلية[1] وخلاصة القول هو ان سقوط نظام النقد الدولي وعدم النجاح في العثور على مخرج لنظام جديد قد أدى الى تعميق الأزمة الاقتصادية بالعالم الرأسمالي.

٢ ـ ارتفاع اسعار الفائدة : أدى ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك الامريكية بمعدلات عالية بلغت ١٩٪ الى ارتفاع سعر الدولار نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي عليه وتدفقت كميات كبيرة منه على البنوك الامريكية بلغت ١٠٠ بليون دولار سنويا خلال الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٦ ساهمت في زيادة حجم المضاربات وتقلب أسعار صرف العملات الأخرى تجاه الدولار وحدوث فوضى في أسواق النقد العالمية أدت في نهاية الأمر الى تدهور كبير في أسعار الأسهم العالمية وبدلا من ان يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الى ارتفاع سعر الدولار جاءت النتائج مغايرة تماما للتوقعات حيث استفحل العجز الامريكي الداخلي والخارجي

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، مأزق النظام الرأسمالي، مجلة الاهرام الاقتصادي. العدد ٧٢٦ لعام ١٩٨٢، ص ٣٧

وحدثت اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي العام[1].

٣ ـ النشاط الاحتكاري للشركات الدولية متعددة الجنسيات:

نتج عن انفلات السيطرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال وعدم استقرار نظام النقد الدولي حيث ظهرت عدة مؤسسات مالية نقدية كالشركات المتعددة الجنسيات والتي لا تملك البنوك المركزية أي تأثير على نشاطها بل كان لهذه الشركات دور في الحركات الدولية لرؤوس الأموال ترتب عليها المزيد من الفوضى في أسواق النقد الدولية وتقلب أسعار الصرف للعملات الرئيسية وزيادة كبيرة في حجم السيولة الدولية مما أدى بحكومات الدول الأوربية إلى رفع أسعار الفوائد بشكل أكبر، مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، كما انعكس هذا الوضع على حجم الاستثمارات التي شهدت انخفاضاً ضخماً وخاصة في قطاعات الانتاج المادي وإلى زيادة تكلفة رأس المال وتفضيل الشركات الصناعية استخدام ما لديها من سيولة في المضاربة في سوق الصرف وفي الايداع لدى البنوك بدلاً من الاستثمار[2].

٤ ـ السياسات الاقتصادية التي مارستها الدول الرأسمالية:

استمرت السياسة الامريكية الخارجية في تجاهل قيمة الدولار

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص ٢٦٦

٢ ـ الدكتور اسماعيل صبري، انهيار نظام بريتون وودز: مرجع سابق ص ٤٢ يعبر عن الاحتكار الدولي بالمؤسسات العملاقة ذات التجمع العالمي للقوى الاحتكارية الرأسمالية والتي تسهم فيها عدة دول رأسمالية وان كانت تبرز فيها قوة مالية احتكارية قيادية لدولة معينة.

على المستوى الدولي حيث تركت سعره حسب ظروف العرض والطلب في أسواق النقد الدولية وذلك بهدف تحقيق مرونة أكثر في أسعار الصرف وأن يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى الى تحسين الموقف التنافسي للصادرات الامريكية وتحسين العجز في ميزان مدفوعاتها ثم القضاء على الفوائض التي كانت تحققها دول غرب اوروبا واليابان ولكن لم يتحقق ذلك اذ ظل الدولار يتدهور بشكل واضح فقد هبط أمام المارك الألماني ٢,٥٢ مارك عام ١٩٧٦ الى ١,٥ مارك عام ١٩٨٨ وأمام الين الياباني ١٢٥ ينا عام ١٩٨٨ وانخفض الدولار امام الفرنك الفرنسي والسويسري والاسترليني والجولدن الهولندي بنسب تتراوح بين ١٥ ـ ٣٣٪ خلال الفتر من ١٩٧٦ الى ١٩٨٥[1]

هذا وقد ساد اعتقاد بأن نظام سعر الصرف المعوم يجنب النظام النقدي الدولي الاضطرابات التي تنشأ عن التضخم وان هذا النظام يعطي لكل دولة القدرة على التحكم في معدل التضخم المحلي ويمنع العوامل الميسرة لانتقال التضخم العالمي الى الاقتصاديات الوطنية، والحقيقة ان هذا النظام قد أدى الى امتصاص التقلبات التي تحدث في قيم العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار البترول لا سيما الدولار الذي يقدر به ولن تحدث مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لانها المصدرة للتضخم والدولار ويعود اليها فائض الأرصدة البترولية ويمكنها

١ ـ الدكتور رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص ٢٥٢

تخفيض قيمة الدولار لاستهلاك الديون والارصدة الدائنة لصالح الدول البترولية.

كما لايمكن للولايات المتحدة الأمريكية ـ وعلى العكس في حالات اخرى ـ رفع قيمة الدولار عن طريق رفع سعر الفائدة لاجتذاب رؤوس الأموال وزيادة نسبة الأرصدة البترودولارية وتجميدها بصورة مباشرة او غير مباشرة واستطاعت بالفعل ومعها الدول الصناعية امتصاص إرتفاع سعر البترول من خلال تقلبات سعر الصرف، أما الركود فقد خفف من أثره زيادة طلب الدول البترولية على السلع الانتاجية والاستهلاكية[1]

٥ ـ التعديلات الجوهرية في اتفاقية (بريتون وودز) عام ١٩٧٦ :

أسفرت التعديلات في اتفاقية (بريتون وودز) عن انعكاسات خطيرة على أحوال الصرف والعلاقات النقدية الدولية حيث انتهى عصر ثبات أسعار الصرف وخروج الذهب من نظام النقد الدولي وعدم وجود ضوابط تحكم حركة السيولة الدولية والقاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه كل ذلك أسفر عن حالة عدم الاستقرار النقدي ومعاناة الاقتصاد الرأسمالي منه حيث تراجعت معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، كما زادت معدلات التضخم والبطالة وزاد العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية حث وصل الى ١٠٩ بلايين دولار عام ١٩٨٧ في حين كان ١٥ بليون دولار عام

١ ـ الدكتور مصطفى رشدي، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية بيروت، ١٩٨١

١٩٧٨ والذي يرجع الى رخص أسعار الواردات اليابانية التي تدخل الأسواق الامريكية بالاضافة الى تزايد الانفاق العسكري الامريكي واستمرار ضعف المنافسة للصادرات الامريكية في الأسواق العالمية وزيادة وتوسع حجم استثماراتها الخاصة في الخارج[1]

المبحث الثاني
انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية
على الأوضاع الاقتصادية العربية

نناقش فيما يلي انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على المتغيرات الاقتصادية العربية من أهمها:

اولا : التأثير في موازين المدفوعات والموازنات العامة للدول العربية:

أدى التقلب في أسعار الصرف للعملات القوية ـ بعد التعويم ـ الى تقلبات موازية في قيم النقد الأجنبي لحصيلة صادرات الدول العربية من البترول والمواد الخام بالاضافة الى أثر انخفاض أسعار هذه الصادرات وانكماش أسواق تصريفها بسبب انخفاض

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق ص ٢٤٨، كذلك الدكتور محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي، مرجع سابق، ص ١٤١ وأيضاً U.N.IMF,World Economic Outlook, Apil 1986, p.213.

الطلب العالمي وارتفاع أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والغذائية

وترتبط أسعار المواد الأولية والسلع ـ المكون الرئيسي لعدد من الصناعات الهامة بالدول الصناعية ـ ارتباطا وثيقا بالدورات الاقتصادية في هذه الدول وبالتقلبات التي تحدث في أسواق الدول الصناعية ثم نتيجة مستويات النشاط الاقتصادي والتقدم التقني في السنوات الأخيرة في مجال الكشف عن خامات صناعية جديدة.

وبسبب تدهور شروط التبادل التجاري عانت دول الأوبك من انخفاض حصيلتها حيث سجلت معدلات نمو التجارة الدولية معدلا سالبا بلغ ١,٣ ٪ عام ١٩٨٢ مقابل معدل موجب بلغ ١١,١ ٪ عام ١٩٨١ وذلك بسبب انخفاض الطلب على البترول ومشتقاته والسياسات التي انتهجتها البلدان الصناعية تجاه المحافظة على الطاقة مما أدى الى تقليص معدل الزيادة في قيمة صادرات البترول في التجارة الدولية من ٢٠,٨ ٪ عام ١٩٨١ الى حوالي ٢ ٪ عام ١٩٨٢[1]

ومن أمثلة الدول العربية التي شاهدت انخفاضا كبيرا في معدلات نمو صادراتها السعودية ومصر والمغرب فقد كان لتدهور هذه المعدلات تأثيره على الواردات وبرامج التنمية وحقق الميزان التجاري للعديد من هذه الدول عام ـ ١٩٨٧ ـ عجزا كبيرا بلغ ٢١٢٨ مليون دولار للاردن و٧٨٠٥ مليون دولار لمصر وفي المغرب ١٥٠٤ ملايين

---

١ ـ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي لعام ١٩٨٣، العدد الثالث، ص ٤٢٢.

دولار واليمن الشمالي ١٢٣٤ مليون دولار كما حققت السودان ولبنان وسوريا وتونس عجزا في موازينها التجارية عدا بعض الدول العربية البترولية التي حققت فائضا ضئيلا

وقد شهد عام ١٩٨٨ تحسنا ملحوظا بالمقارنة بالعام السابق حيث زاد حجم التجارة الى ٣ , ٩ ٪ مقابل ١ , ٦٪ وزاد حجم صادرات الدول الصناعية الى ٧ , ٨ ٪ مقابل ٣ , ٥ ٪ ومعدل نمو لواردات الى ٥ , ٩ ٪ مقابل ٧ ٪ خلال عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨[1].

وهكذا تتأثر التجارة العربية بأوضاع الاقتصاد العالمي ، فالأسواق العربية تحكم أوضاعها الموروثة والحالية إمكانات التطور المستقبلية فتحقيق الاستقلال السياسي لا يعني بنفسه تغيير البنية الاقتصادية الداخلية بل ان جهود التنمية تعزز روابط الاقتصاد الوطني باقتصاد الدول الصناعية حيث استيراد المعدات ومستلزمات الصيانة وقطع الغيار من البلد الذي استوردت منه المعدات الأساسية للمشروع[2]

وترتبط التجارة العربية بشكل كبير بالأسواق الغربية والدول الصناعية المتقدمة التي بلغ نصيبها من الصادرات العربية ٥ , ٦١٪ ، ٦٣ ٪ من اجمالي وارداتها عام ١٩٨٤ ودليل ذلك ارتباط التجارة

---

١ ـ البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لعام ٨٨ ـ ١٩٨٩ ، ص ٨٥ .

٢ ـ الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ، مستقبل التبادل التجاري بين الأقطار العربية ، مجلة العربي الكويت ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ٣٣ .

العربية الخليجية بدول السوق الاوروبية حيث بلغ حجم واردات دول مجلس التعاون الخليجي ـ عام ١٩٨٣ ـ ٢٩ بليون دولار يخص السعودية منها ٢٠ بليون دولار في حين لم يتعد صادرات المملكة العربية السعودية لدول السوق الاوروبية ١١ بليون دولار مما يعني ان الميزان التجاري لصالح الأخيرة. هذا مع اعفاء ٥٠ ٪ من السلع الأوروبية الواردة للسعودية من الرسوم الجمركية وفرض رسوم ٤ ٪ تقريبا على النصف الآخر[١]

ويتجلى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على حجم العجز كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي للدول العربية خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧م[٢] حيث بلغت هذه النسبة ١٣ ٪ في الجزائر عام ١٩٨٦ مقابل ١,٤ ٪ عام ١٩٨١ وبالنسبة لمصر فقد بلغت ١٢,٢ ٪ مقابل ٦,٤ ٪. كما حققت الدول العربية الخليجية عجزا بلغ ١٥٩ مليون دولار عام ١٩٨٦ في دولة البحرين وفي سلطنة عمان بلغ هذا العجز ١٨٢٠ مليون ريال عماني عام ١٩٨٥ وفي قطر بلغ عجز الموازنة ٥٤٧٢ مليون ريال قطري عام ١٩٨٨/٨٧ ارتفع الى ٦١٠٧ ملايين ريال في العام التالي ٨٨ ـ ١٩٨٩ وفي دولة الامارات العربية المتحدة بلغ حجم عجز الموازنة ٩١٤ مليون دولار عام ١٩٨٧

وعن المملكة العربية السعودية فقد بلغ هذا العجز ٩٥٨٦ مليون دولار عام ٨٧ ـ ٨٨ مقابل ٦٨٠٠ مليون دولار خلال العام

---

١ ـ الدكتور حسن فخرو، ماذا بعد النفط، ص ٦٦

٢ ـ الجدول رقم (٤).

المالي ٨٣ ـ ١٩٨٤ استطاعت الدولة التخفيف من حدة هذا العجز عن طريق تخفيض حجم النفقات بمعدل ١٧ ٪ خلال العامين ٨٦ ـ ٨٧، ٨٧ ـ ١٩٨٨

ثانيا : الأزمة والاحتياطي وأسعار الصرف لعملات الدول العربية :

لكون الدولار من المكونات الرئيسية للاحتياطي في معظم الدول العربية بالاضافة الى الذهب الذي يدخل في مكوناته فان الدول قد عانت كثيرا من تأثير الأزمة النقدية الراهنة على موقف احتياطياتها الدولية حيث التقلبات العنيفة في أسعار الذهب والعملات القوية مما أسفر عن حدوث تقلبات موازية في قيم هذه الاحتياطيات[1] وهذا ما تؤكده البيانات التالية :

١ ـ انخفاض حجم الاحتياطي في مجموعة البلدان العربية البترولية من ٣٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨١ الى حوالي ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ ومثال ذلك الجزائر التي انخفض احتياطيها النقدي من ٤ مليارات الى ١,٩ مليار خلال نفس الفترة في حين احتفظت بعض الدول الخليجية البترولية كالبحرين والامارات بزيادة في هذا الاحتياطي .

٢ ـ وبالنسبة لمجموعة الدول العربية غير البترولية فقد انخفض الاحتياطي انخفاضا ملحوظا ففي اليمن الشمالي انخفض من

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي ، التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ص ١٤٦ ـ ١٥٥

١٣٨٢ مليـون دولار عـام ١٩٨٠م إلى ٥٤٠ مليـون دولار عـام ١٩٨٧م وكـذلك اليمن الجنـوبي من ١٢٦ مليون إلى ٩٩ مليـون دولار، كما وصـل الاحتياطي للسودان ١٢ مليون دولار عام ١٩٨٧م وفي سوريا ١١٤ مليون دولار عام ١٩٨٥م وفي الصومال ٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٦م[١]

٣ ـ وعن انعكاسات الأزمة الاقتصاديـة العالمية عـلى أسعار صـرف عمـلات الدول العـربية فقـد أدى خـروج المجتمـع الـدولي من اتفاقية (بريتون وودز) الى حرية (تعويم) العملة في أسواق النقد العالمية وتحديد أسعار صرف عملات الدول وفقا لقانون العرض والطلب وتعددت النظم التي سادت أسعار الصرف فمنها تعويم أسعـار الصـرف وربط عمـلات بعض الـدول بعملة منفـردة أساسية كالدولار أو الاسترليني، كما لجأت دول أخرى الى تثبيت عملتهـا بسلة مرجحـة من العملات التي عـادة تعكس النصيب التجـاري مع شـركائهـا التجاريـين الرئيسيين وربطت مجمـوعة أخـرى من الدول عمـلاتها بـوحدات حقـوق السحب الخاصـة المتبع في صندوق النقد الدولي[٢].

وبالبنسبة لعملات الدول العربية الخليجية ـ كمثال فقـد كانت مـرتبطة عنـد بدء اصـدارها بنـظام الاسترليني عـدا المملكة العـربيـة السعودية التي بقيت عملتها مرتبطة بالدولار، وفي أعقاب انهيـار نظام صنـدوق النقـد الـدولي عـام ١٩٧١[٣] استخـدمت الـدول العـربيـة

---

١ ـ الجدول رقم (٦).

٢ ـ الدكتور رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص ٢٦٩

٣ ـ مشهد هذا العام ـ ١٩٧١ ـ وقف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار الى ذهب.

وحدات السحب الخاصة كموجود احتياطي دولي رئيسي وكوسيلة تقويم.

وفي الفترة ٧٢ ـ ١٩٨٦[1] شهدت أسعار صرف الدولار الامريكي بالعملات الخليجية العربية تراجعا حيث انخفض سعرصرف الدولار أمام عملات باقي الدول الصناعية وبلغ سعر صرف الدرهم الاماراتي بالنسبة للدولار ٤,٣٨٦ دراهم/دولار عام ١٩٧٢ مقابل ٣,٦٧ دراهم عام ١٩٨٦ وبانخفاض بلغ ٢١ ٪ أمام الاسترليني وبنسبة ٢٥ ٪ أمام المارك الألماني ثم بنسبة ٢٤ ٪ أمام الين الياباني.

وتراجع سعر صرف الريال القطري أمام الدولار من ٤,٣٨٦ ريالات الى ٣,٦٤ ريالات وظل الربط بين الريال والدولار قائماً في الأوقات التي يتمتع فيها الأخير بالقوة والثبات في الأسواق الدولية وقد تم فك هذا الارتباط عندما عانى الدولار من التدهور في سعر صرفه وشهد الدينار البحريني انخفاضا من ٠,٤٣٨ الى ٠,٣٧٦ خلال نفس الفترة التى شهدت انخفاضا في الدينار الكويتي بالنسبة للدولار الأمريكي من ٠,٢٣٨٩ دينار عام ١٩٧٢ الى ٠,٢٩١٥ دينار عام ١٩٨٦

وأجرت السلطات النقدية السعودية عدة تخفيضات لقيمة الريال السعودي تجاه الدولار بدءا من عام ١٩٨٣ وانخفض سعر

---

١ ـ ريتشارد إميل. الأنظمة النقدية الخليجية مرجع سابق، ص ٥٥.

صرف الريال/ دولار من ٣,٥٨ ريالات إلى ٣,٧٥ ريالات وذلك بهدف إحلال التوازن في الموازنات السنوية التي تأثرت بانخفاض العوائد النفطية.

ومنذ عام ١٩٨١ وترتبط معظم عملات الدول العربية الخليجية بصورة فعلية بالدولار الامريكي لان معظم عائداتها النفطية ـ والجزء الأكبر من استثماراتها الخارجية ـ مقومة بالدولار ويؤثر عدم استقرار سعر صرفه تأثيرا كبيرا على عملات هذه الدول حيث تنخفض القوة الشرائية لايرادات البترول وتزداد معدلات التضخم ويصعب تقدير الايرادات والنفقات بصورة أفضل، كما أن التقلبات المستمرة في سعر صرف الدولار يدفع الى تعزيز الطلب على الذهب كاستثمار والذي يتعرض بدوره لتقلبات عنيفة فقد حدث خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٥ ارتفاع لأوقية الذهب من ١٢٩ دولارا عام ١٩٧٥ الى ٦٠٠ دولار في مايو ١٩٨٠ ـ أي بزيارة خمسة أضعاف خلال ست سنوات ـ وفي فبراير ١٩٨٥ انخفض سعر الأوقية من الذهب الى ٢٩٦ دولارا بمعدل تغير بلغ حوالي ٢١ ٪ بالسالب عن يونيو ١٩٨٤[1]

ثالثا : الأزمة الاقتصادية العالمية والاستثمارات العربية المحلية والخارجية :

تأثرت الاستثمارات العربية بانخفاض عوائدها وبالكساد العالمي منذ بداية الثمانينات وبالتقلبات في أسعار صرف العملات

١ ـ الدكتور رمزي زكي. التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص ٢٨٦

الدولية وخاصة الدولار وكذلك بالأحوال الاقتصادية السائدة في المناطق التي تستثمر فيها أموالهم وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٧ الى ان حجم التدفق النقدي من الدول النامية الى الخارج قد بلغ حوالي ٣٠٠ بليون دولار أي ما يعادل ثلث المديونية الخارجية لهذه الدول[١].

وطبقا للاحصاءات المتاحة فان صافي الموجودات الأجنبية لدول الأوبك خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٨ قد بلغت حوالي ٤٤٥ بليون دولار يقدر نصيب دول الخليج العربية ٧٥ ٪ (٣٤٢ بليون دولار) منها ٦٥ ٪ في قنوات استثمارية سائلة او شبه سائلة مثل الودائع المصرفية والأرصدة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي، والأوراق التجارية الحكومية والاستثمارات قصيرة الأجل، ٣٥ ٪ الباقية جرى استخدامها في استثمارات طويلة الأجل وأسهم وعقارات[٢].

والجدير بالذكر ان هذه الاستثمارات تتأثر بالاحوال والأزمات الاقتصادية العالمية ففي عام ١٩٨٧ انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق العالمية بحوالي ٢٣ ٪ مما أدى إلى تأثير سيء في سلوك المستثمرين بالاضافة الى الخسارة التي ألمت بالمجتمع الدولي وتركزت في انخفاض قيمة الودائع في البنوك وفي محفظة الأوراق المالية وتلك هي أهم صور الاستثمار العربي الخليجي في الخارج[٣]

١ ـ الدكتور هنري توفيق، تدفق رؤوس الأموال العربية الى الخارج، مجلة التعاون السنة الرابعة ـ العدد ١٦ . ديسمبر ١٩٨٩، الرياض، ص ٣٠

٢ ـ الدكتور هنري توفيق، مرجع سابق، ص ٣٥

٣ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٢٣٣

وقد كان للأجهزة والمؤسسات الدولية النقدية دور في استقطاب الأموال العربية وتدويرها حيث تم توجيه الجزء الأكبر من الفوائض البترولية في السندات التي طرحتها هذه المؤسسات بالاضافة الى سندات الخزينة الأمريكية والبريطانية والبنوك التجارية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فحتى عام ١٩٨٥ بلغ حجم الاستثمارات العربية الخليجية ـ٢٠٥ بلايين دولار منها ٢٨ ٪ ودائع مصرفية، ٢٧ ٪ سندات حكومية، ٢٤ ٪ أسهم واستثمارات مباشرة وتمثل القروض المقدمة للدول النامية ١٥ ٪ ثم ٦ ٪ احتياطيات الصرف الأجنبية[١].

كما مكنت الأموال العربية البنوك العالمية من زيادة عملياتها الدولية وتقديم القروض للدول النامية واستطاعت ـ هذه البنوك ـ ان توسع دورها كوسيط مالي دولي من خلال احتفاظ الدول العربية في شكل ودائع مصرفية سائلة.

وعلى الرغم مما تعرضت له هذه الاستثمارات من مخاطر وتدهور قيمتها الا ان هناك اتجاها متزايدا لهروب رؤوس الأموال العربية للخارج ونذكر من أهم العوامل المسئولة عن هجرة وهروب هذه الأموال ما يلي :[٢]

---

١ ـ نشرة الخليج الاقتصادية، العدد الثاني، فبراير ١٩٨٦، المجلد الأول، ص ٣

٢ للمزيد حول هذا الموضوع راجع الدكتور هنري توفيق. مرجع سابق، ص ٤٠ ـ ٤٢.

١ ـ استمرار العجز في الموازنات للعديد من الدول العربية الذي يتراوح ما بين ٦ ـ ٢٢٪ بالنسبة الى اجمالي الناتج المحلي في حين تتراوح هذه النسبة ما بين ٢ ٪ ـ ٤٪ بالنسبة للبلدان المتقدمة عام ١٩٨٧ ويدعو هذا الموقف الى نقل استثمارات وموجودات المستثمرين خارج بلدانهم خاصة اذا ما رأوا ان هذا العجز سيعني دفع الضرائب في المستقبل أو تمويل العجز عن طريق تبني سياسات نقدية تضخمية.

٢ ـ تراجع أسعار صرف العملات المحلية للعديد من الدول العربية التي مازالت تتبع سياسات أسعار صرف مقيدة خلال فترة الثمانينات مما أدى الى تقدير قيمة عملاتها ـ في كثير من الأحيان ـ بأعلى من قيمتها الحقيقية اذا ما أخذنا في الحسبان حجم العجز المتزايد في ميزانياتها وحساباتها الجارية واستمرار تراجع معدلات الأرصدة الأجنبية الرسمية وزيادة حجم المديونية وتراجع قدرة صادراتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

٣ ـ ساهمت الظروف الاقتصادية المحلية والدولية في ظهور العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الاستثمار العربي في الداخل ومنها اختلاف الأنظمة العربية سياسيا والخلافات العميقة التي تعاني منها المنطقة العربية وتردي الأوضاع الاقتصادية وعدم القدرة على الوفاء بالديون الخارجية، أما عن الظروف الاقتصادية العالمية فهناك التغيرات الهيكلية التي طرأت على استراتيجيات الدول الصناعية المتقدمة والمتمثلة في التأكيد على نوع التخصص وموقعه وزيادة الفعالية التكنولوجية.

٤ ـ لعبت الاحتياطيات المودعة في الخارج دوراً اضافياً في إضفاء الطابع الريفي على الاقتصاد النفطي فقد صارت الدول البترولية تعتمد في بعض دخلها القومي على عوائد استثماراتها وتوظيفاتها الخارجية ففي الفترة من ٨٢ ـ ١٩٨٤ حققت السعودية عائدا من استثماراتها الخارجية تراوح ما بين ١٣ ـ ١٤ مليار دولار سنويا وحققت دولة الكويت ما بين ٥ ـ ٧ مليارات دولار[١]

واذا كانت هذه الفوائض قد مكنت من زيادة القروض المصرفية الدولية فان أسعار الفائدة على الاستثمار في الأسواق العالمية لم تعد محل جذب للمستثمرين، فالعائد على المشروعات الزراعية والهياكل الأساسية والمرافق العامة لا ينافس العائد على المشروعات الأخرى ومن هنا صارت أمريكا المصدر الأكبر لرأس المال في شكل استثمارات مباشرة مما أتاح لها فرصة وممارسة الاشراف التام على المشروعات الانتاجية ونما دور الشركات والمشروعات الدولية متعددة الجنسيات.

وبعد مناقشة الآثار الاقتصادية للأزمة على الأوضاع العربية ما زالت الساحة الدولية تشهد حاليا عالما متغيراً في مجال التجارة الدولية حيث تتجه البلدان الصناعية اما الى التكتل ـ مثلما يحدث في اوروبا الغربية ـ وإما إلى التعاون والوثيق ـ مثلما يحدث بالنسبة للدولتين العظميين ـ واتجاه البلاد حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا الى

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٢٣٦

البحث الحثيث عن الأسواق لتصريف منتجاتها وعن مصادر الخدمات لتأمين صناعتها ويتوقف مستقبل الدول العربية من هذا التنافس على نوعية السياسات التي تنتهجها الحكومات العربية من مرونة وتجاوب مع سرعة تغير العالم وفتح فرص الانتاج وتوسيع أسواق العمل[1].

الجدول رقم (٣)(*)

بعض المؤشرات الأساسية لبعض الدول العربية

١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ (القيمة بملايين الدولارات)

الدولة	متوسط نمو الانتاج الزراعي ١٩٨٧-٨٠	متوسط نمو الانتاج الغذائي ١٩٨٧-٨٠	الصادرات فوب ١٩٨٧	الواردات سيف ١٩٨٧	الميزان التجاري ١٩٨٧	متوسط معدل نمو الصادرات ١٩٧٥-٧٠	متوسط معدل نمو الصادرات ١٩٨٧-٨٠	متوسط معدلات النمو للواردات ١٩٧٥-٧٠	متوسط معدلات النمو للواردات ١٩٨٧-٨٠
الاردن	٣,٩٪	٤,٠٪	٨٦٦	٢٩٩٤	٢١٢٨ـ	٥٥,٩٪	٨,٠٪	٤٢,١٪	٣,٣٪
تونس	٣,٨	٣,٨	٢١٣٥	٣٠٣٢	٨٩٧ـ	٥٦,٣	٠,٧ـ	٥٢,٧	٢,١ـ
الجزائر	٣,٢	٣,١	٨٧٧٩	٧٢٤٩	١٥٣٠	٦٠,٤	٨,٦ـ	٥٥,١	٠,٢ـ
السعودية	٩,٠	٩,٤	٢٦٨٢٧	٢٤٤٨٢	٢٣٤٥	٨٥,٠	٢١,٠ـ	٦٣,٥	٢,٩ـ
السودان	٠,٧	٠,٤	٧١٣	١٣٨٧	٦٧٤ـ	٩,٤	٤,	٣٩,٢	١,٨ـ
سوريا	٠,٩	٠,٧	١٢٠٥	١٥١٠	٣,٦ـ	٥٣,٢	٨,٣ـ	٤٨,٩	١٣,٤ـ
الصومال	٢,٧	٢,٧	١١٥	٤٥٢	٣٣٧ـ	٢٩,٨	٢,١ـ	٣٩,١	٣,٨
العراق	٣,٦	٣,٤	٩٠٢١	٧٠١٥	٢٠٠٦	٦٨,٩	١٨,٠ـ	٧٩,٨	٩,٣ـ
لبنان	٠,٦	٠,٧	٦٠٠	١٩٣٠	١٣٣٠ـ	٧١,٣	٨,١ـ	٣٩,٩	٩,٣ـ
ليبيا	١,٩	١,٩	٦٦١٢	٤٩٦٩	١٦٤٣	٣٥,١	١٨,٧ـ	٦٦,١	٤,٣ـ
مصر	٣,٢	٤,١	٤٦١١	١٢٤١٦	٧٨٠٥ـ	٢١,٣	١,١	٤٨,٦	١٤,٣
المغرب	١,١	١,٠	٢٨٤١	٤٣٤٥	١٥٠٤ـ	٤٢,٤	٢,٤	٤,١	٠,٤
اليمن الشمالي	٤,٩	٠,٠	٦٠	١٢٩٤	١٢٣٤ـ	٥٦,٤	١٤,٧	٨١,٩	٠,٠ـ
اليمن الجنوبي	١,٠	٠,٦	١٤٩	٦٠١	٤٥٢ـ	٢٤,١	١٩,٤ـ	٠,٣	١٣,٥ـ

١ ـ الدكتور نعيم الشربيني، العلاقات الاقتصادية العربية (توقعات وآفاق) مجلة العربي الكويت، العدد ٣٧٥، فبراير ١٩٩٠، ص ٢١

(*) البنك الاسلامي للتنمية التقرير السنوي الثالث عشر ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م. جدة. ص: ٣٦٠.

الجدول رقم (٤)(*)

العجز المالي لبعض الدول العربية كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي عن الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧

الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الجزائر	١,٤	١١,٨	١٤,٩	٩,٠	٩,٨	١٣,٠	٨,١
مصر	٦,٤	١٧,٠	٩,٥	١١,٤	١٠,١	١٢,٢	٥,٩
الاردن	٨,٧	٨,٦	٤,٨	٩,٥	٧,٠	٩,٣	١٣,٠
المغرب	١٤,٨	١٢,٦	١٢,٢	١٠,٧	١٠,٥	٦,٤	٦,١
تونس	٣,٥	١,٤	٢,٤	٥,٧	٣,٧	٤,٦	٣,٦
اليمن الشمالي	١٨,٤	٢٦,٤	٢٢,٠	١٨,٩	١٦,٣	٩,٣	٢١,٦

IMF, International Financial ststistics, Feb.1989.

الجدول رقم (٥)

مؤشر على قدرة صادرات دول عربية مختارة للتنافس في الأسواق العالمية(*) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨

(١٠٠ = ١٩٨٠)

الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مصر	١١٤,٧	١٢٩,١	١٥٠,٠	١٢١,٨	١١٢,١	٧٦,٢	٧٨,٩
تونس	٩٧,٦	٩٣,٣	٩١,٠	٨٧,٦	٧٤,٠	٦٥,٢	٦٣,٠
الجزائر	١٠٠,٥	١٠٢,٥	١٠٥,٠	١١٣,١	١١٥,٣	١٠٨,٥	٩٣,١
المغرب	٩٦,٨	٨٨,٦	٨٢,٦	٧٧,٤	٦٧,٩	٦٤,٦	٦٧,١

* يأخذ مؤشر التنافس في الاعتبار التغيرات في أسعار صرف العملة والتضخم المحلي مقارنة الى الشركاء التجاريين الرئيسيين للدولة ذات العلاقة.

الدكتور هنري توفيق، تدفق رؤوس الأموال العربية الى الخارج، مجلة التعاون العدد ١٦، ص ٤٢ مجلس التعاون الخليجي، الرياض، السنة الرابعة ـ ديسمبر ١٩٨٩

الجدول رقم (٦)

تطور اجمالي الاحتياطي العالمي للدول العربية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧م

(بملايين الدولارات الامريكية)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الاردن	١٣٤٧	١٣٠٠	١١٠٠	١٠٢٤	٦٨٧	٦١٣	٦٤٢	٦٢٥
الامارات المتحدة	٢٠٩٤	٣٣٨٧	٢٤٠٠	٢٢٥٧	٢٤٧١	٣٣٨٩	٣٥٥٤	٤٩١٠
البحرين	٩٦٠	١٥٥١	١٥٤١	١٤٢٩	١٣٠٩	١٦٦٦	١٤٩٦	١١٤٩
تونس	٥٩٨	٥٤٣	٦١٢	٥٧٢	٤١٠	٢٣٧	٣١٠	٥٣٠
الجزائر	٤٠٢٢	٣٩٢٢	٢٦٣٨	٢٠٨٥	١٦٥٦	٣٠٣٤	١٨٩٩	١٩١٧
السعودية	٢٣٦٤١	٣٢٤٢٢	٢٩٧٢٦	٢٧٤٥٥	٢٤٩٠٦	٢٥١٨١	١٨٥٢١	٢٢٩١٢
السودان	٤٩	١٧	٢٠	١٧	١٧	١٢	٥٨	١٢
سوريا	٣٦٦	٣٢٠	٢٢٧	٨١	٢٩٧	١١٤	-	-
الصومال	٢٥	٣٨	١٤	١٦	١	٨	٢٠	-
سلطنة عمان	٩١٤	٨١٥	٩٤٤	٨٣٨	٩٧٦	١١٦٦	١٠٣٦	١٤٧٠
قطر	٣٦٥	٣٩٥	٤٢١	٤٢٣	٤٢١	٤٨٧	٦١٣	-
الكويت	٤٠٤٥	٤١٨٠	٦٠٢٣	٥٣٠٠	٤٦٩٤	٥٥٨٠	٥٦٠٩	٤٢٥٩
لبنان	١٩٧٨	١٩٠٦	٢٩٩٧	٢٢٩٢	١٠٦١	١٤٦٣	٨٧٧	٣٦٨
ليبيا	١٣٢٢١	٩١٥٤	٧٢١٠	٥٣٧٠	٣٧٨٨	٦٠٥٦	٦١٠٥	٥٩٩٠
مصر	١١٤٩	١٤٩١	١٢٧٦	١٥٢٨	١٤١٥	١٣٧٠	١٤٥١	٢١٩١
المغرب	٤٢٨	٢٥٣	٢٣٨	١٢٢	٦٢	١١٥	٢٢٥	٤٢٧
اليمن الشمالي	١٣٨٢	٩٦٢	٥٥٤	٣٦٦	٣١٨	٢٩٧	٤٣٢	٥٤٠
اليمن الجنوبي	٢٣٦	٢٥٦	٢٨٨	٢٨٣	٢٥٠	١٨٨	١٤٠	٩٩

* البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوي الثالث عشر ١٩٨٨/٨٧، جدة، السعودية ص ٣٠٨

المبحث الثالث
الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على الأوضاع السياسية والاجتماعية

نظراً لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ووضع العالم الثالث في ميزان القوى في الاقتصاد العالمي فان الصفوة السياسية في العالم الثالث تؤمن في معظمها بأن برامج الاصلاح الاقتصادي وعملية توزيع أعبائه من أهم القضايا السياسية التي تشكل تحديا لهم وللأقطاب الدولية للقوة الاقتصادية على حد سواء، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشغلان موقعا هاما في هذا التحدي ومن ثم فان هناك ضرورة لادراك الأثر السياسي الناتج عن تفضيلاتهما الاقتصادية.

ويمكن متابعة الأثر السياسي للبرامج الا صلاحية في ثلاثة مجالات متميزة ومتصلة ببعضها البعض أولها ديناميات الصراع السياسي وخاصة التغير في قوة المساومة وقدرة القوى السياسية داخل الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي وثانيهما التحديات الحالية والمحتملة لتلك الأنظمة من جانب الأجيال الصاعدة في مجتمعاتها[1]

ان قضية التكيف الهيكلي والعلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والدائنين تحتل بؤرة الصراع السياسي في العالم العربي، اذ انه

---

١ ـ الدكتور أحمد عبدالله، الآثار السياسية لتقشف اقتصاديات الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٣ لسنة ١٩٨٨، ص ٢٠٣

في ظل تراجع الامكانيات المالية وعبء المديونية أصبحت هذه الدول تضطر للاذعان للخطط والبرامج الاقتصادية الاصلاحية المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية ونوادي الدائنين ـ وفي طليعتها صندوق النقد الدولي ـ والتي تتضمن إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية وتأكيد أهمية النشاط الاقتصادي الحر وتخفيض الانفاق العام واطلاق حرية الاستيراد والتصدير ورفع أسعار السلع الى قيمتها الحقيقية من خلال إلغاء الدعم ورفع أسعار الفوائد على القروض المحلية وتعويم سعر الصرف للعملة المحلية.

أولا : ديناميات الصراع السياسي (التغير في قوة المساومة وقدرة القوى السياسية داخل الأنظمة السياسية)

على ضوء الاعتماد البالغ على آليات السوق والقطاع الخاص في سياسات الاصلاح الاقتصادي من قبل صندوق النقد الدولي فلابد من توافر شروط السوق الحرة بما تحمله من منافسة كاملة وتوافر البيانات عن الأسعار حاليا ومستقبلا إضافة الى المتغيرات غير المتعلقة بالأسعار وما إلى ذلك من عوامل تدعو حكومات الدول الى التدخل في الأنشطة الاقتصادية منعا لأن تؤدي السوق الى سوء تخصيص الموارد، ومع افتراض توافر الظروف المثلى في نظام حرية السوق فقد لا تكون مثالية لبعض الدول العربية لان آليات السوق، قد تعزز الكفاءة ولكنها لا تعزز العدالة وقد لا يتم توزيع الثروة بصورة مثالية أو حتى مقبولة وأن آليات الأسعار التي تعنى بالتخصص السكوني للموارد تتسبب في القضاء على المشكلات المتعلقة بالنمو والتقدم الاقتصادي وان كانت التجارب قد كشفت في بعض الدول العربية

فيما يخص أعمال السوق في سعر الصرف للعملات الأجنبية وتخفيض العملات المحلية وإلغاء الدعم وتخفيض الانفاق الحكومي لا تؤدي الى انتعاش اقتصادي بقدر ما تؤدي الى الانكماش الاقتصادي في هذه المتغيرات المستجدة.

لقد تحولت معظم الدول العربية تحولا نحو نظم تتخذ من الحرية منهجا والتحول الى اقتصاديات السوق بينما هناك نظم ما زالت تحتفظ بالصيغة الاشتراكية، وتؤدي هذه الصراعات الى تعاون الليبراليين الجدد والاشتراكيين وتصديهم لعملية اعادة بناء الاقتصاد وصياغة برنامج يؤدي الى انقاذ دولهم من الأزمات الاقتصادية أي ان ضغوط إعادة هيكلة الاقتصاد وضرورة التخفيف من أعباء المديونية الخارجية وتفادي العديد من المشاكل التي تواجه الاقتصاد تؤدي الى البحث عن وسائل لمعالجة ومواجهة هذه التحديات[1]

وقد احتلت مشكلة دعم المواد الغذائية وإلغائه من قبل صندوق النقد الدولي مكانة كبيرة في الخلاف الرئيسي بين القوى السياسية المتنافسة في البلدان العربية التي تعاقبت فيها الاضطرابات كردود فعل لتدخل الصندوق حيث شهد عام ١٩٧٧ سخط الجماهير المصرية واحداث العنف الجماهيري في تونس في سنوات ١٩٧٨، ٨١، ١٩٨٤ وفي المغرب عامي ١٩٨١، ١٩٨٤ وكذلك احداث السودان عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥، ثم كانت أحداث الجزائر في اكتوبر

١ ـ للمزيد حول هذا الموضوع: راجع الدكتور أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٠٤

١٩٨٨ وجميعها ناتج عن الغضب الاجتماعي الذي سببه رفع الدعم عن السلع الأساسية والذي أثبت بدوره أثرا على فعاليات الصراع السياسي في هذه البلدان وسوف يستمر هذا الصراع قائما طالما ظلت الأوضاع الاقتصادية كما هي دون تغيير.

ووفقا لنظرية دورة الأعمال يتعين ان تستهدف مجموعة السياسيات المرغوب فيها من أجل إنعاش الاقتصاد زيادة النمو الاقتصادي والمحافظة عليه لاخفضه أو المساس برفاهية الشعب الاقتصادية، ومن الأدوات الرئيسية لسياسات الاصلاح الاقتصادي من جانب صندوق النقد إضفاء المرونة على سعر الصرف ومايتبعه من تخفيض قيمة العملات المحلية وزيادة تكاليف الانتاج بالاضافة الى التضخم.

فاذا كان تخفيض العملة يعتبر حلا أخيراً يرتكز على افتراضات لا تتوافر في كثير من البلدان فكثيراً ما صاحب عملية التخفيض تفاقم العديد من المشكلات مثل إضعاف العملة دون اجتذاب لرؤوس الأموال الأجنبية ومثالنا في ذلك ما تم في دول امريكا اللاتينية من تخفيض لعملاتها ساعد على انعدام التكافؤ في الدخول والتضخم وإحداث سلسلة من ردود الفعل تمثلت في تعديل الأسعار والمطالبة بزيادة الأجور وإشاعة عدم الاستقرار المالي[1] كما تؤثر سياسة تخفيض

---

١ ـ مايكل أ. وبادان برايت، الأسس النظرية لبرامج الاصلاحات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، هيئة اليونسكو، مايو ١٩٨٩، ص ص ٩٤ ـ ٩٩

العملة المحلية في الصناعات التي تعتمد على الاستيراد والصناعات البديلة عن الاستيراد.

وفي الوقت الذي تدعو الدول الصناعية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى إطلاق حرية التجارة، وتكثف فيه حماية إنتاجها المحلي. ومهما يكن فان إلغاء قيود الاستيراد يؤدي الى تفاقم الميزان التجاري بدلا من تحسنه لتزايد كميات السلع المستوردة من البلدان الصناعية، كما ان إلغاء القيود على أسعار الفائدة لا تشجع الادخار بقدر إعاقة الاستثمار وعرقلة نمو المشروعات الصناعية والزراعية الصغيرة الحجم[1]

ومن الواضح ان مجموعة السياسات الاقتصادية التي يوصي بها البنك والصندوق تنطوي على تشجيع ظاهرة تعزيز نموذج نمو اقتصادي تابع وغير خاضع لأي قيود من قبل البلدان المدينة محققة الدول الصناعية من وراء ذلك التعتيم الدولي للعمل الذي يتسم بالاجحاف وان تبيع منتجاتها الصناعية مع تأمين مواردها من المواد الخام وتصدير فائض رؤوس أموالها، كما أنها في الوقت الذي تفرض القيود المنظمة لتجارتها الخارجية وتساند نظما للرعاية الاجتماعية وتقدم الدعم لأنشطة مختلفة مع ذلك كله فهي تدعو الدول النامية الى إزالة القيود والرقابة وكفالة حرية التجارة وإلغاء الدعم.

---

١ ـ محمد نور الدين، المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٤٠

والواقع أن موضع الخطأ في سياسات الصندوق يتمثل في مدخله لمعالجة المشاكل الاقتصادية للدول النامية والذي يتركز على الجانب النقدي والمالي محاولا الوصول في النهاية الى نوع من التوازن النقدي والمالي الذي قد يتحقق فعلا لكنه يتم عندئذ بغض النظر أو حتى على حساب الاعتبارات الخاصة بالتنمية فالمفروض ان يكون الحل من خلال مدخل هيكلي أو بنيوي لمعالجة المشاكل.

كما أصبحت شروط إعادة الجدولة للديون تعني ان يخضع البلد المدين لمطالب الدائنين كما يحددها صندوق النقد الدولي في صياغة سياساته الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية ايضا وهو ما يعني ان تتم إدارة الاقتصاد والمجتمع والدولة من الخارج ويعني ذلك ان إدارة المديونية الخارجية صارت أهم آلية لنهب الفائض الاقتصادي ودليل ذلك تضاعف ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العسكرية من ٥,٦ ٪ عام ١٩٧٢ الى ١٤ ٪ عام ١٩٨٤[1]

ثانياً : تأثير البرامج الاقتصادية الاصلاحية على الأمن السياسي والأمن الاجتماعي

يتضح أثر البرامج الاقتصادية الاصلاحية من جانب الدائنين وصندوق النقد الدولي على الأمن السياسي والاجتماعي العربي حيث ردود الفعل من جانب أفراد الشعوب العربية، فكثيرا ما تكون

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي، قمة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان النامية، مجلة المنار، الاهرام، العدد ٥٤، يونيو ١٩٨٩، ص ٢٨

الأجيال القادمة المرشحة لتحمل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تقليل معدلات نمو الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وتخفيض حجم التوظف الحكومي وارتفاع الأسعار مما يساهمُ في القضاء على دور سياسة الانفاق العام في علاج العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

فللانفاق العام آثاره على الانتاج عن طريق التأثير في الانفاق الحكومي، ويتحقق التوازن والاستقرار الاقتصاديان عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال وللنفقات تأثيرها في فترات الكساد الاقتصادي حيث البطالة وعدم التشغيل الكامل للموارد الانتاجية ـ عن طريق زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى التشغيل والانتاج.

وفي مصر تمحورت شكوى الشباب حول التعليم والعمالة والاسكان واعتبروا أن محاولات الحكومة لترشيد نفقات التعليم وسيلة من أجل إلغاء مجانية التعليم رغم مافيها من سلبيات أهمها التدهور الكيفي للتعليم، كل هذا جعل من التعليم ميدانا للمعركة بين القوى السياسية من جانب وسببا بارزا لشكاوى وضغوط الأجيال الجديدة من جانب آخر، كما أصبحت قضية ايجاد فرص عمل للخريجين من بين القضايا التي تثير جدلاً بين الفعالية التي تدعو لها الحكومة وبين المساواة والضمان الاجتماعي، أي التخلص من بيروقراطية التشغيل الزائد في القطاع الحكومي التي تساعد على تفشي ظاهرة البطالة المقنعة فيه وانخفاض الأجر لمواجهة المتطلبات الرئيسية

مما يدعو الشباب الى العمل في أكثر من وظيفة أو العمل في الخارج أو اتباع طرق الفساد[1].

وتساهم المعونات الخارجية المقدمة من الدول الدائنة والمؤسسات الدولية في تفشي الاتكالية وهجران المصادر الوطنية للتنمية إضافة الى المساهمة في إحداث تغيير هيكلي في مناهج الحكم للدولة المتلقية حسبما ترى الدول المانحة مثلما حدث في السودان عام ١٩٨٥ حينما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية منها التخلي عن تطبيق الشريعة الاسلامية مقابل إنسياب المعونات الامريكية اليها وهكذا تبدو العلاقات الارتباطية القوية بين المعونات الامريكية وانماط التغيير السياسي الداخلي في اندونيسيا عام ١٩٦٣ وفي لبنان عام ١٩٥٨ وباكستان عام ١٩٧٢.

وتقوم النظرية الامريكية في سياسة المعونات على أن تحقيق مستويات معقولة من معدلات النمو الاقتصادي تساهم في بناء الاستقرار السياسي في الدول النامية مما يقلل من مخاطر الصراعات والثورات فيها اذ ان المناخ الاقتصادي السليم يولد نظما سياسية ليبرالية وسياسات خارجية معقولة وتوفر كذلك للدول المانحة للمعونة الاقتصادية مشقة التدخل العسكري في الدول النامية ـ المدينة ـ الذي هو أفدح خطرا وأكثر تكلفة.

---

١ ـ الدكتور أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٠٥

وكذلك الدكتور محمد أبو مندور، الصندوق وشغب الغذاء، رؤية تحليلية لسياسات صندوق النقد الدولي، مجلة المنار، العدد ٥٤، يونيو ١٩٨٩، ص ٧٨ ـ ٨١.

ان سياسات صندوق النقد الاصلاحية لم يسهل تنفيذها نتيجة مواجهة جماهير الشعب العربي حيث التناقض بين ميل الفئات الحاكمة نحو تنفيذ هذه السياسات وما ينجم عنها من التبعية لرأس المال الدولي بالاضافة الى عدم الملاءمة السياسية لتنفيذ هذه السياسات، ويبدأ المأزق الذي يجد الكثير من حكومات الدول العربية فيه حيث ثورة الجماهير مثل ما حدث في مصر والمغرب وتونس وغيرها من الدول النامية.

هذا ويسعى صندوق النقد الدولي لازالة العوائق من السوق العالمية لصالح الشركات الدولية ـ خاصة شركات رأس المال المهيمن دوليا ـ في مواجهة الغالبية من أفراد الشعوب[1]

ان التضحية ببعض الحكومات لا يمثل قدرا باهظا يدفعه رأس المال الدولي خاصة اذا كان المتوقع ان تكون الحكومات البديلة أكثر تعاونا وولاء في خدمة الدين الخارجي وما تستلزمه هذه الخدمة من أساليب سياسية تزيل في النهاية العوائق أمام حركة رأس المال الدولي.

وتتدخل الدول المانحة ـ الدائنة ـ والمؤسسات الدولية في الأوضاع الداخلية والسياسية للدول العربية تحت ستار الديموقراطية ومدى مراعاة حقوق الانسان ومدى الالتزام بإجراءات حماية البيئة والاجراءات التى تتخذ لمكافحة الارهاب والمخدرات.

---

١ ـ الدكتور محمد دويدار، صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١١، يناير ١٩٨٨، ص ١٩

وقد يؤدي هذا التدخل إلى العديد من الاخطار التي تهدد النظم السياسية في الدول العربية حيث التحول الى حكم سلطوي يفرض ـ بصفة مستمرة ـ قوانين الطوارىء ويعطي للسلطة المركزية للدولة الهيمنة على المجتمع المدني وكذلك السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية[1].

ان نجاح النظام السياسي ـ في الدول العربية ـ يكمن في المحافظة على الديموقراطية وتجنب العنف السياسي بصوره المختلفة من اضرابات ومظاهرات وقتل بينما تؤدي الاختلالات العنيفة في توزيع الدخول بين الطبقات وتفشي ظاهرة المضاربة وتهريب الأموال للخارج وأزمة الاداره والجهاز البيروقراطي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية والأزمات الاقتصادية الأخرى، يؤدي ذلك كله الى توليد العنف وتدهور القيم المجتمعية.

١ ـ الدكتور احمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٠٦

الفصل الثالث

آليات النظام الدولي وأثرها على الأمن العربي

إذا كان التكامل الدولي يتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل فان المشروعات الدولية متعددة الجنسيات هي التي تتولى تدويل الانتاج ورأس المال بل أصبح الاتجاه نحو التكامل الدولي يجري في الواقع من خلال هذه المشروعات ويتخذ الاقتصاد الرأسمالي العالمي العديد من الآليات الاقتصادية لترتيبات القوة الدولية[1] وبجانب هذه المشروعات والشركات الدولية نشأ اقتصاد الأئتمان والديون، بل ان تمويل الاستثمار لم يعد يجري دائما عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن عن طريق الاقتراض من المصارف الدولية تحقيقا لمعدلات ربح عالية وتوطيد المواقع الرأسمالية في صراع المنافسة من أجل الأسواق الخارجية ثم ادارة هذه الأزمة ـ المديونية الخارجية ـ باقتدار من أجل التمويل العكسي للموارد من الدول النامية

---

١ ـ تتخذ الاستراتيجية الرأسمالية العالمية عدة محاورة أساسية للخروج من أزمتها فمن هذه المحاور السعي لانتزاع المكاسب التي حققتها دول الأوبك من جراء رفع أسعار البترول والانفاق العسكري المتزايد على التسليح وخلق بؤر توتر في مختلف أنحاء العالم وتشديد استغلال البلاد المتخلفة بشتى الأساليب، إضافة إلى محاولة اختراق الدول الاشتراكية وزيادة التعامل والتعاون معها.

واستخدمت التجارة الدولية كأداة من أدوات الاستراتيجية الاقتصادية الدولية حيث سيطرت الدول الصناعية على هذا القطاع وزادت حصتها من التجارة الدولية للمنتجات تامة الصنع من معدات وآلات ووسائل نقل وسيطرة عدد محدود منها على التجارة الدولية في السلع الغذائية الأساسية.

ويحتوي هذا الفصل على مجموعة المباحث التالية:

المبحث الأول : النظام الدولي الجديد (الميلاد والخصائص)

المبحث الثاني: دور الشركات الدولية متعددة الجنسيات والمشروعات العربية الدولية

المبحث الثالث : أزمتا المديونية الخارجية والغذاء وأثرهما على الأمن العربي.

المبحث الأول

النظام الدولي الجديد (الميلاد والخصائص)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ساد العالم نظام دولي يقوم على أساس وجود معسكرين هما المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، يتزعم الاتحاد السوفيتي المعسكر الأول من خلال حلف وارسو ويتزعم المعسكر الثاني الولايات المتحدة الامريكية من خلال حلف الاطلنطي وهذا ما يسمى بنظام القطبية الثنائية الذي استمر ما يزيد على أربعة عقود.

لقد كان من نتيجة ظهور الحرب الباردة بين الكتلتين نجاح حركة التحرر والاستقلال لكثير من الدول النامية ومحاولة كل من القطبين ضم أكبر عدد من الدول إليه وان كان الاتحاد السوفيتي قد تفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك ساعده إنهيار «نظام بريتون وودز» الذي كانت تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية عليه وظهور أوروبا الغربية واليابان كقوتين اقتصاديتين داخل المعسكر الغربي كما أدت هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام الى حدوث انقسامات داخل المعسكر الغربي صاحبها انتشار ظاهرة عامة للنظام الدولي القائم وهي عدم التكافؤ في القوى السياسية والاقتصادية والايديولوجية واستمرار الصراع والتنافس على المستوى العالمي.

وقبل ان نستعرض المتغيرات والظروف التي ساعدت على ظهور النظام الدولي الجديد وخصائصه نناقش مجموعة مختلفة من التعريفات الخاصة بهذا النظام.

اولا : التعريفات المختلفة للنظام الدولي الجديد:

تعددت التعريفات الخاصة بالنظام الدولي الجديد حيث شملت العديد من الأمور والمتغيرات والتي منها إرساء دعائم جديدة للأمم المتحدة وشيوع الاستقرار في العالم المبني على الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق الجماعي في إطار عالمي[1]، ثم سيادة المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها

---

١ ـ للمزيد راجع الدكتور علي الدين هلال، حول مستقبل النظام الدولي، كتاب الاهرام الاقتصادي المتضمن موضوع (عالم الغد) العدد ٤٤، ١٩٩١

وغنيها وفقيرها وعدم التدخل في شؤونها وحقها في تقرير مصيرها وفي سيادتها على ثرواتها ومقدراتها والأخذ بمبدأ المساعي السلمية لحل المنازعات ورفض القوة أو التهديد بما يحقق أهدافاً توسعية أو أطماعاً اقتصادية

ثانيا : المتغيرات التي ساعدت على ظهور النظام الدولي الجديد :

شهد العالم في منتصف الثمانينات اضمحلال النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وبدأ النظام الدولي الجديد في الظهور ساعده في ذلك مجموعة من المتغيرات منها :[1]

أ ـ الضعف البنائي للنظام الاشتراكي : فقد عانى النظام الاشتراكي في جوهر فلسفته من فكرتين الأولى ان تكون الملكية العامة لوسائل الانتاج هي أساس النظام والثانية تختص بضرورة وحتمية ديكتاتورية البروليتاريا، مما أدى الى ركود في الاقتصاد وضمور في الطاقة الابداعية للنظام ثم الى ركود سياسي تمثل في سيطرة قلة بيروقراطية على النظام مما ساهم في فقدان حيوية النظام الاقتصادي.

وقد أدى تفاقم المشكلات الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية التي زادت ديونها الخارجية وتراجعت معدلات النمو فيها أدى ذلك الى حدوث صدام بين الطبقات العاملة والاحزاب

---

١ الدكتور عبدالمنعم سعيد، مصر والنظام الدولي في التسعينيات، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ١٩٩١ ص ٢٤٣

الاشتراكية ناهيك عن ذلك الانقسام الصيني السوفيتي وما أدى اليه من ضعف في العلاقات داخل المعسكر الاشتراكي.

ب ـ القدرات التكنولوجية : واجه الاتحاد السوفيتي صعوبات كثيرة وشديدة في تنمية قدراته التكنولوجية نتيجة لقصور النظام مما دفعه الى استيرادها من الغرب.

جـ ـ الرأسمالية تجدد نفسها : سارعت الولايات المتحدة الأمريكية الى اعادة مكانتها في النظام الرأسمالي من خلال اتباع عدد من سياسات التكيف: منها تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمة ومعاودة تحقيق معدلات للنمو تساهم في خروج النظام الرأسمالي من حالة الانكماش في عقد السبعينيات الذي شهد ايضا أزمة الطاقة التي باتت تهدد الدول الصناعية الرأسمالية وبدأ حوار الشمال والجنوب والتفاهم والتنسيق بينهما ساعد على وجود فائض هائل من النفط أدى الى انخفاض أسعاره بدرجة كبيرة.

د ـ الانقسامات التي حدثت داخل العالم الثالث نتيجة التمايزات الاقتصادية الكبيرة بين دوله من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي وفي معدلات النمو الصناعي وفي قطاع الخدمات الصحية والتعليمية والتكنولوجية بل والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد كان للدول الصناعية الغربية المتقدمة دور في تجزئة العالم الثالث بما فيها الدول العربية وذلك من خلال عمليات الشركات متعددة الجنسيات وحدوث الصراعات والنزاعات الاقليمية والدولية

ثانيا : خصائص النظام الدولي الجديد :

لقد كان من مزايا نظام القطبية الثنائية تنافس المعسكرين في ضم دول العالم الثالث وقيام تحالفات معها مما يعود بالنفع لهذه الدول في حين شهد النظام الدولي الجديد ما يسمى بعالم القطب الواحد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الرأسمالية وغدت الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تبحث عن حلول لمشاكلها الاقتصادية والسياسية الداخلية وانشغلت بقضاياها المحلية مما يعد مكسبا للمعسكر الغربي يستخدمه في نشر نفوذه في العالم[1]

ومنذ عام ١٩٨٥ بدأ الاتحاد السوفيتي معركة انسحاب كبرى كقوة عظمى عالمية من أهم صورها التراجع في مجال الصراعات الاقليمية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث سمح لليهود السوفييت بالهجرة لاسرائيل وبدأت العلاقات السوفييتية الاسرائيلية في التحسن التدريجي واقترب الاتحاد السوفيتي من وجهة النظر الامريكية الاسرائيلية تجاه المؤتمر الدولي لاحلال السلام في الشرق الأوسط.

كما أفرزت أزمة الخليج ـ الغزو العراقي للكويت ـ عن العديد من النتائج، فعلى الرغم من أن الغزو العراقي للكويت يعد بمثابة أزمة حقيقية واجهت صانع القرار السوفيتي[2] الا أنها ـ أي روسيا ـ

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، علم المعرفة، الكويت، مرجع سابق ص ص ١٧٣ ـ ٢٠٧

٢ ـ عماد جاد، الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج، حسابات معقدة ومكاسب متعددة جريدة الاهرام، ١٤/١٢/١٩٩٠م.

وظفت هذه الغزو لخدمة أجواء الوفاق الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية وزاد ضغطها للاستجابة للمطالب السوفييتية بالحصول على مساعدات اقتصادية وتكونولوجية غربية تمكن اقتصادها من تجاوز أزمته ويدعم كذلك الجناح اليميني الذي يطالب بالاسراع في الاصلاح والتغيير والجناح المحافظ الذي يدعو الى إبطاءهذه الوتيرة.

وفي إطار توازن المصالح لا توازن القوى تنازلت روسيا عن الدخول والتورط في الصراعات الاقليمية وتركت الولايات المتحدة الأمريكية تقرر الكيفية التي تعالج بها القضايا والنزاعات الاقليمية محققة بذلك عدم المواجهة مع السياسة الأمريكية في أي منطقة من العالم. هذا بالاضافة الى التنازلات السوفييتية في مجال الحد من التسلح وخفض الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ولهذا لم تكن موسكو على استعداد للمغامرة باجواء الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تأييد الغزو العراقي للكويت الا ان الاتحاد السوفييتي مقتنع باستخدام الوسائل الدبلوماسية والتحفظ على السياسة الأمريكية الخاصة بارسال قوات عسكرية الى منطقة الخليج.

وقد أدى تراجع الاتحاد السوفيتي عن دوره في الصراعات الاقليمية ان قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخزين كميات هائلة من الأسلحة باسرائيل تحت ستار التصدي لأي أزمة مشابهة لأزمة الخليج مما ساهم في المزيد من التعنت الاسرائيلي في تسوية أزمة الشرق الأوسط ـ العربية ـ الاسرائيلية ـ وفي الوقت الذي تعلن فيه الولايات المتحدة الأمريكية مبادراتها حول الحد من تدفق الأسلحة

الى المنطقة تساهم في تقوية الترسانة العسكرية الاسرائيلية بالاضافة الى المساهمات المالية لتوطين المهاجرين اليهود اليها وتقديم أحدث التكنولوجيا في تطوير الصواريخ المضادة متحملة ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ ثلثي التكاليف الفعلية لهذا البرنامج.

ومن ملامح النظام الدولي الجديد حظر التكنولوجيا الحساسة عن العالم الثالث فقد استخلصت الأوساط الغربية درسا من أزمة الخليج. فهي التي أمدت العراق بأحدث التكنولوجيا العسكرية والنووية وغيرها من الصناعات الكيماوية والجرثومية من خلال تهريب التكنولوجيا من الدول الغربية بمساعدة شركات غربية. ويرجع هذا التصرف الى المخاوف من استخدام مثل هذه الأسلحة ضد المصالح الغربية ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا اسرائيل التي تنعم بغالبية الامكانيات الغربية.

ان الحظر التكنولوجي الموجه ضد دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية سيكون بمثابة طوق تقيد به طموحات هذه الدول في التمتع بأدوات الاستقلال الحقيقي وأولها انشاء جيش قادر على حماية أمنها القومي واستقلالها السياسي في غياب نظام دولي عادل تطبق فيه نفس القواعد على جميع دول العالم.

وعلى الرغم من هذا الحظر فما زالت الدول الغربية تتعاقد على بيع الأسلحة الذي يسهم في تقليص الخلل المزمن في موازينها التجارية، ففي فرنسا قفزت عقود الأسلحة في عام واحد بنسبة ٧٠ ٪ حيث كانت تمثل٣,٢مليارات دولار غام ١٩٨٩ قفزت الى ٤ , ٥

مليـارات دولار عـام ١٩٩٠م، ليس ذلـك فحسب بـل انـطوت الامريكية في حرب الخليج ـ والـدول الكبرى المشتركة ـ عـلى تأمـين استمرار تدفق البترول العربي بما يتلاءم واتجاهات النشاط الاقتصادي العالمي وحماية مجال التجارة الدولية وذلك على عكس حرب فيتنام التي أدت الى تدهور ميزان المدفـوعات الامـريكي وانهيار الـدولار وفقدان مركزه كعملة الاحتياطيات الدولية[1].

الرأسمالية العالمية الجديدة: شهدت نهايـة السبعينات وخـلال الثمانينات تـطورات ساهمت في إعـطاء الرأسمـالية العـالمية قـوة دفع جـديدة استـطاعت من خلالهـا بلوغ آفـاق جـديـدة من الهيمنـة التي اتخذت العديد مس الصور من بينها نفوذ المنظمات الدولية والشـركات المتعددة الجنسيات حيث يتم استخدامها في نقل الاتجاهـات الجديـدة للرأسمالية.

ان الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت مراحل تطورها ـ التجاريـة والصناعية والمالية ـ الى مـرحلة أرقى من تطويـر قوى الانتـاج استنادا الى العلم والتكنـولـوجيـا أي مـا يعـرف بـاسم الثـورة العلميـة والتكنولوجية ومن ثم فالدول النامية لن تكون بمنأى عن هذا النـظام الـرأسمالي فبتـأثير من وطـأة ديونها وبحـاجتها الى التكنـولوجيـا فإنها سوف تسير في سياسات انفتاحية مختلفة الدرجـات وتمثل الاجـراءات

---

١ ـ الدكتور عثمان محمد عثمان، دراسة عن الأبعاد الاقتصادية لأزمة الخليج، مـركز البحـوث والدراسـات السياسيـة، كلية الاقتصـاد جامعـة القاهـرة، ١٩٩١م.

الاقتصادية والاصلاحات التي يطلبها صندوق النقد الدولي الأدوات التي تساهم في تنمية السوق الرأسمالية في العالم النامي.

لقد أصبح الصراع العالمي يجري حول العلم والتكنولوجيا بل انه يجري حولها ايضا في داخل العالم الرأسمالي نفسه، كما تمثل تكنولوجيا المعلومات سلعة لها سوقها الواسعة محلياً وعالميا ففي الولايات المتحدة الأمريكية وصلت حصة قطاع المعلومات ٥٢ ٪ من الناتج القومي عام ١٩٨٠ووصلت الى ٨٠ ٪ عام ١٩٩٠ كما ان ما حققته الشركات العاملة في مجال الحاسبات ونظم وسائل الاتصال من أرباح يمثل حوالي ٤٣ ٪ من اجمالي ارباح الشركات الامريكية عام ١٩٨٠ وصلت الى ٢٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠م[1].

ان تحول النظام الدولي من نظام القطبية الثنائية الى ما يشبه نظام القطب الواحد سيكون ولا شك ضارا بالمصالح العربية والعالم الثالث عموما[2]، كما أنه في الواقع اذا استمرت الأحوال العربية على ما هي عليه الآن ستفقد الدول العربية مكانتها وأهميتها في هذا النظام وسيجد النظام الرأسمالي طريقه الى استخدام العديد من آلياته

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٣٩

٢ ـ كانت دول عدم الانحياز تلعب دورها في دعم قضاياها بورقة الاستفادة بأكبر قدر ممكن من طرفي الصراع في عملية القطبية الثنائية بما حقق لشعوبها بعض المكاسب الوطنية والاقتصادية وهي الآن بعد هذه المتغيرات الحادة أصبحت في حالة أشبه ما تكون بحالة انعدام الوزن مما سبب لها قلقا على مستقبلها وعلى مصير شعوبها.

كالديون الخارجية والمعونات والقروض والغذاء وما يصاحب ذلك من تدخل في أوضاعها وشؤونها الداخلية، واستمرارها في دائرة التبعية.

ان تعبئة الموارد العربية وقيام التكتلات الاقتصادية والاندماج والتعاون الاقتصادي سوف يجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع هذا النظام.

وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين انه من المحتمل ان يتسم النظام الدولي في التسعينات بتراجع نسبي في نفوذ القوتين العظميين نتيجة لانسحابها الى الداخل وتفرغهما لمشاكلهما الداخلية ثم تعاظم دور القوى الكبرى الجديدة مثل أوروبا الموحدة وألمانيا الموحدة واليابان وسيادة السلوك التعاوني في العلاقات الدولية وانخفاض حدة الصراعات الدولية والبحث عن حلول للمشاكل التي تتطلب التعاون بين دول العالم على كافة تقسيماتها ومواقفها من النظام الدولي واخيرا انتشار التكتلات والتجمعات في اقاليم العالم المختلفة[1].

المبحث الثاني

استراتيجية الشركات الدولية والمشروعات العربية المشتركة والأمن العربي

أولا : استراتيجية الشركات الدولية متعددة الجنسيات والمصالح العربية :

---

١ ـ الدكتورة سلوى شعراوي، مصر والنظام الدولي، سناريو التسعينات، ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥

ركزت دراسات واهتمامات الاقتصاد السياسي الدولي في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية على الأبعاد الاقتصادية لترتيبات القوة الدولية ممثلة في مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى صور التكامل الاقليمي في القارتين الامريكية والأوروبية على وجه التحديد. وقد ازدادت قوة هذه المؤسسات المالية والنقدية ذات النشاط الدولي في السبعينات في إطار عمليات الدولار النفطي وقامت المصارف ذات النشاط الدولي على توفير آليات المدفوعات وتسهيلات الاقتراض والتصرف في الموارد الفائضة والمساعدة على تخصيص الموارد وتحريك رأس المال بين الدول، وقد تكاملت الأسواق المالية الدولية في بناء هرمي قاعدته الأساسية المصارف والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة وتقف على قمته المصارف الدولية الكبرى وعدد من المؤسسات الدولية وأصبحت العلاقات المصرفية والإئتمانية تمثل الجوانب الأكثر حساسية في العلاقات الدولية[1]

ان أهم ما يميز نمط العلاقات الدولية الراهنةفي بُعدها الاقتصادي مشكلة تزايد التداخل الدولي الذي يصحبه تزايد المفارقات بين الدول وفي داخلها، لقد أوضح عالم الاقتصاد ـ ميرداوبربيش ـ عدم مواءمة البرامج الليبرالية للواقع الاقتصادي الدولي لدعوتها الى منافسة حرة محكمة في النشاط الاقتصادي بين

١ ـ الدكتور ابراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، المستقبل العربي، بيروت، اغسطس ١٩٨٦، ص ١٠٣

الدول وهي حالة تستوجب ظروفا تتميز بالاستقرار والثبات، الأمر الذي لا يحدث في التعامل الاقتصادي والتجاري الدولي، وليس من ريب في ان قوى السوق غير المنضبطة تنهج تنظيماً محدداً لن يقوى على تضييق شقة الفوارق الهيكلية في شروط التجارة الدولية ومن ثم فان العلاقات الراهنة تكرس فقط تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية[1].

ولذلك يصبح الحديث عن التنظيم الدولي أمراً ضرورياً لعلاج مشكلات الدول العربية تجاه الدول المتقدمة ومنها الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بنكتاد) التي انشئت لحل الخلافات التجارية الدولية والتي منها فرض ضريبة لصالح صادرات الدول النامية ولكن الواقع العملي يأتي مخالفا حيث تتخوف الدول المتقدمة من قيام منافسة حرة في السوق الدولي من جانب الدول النامية، كما ان هذه الاستقطاعات الجمركية تؤول للشركات المتعددة الجنسيات بدلا من الدول النامية فقد اكسبت المجموعة الاقتصادية الاوروبية هذه الشركات ـ ذات المنشأ الأوروبي والامريكي ـ صيغة تكاملية في الانتاج والتسويق والادارة ثم برزت اليابان كقوة اقتصادية ركزت جهدها في تحسين أدائها الاقتصادي والتجاري مما أدى الى مضاعفة استثماراتها الدولية ١٥ مرة في الفترة ٦٠ ـ ١٩٧١[2].

---

١ ـ الدكتور ابراهيم البشير، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم، الرياض ١٩٩٠، ص ١٧٢

٢ ـ الدكتور ابراهيم البشير، مرجع سابق، ص ١٨٢ وللمزيد راجع:

Dan Walleri, The political Economy Literature on North south Re-

صور الاستثمار من جانب الشركات متعددة الجنسيات :

يتركز الحجم الأكبر من استثمارات هذه الشركات في قطاعات البترول والزراعة والتعدين علاوة على القطاع المصرفي والائتماني التي يتطلبها تمويل الصناعات التحويلية[1].

ويختلف نمط توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات من دولة لاخرى فاستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتركز في الصناعات التحويلية في حين تتركز الاستثمارات اليابانية في قطاع التجارة والصناعات الاستخراجية لتأمين حصولها على المواد الأولية وضمان أسواق لصادراتها بينما تتجه الاستثمارات الألمانية الى الصناعات التحويلية والصناعات المرتفعة التكنولوجيا كالصناعات الكيماوية ووسائل النقل والطاقة الكهربائية التي يمثل اجمالي استثماراتها ٨٠ ٪ من اجمالي استثمارات المانيا في حين تمثل هذه النسبة ٤٠ ٪ في بريطانيا[2].

وهكذا فان هذه المؤسسات تكرس ـ بدرجة واضحة ـ مفاهيم تقسيم العمل التقليدية بحيث تتركز صفوف الصناعات الثقيلة ذات

= lations, Quarterly Vol., No 4, Dex 1978, pp.582 - 623.
Ronald Chilcate, Theories of Comparatiue politics, Boulder Colordo, Westuieve press, 1981, pp.280 - 291.

١ ـ محمد السيد السعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها. الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨ ص ١١٢

٢ ـ الدكتور محمود الطنطاوي، تفسير السلوك الاقتصادي للمشروع الدولي النشاط مجلة مصر المعاصرة، يناير ١٩٨٨، ص ١١٥

الأثر الحاسم في تشكيل هياكل القوة الدولية في البلدان الصناعية بينما تتركز أنشطة الصناعات التحويلية والمواد الخام في الدول النامية ـ العربية ـ دون التركيز على ما يجعل من الاقتصاد الوطني اقتصادا قابلا للنمو، وفي هذا الصدد اوضحت الدراسات ان بعض الشركات الصناعية الامريكية قد استقرت في هونج كونج للاستفادة من حرية توظيف العمالة ورخص تكلفتها حيث تم توظيف ٦٠ ٪ من عمالها ليعملوا طوال الاسبوع بواقع دولار واحد للعامل[1]

ثانيا : التأثير الاقتصادي والسياسي للشركات متعددة الجنسيات :

نذكر فيما يلي مجموعة من الآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عن نشاط هذه الشركات في البلدان النامية وانعكاسات ذلك على الأمن الاقتصادي والسياسي[2] :

١ ـ تمول الشركات الامريكية أكثر من ٦٠ ٪ من عملياتهامن مصادر محلية سواء عن طريق اعادة استثمار أرباحها أو أو عن طريق الاقتراض من البنوك الموجودة في الدول المضيفة مما يعني ان الدور الرئيسي لفروع البنوك الأجنبية في الدول النامية هو اقراض الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل بها .

---

١ ـ الدكتور محمود الطنطاوي ، تفسير السلوك الاقتصادي ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

٢ ـ يعتبر بنك الاعتماد والتجارة احد أكبر خمسة مصارف خاصة في العالم تمتلك دولة عربية ٧٧ ٪ من رأسماله يمارس مجموعة من الأنشطة غير المشروعة ويحقق خسائر سنوية وصلت في عام ١٩٩٠ الى ١٥ مليار دولار ومنح قروضاً هائلة لافراد من خلال الغش والاحتيال .

٢ ـ استطاعت هذه الشركات خلق عملة دولية أشهرها (الدولارات الأوروبية) التي تمثل استحقاقات قصيرة الأجل على السوق الامريكية تودع في بنوك أوروبية تتولى بدورها اقراضها بنفس الطريقة التي تمارسها البنوك التجارية من خلال نقود الودائع.

٣ ـ تقوم هذه الشركات بتحويل ما يزيد على ٩٠ ٪ من أرباحها الى البلد الأم مما ينعكس بدوره على أسعار صرف العملات في الدول المضيفة التي لا تقوى على منافستها، اذا ان ماتمتلكه هذه المؤسسات من الأحجام الضخمة من السيولة النقدية وبما تلجأ اليه من أعمال المضاربة تستطيع ان تحدث دمارا بالغا في القدرات المالية للدول المضيفة[1].

٤ ـ تسيطر الشركات دولية النشاط على ٧٥ ٪ من صادرات البلدان النامية مما يعني نقل دخل حقيقي منها واستنزاف رأس المال على نطاق يجاوز ما تتسلمه هذه الدول من مساعدات وحيث ان نصيب البلدان النامية من الثمن النهائي الذي تباع به صادراتها يتراوح ما بين ١٠ ٪ من ثمن الحديد الخام ، ٥٣ ٪ من ثمن الشاي فان هذا يعني ان الزيادة في انتاج البلدان النامية تنتقل الى المستهلكين في البلدان الصناعية نتيجة لتدهور شروط التبادل وشيوع الاحتكارات دولية النشاط[2].

---

١ ـ الدكتور ابراهيم البشير، مرجع سابق، ص ١٩٢

٢ ـ الدكتور فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ١٨٩

وفي هذا الصدد يرى (مللر بارنت) ان الدول المضيفة تتحمل خسارة ناتجة عن تطبيق هذه الشركات ما يعرف باسم (سعر التحويل) حيث تقوم بعض هذه الشركات بتقدير قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية لنقل عبء الضرائب من دولة تكون معدلات الضرائب فيها مرتفعة الى دول تكون معدلات الضرائب فيها منخفضة وفي هذه الحالة تخسر الدول المضيفة النقد الأجنبي الناجم عن الفرق بين السعرين هذا بالاضافة الى ضريبة الصادرات[1].

٥ ـ مع ازدياد حاجة الدول العربية للاستيراد وبحكم احتياج التصنيع للآلات والمعدات واحتدام المشكلة الغذائية وتصاعد سباق التسلح فان الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتنفيذ كل هذه العمليات اضافة الى نقل التضخم العالمي للبلدان العربية بشتى الطرق كالتجارة الدولية والسياسة الاقراضية والائتمانية للبنوك الدولية

٦ ـ بتحليل البيانات الوارده بالجدول رقم (٦ ب) يتضح مدى تعاظم قيمة ما تسهم به مبيعات فروع الشركات الأجنبية بالخارج في الناتج القومي الاجمالي للبلاد التابعة لها، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي زاد ناتجها الاجمالي من ٥٠٩ مليارات دولار عام ١٩٦٠ الى ١٥١٣ مليار عام ١٩٧٥ (قرابة ثلاثة اضعاف) خلال ١٥ عاماً نجد ان قيمة مبيعات شركاتها

---

١ ـ الدكتور آمينة عز الدين التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٣، ٤١٤، يوليو واكتوبر ١٩٨٨، ص ٥٦.

الأجنبية قد زادت من ٥٤ ملياراً الى ٤٥٨ ملياراً خلال نفس الفترة (بحوالي تسعة أضعاف) تمثل نسبة ٣٠ ٪ من ناتج الولايات المتحدة الأمريكية المحلي.

يلي ذلك اوروبا الغربية التي حققت شركاتها الخارجية مبيعات ضخمة ارتفعت من حوالي ٣٧ ملياراً الى ٣٦١ مليار دولار وارتفعت نسبة مبيعاتها الى الناتج المحلي من ١٢ ٪ الى ٢٥ ٪ ثم اليابان التي بلغت مبيعات شركاتها الأجنبية ٥٥ مليار دولار عام ١٩٧٥ مقابل ٥,٠ مليار دولار عام ١٩٦٠

الجدول رقم (٦ ب)

العلاقة بين قيمة مبيعات فروع الشركات الأجنبية بالخارج والناتج القومي الاجمالي في الدول التابعة لها(*)

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار			قيمة مبيعات فروع الشركات بالخارج (مليار دولار)			نسبة المبيعات الى الناتج المحلي الاجمالي		
	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٥
أمريكا	٥٠٩	١٠٧٧,٠	١٥١٣,٠	٥٤,٢	١٤٨,٤	٤٥٨,٣	١٠,٦	١٧,١	٣٠,٣
اوروبا الغربية	٢٩٣	٧٩٨,٨	١٤٥٤,٥	٣٦,٥	١٣٧,٦	٣٦١,٢	١٢,٤	١٧,٢	٢٤,٨
اليابان	٤٣,١	٢٢٦,٢	٤٧٧,١	٠,٥	١٠,٠	٥٤,٧	١,٢	٤,٤	١١,٥

* الدكتور رمزي زكي، أزمة الاقتصاد الرأسمالي، الاهرام الاقتصادي ١٩٨٢، ص ٣٧

٨ ـ تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الديناميكة المركزية للاقتصاد الدولي حيث يتم من خلالها التأثير الاقتصادي والسياسي على القوالب والقرارات التشريعية التي تخدم أهدافها سواء في الدولة الأم أو المضيفة وباستطاعة هذه الشركات التأثير على مجريات العمل السياسي الوطني ومن الأمثلة على ذلك اقامة وحدات اقتصادية في الخارج تكون أداة لتنفيذ توجيهات السياسة العامة الخارجية والاقتصادية والتجارية للدولة الأم بالاضافة الى ممارسة بعض الضغوط على الحكومات الأجنبية وتوجيه قراراتها. كما يعد التدويل أداة فعّالة لادخال العادات والأفكار بما يكون له أعمق الأثر في النظام السياسي الاقتصادي والثقافي في الدول المضيفة، ويتجه الاستثمار الأجنبي الى الدول المرتفعة الدخل والدول المصدرة للسلع الصناعية التي حظيت على أكثر من نصف هذا الاستثمار في حين لا يتجه الى الدول التي تكون في المراحل الأولى للتنمية

ليس ذلك فحسب بل ان الاستثمارات الأجنبية تتفادى استثمار مبالغ ضخمة في الأصول المادية التي لا يسهل نقلها بسرعة وتكرس نشاطها في المشاركة في الأصول المعنوية كالتراخيص والمعرفة الفنية وامكان تحولها لشركة خدمات بدلا من كونها شركة انتاج ويتناقص دور الاستثمارات الأجنبية في أنشطة التصنيع ويتزايد تخصصها في التكنولوجيا الهندسية والادارة والتسويق والمساعدة المالية[1]

١ ـ الدكتور احمد نعيم، استراتيجيات القدرة التكنولوجية مرجع سابق، ص ٣٧

وتواجه الدول العربية مشكلة الاستخدام المثمر للمهارات والقدرات البشرية اذ تعاني من مشكلة البطالة والاستخدام غير الفعال للموارد البشرية في عمليات التنمية

٩ ـ ومع ازدياد قوة هذه الشركات من خلال تعزيز مواقفها الاحتكارية في الانتاج كثيف العلم والتكنولوجيا. ومع تراجع مواقعها في احتكارات الطاقة وصناعة السيارات تحولت من شركات متعددة الجنسيات الى مؤسسات دولية ذات رؤوس أموال متعددة الجنسيات لبلدان رأسمالية ودول نامية ساهمت في إقامة رأسمالية دولية نواتها رأس المال الاحتكاري المتمركز في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان والذي يمثل ٩٠ ٪ من الناتج الصناعي في العالم الرأسمالي[١]

ويعود التراجع في النشاط النفطي لهذه الشركات الى التطور الكبير في السياسة البترولية لمعظم البلدان العربية التي شهدت ـ خلال السبعينات ـ تغير موقف الدول المنتجة كالمملكة العربية السعودية حيث شاركت من جانبها في الشركات البترولية العالمية العاملة فيها تبعها في ذلك ليبيا التي أممت شركة (بي بي) البترولية وذلك بعد ان كانت تتمتع هذه الشركات بالعديد من الامتيازات حيث كان لها الحق المطلق في التنقيب والانتاج والتسويق وتحويل الأرباح[٢]

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ١١٨

٢ ـ الدكتور حسن فخرو، ماذا بعد النفط. ، مرجع سابق، ص ١٧٨

وتمكنت الاستثمارات كثيفة رأس المال ـ التي لا تتناسب مع قدرات وامكانيات الدول العربية في التأثير على سوق العمل حيث تؤثر في عدم التوسع في توفير فرص عمل جديدة. بالاضافة الى التبعية التكنولوجية للدولة الأم مع تحمل الدولة المضيفة أعباء التحويلات الى الخارج ممثلة في ارباح الشركات ودخول العاملين الأجانب فيها وثمن نقل التكنولوجيا الباهظ والشروط التعسفية في عقود بيع التكنولوجيا مثل عدم التخصص بتصدير المنتجات أو البيع لبلد بسعر يختلف عن سعر البيع لبلد آخر[1].

وتتمتع المشروعات المتعددة الجنسيات بقوة اقتصادية ناتجة من قدرتها على تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية على مستوى العالم كله وقدرتها كذلك على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الانتاجية والادارية والتسويقية على أوسع نطاق يمكنها من القيام بالصناعات الكبيرة التي تعتمد بالكامل على السوق العالمية ودليل ذلك ان رأس مال شركة (إسو) يزيد على مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب كما ان أسطولها المخصص لنقل البترول أكبر من الأسطول الذي تمتلكه دولة كاليونان، وكان لبعض الشركات مثل (ITT) دور في التأثير على الأحوال السياسية في الدول المضيفة حيث استطاعت إسقاط

١ ـ الدكتور اسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨ ص ٩٧. كذلك دكتور رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨

نظام الحكم في شيلي بالاضافة الى تحقيق الربح واخضاع اقتصاديات الدول النامية لها وعلى توجيه السلطة السياسية فيها[1]

١٠ ـ تقوم كذلك بتركيز نشاطها في المراحل الأرقى والأكثر ربحية التي تحتفظ بها داخل الدول المتقدمة في حين تترك للدول النامية نوعا ضيقا من التخصص يختص بالمراحل الأقل ربحية والأكثر استخداما للعمل أو رأس المال أو الطاقة[2] وخلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ تراوحت معدلات الربحية السنوية للشركات متعددة الجنسيات بين ١٠ ٪ الى ١٤ ٪ وهي ليست بالمعدلات الخطيرة التي تلفت النظر الى ان الربحية هي المحرك الأعظم لسلوك هذه المشروعات الدولية[3] إلا إنها صورة من صور التبعية للعالم الرأسمالي.

ويؤكد بعض الاقتصاديين ان الربحية ليست المدخل الأساسي لتحليل سلوك المشروعات الدولية بينما يمثل الانتاج الأولي والاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الوسائل الهامة للافلات من ضغوط التقلبات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وان تفسير اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشر وتدفقاتها وسلوك المشروعات الدولية النشاط يعتبر انعكاسا للأنظمة

---

١ ـ ابو المجد حرك، مديونية العالم الاسلامي، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٩٠ ص ٢٩٦

٢ ـ الدكتور فؤاد مرسي، مرجع سسابق، ص ١١٩

٣ ـ الدكتور محمود الطنطاوي، تفسير السلوك الاقتصادي، ص ١٢٣

السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتغيراتها، بمعنى أنها نتاج للقوانين ولتوجيهات السياسات العامة في الدولة الأم وكذلك في الدولة المضيفة، وتدعيما للروابط بين هاتين المجموعتين من الدول بلغ المجموع الكلي للارباح المعاد استثمارها في البلد المضيف بواسطة الشركات الدولية التابعة للدول الرأسمالية المتقدمة ٧٨٢٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ في حين كانت ١٦١٩ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ أي بحوالي خمسة اضعاف ما كانت عليه سابقا.[1]

١١ ـ تؤكد العديد من الدراسات ابرام عقود واتفاقيات مع هذه الشركات لتنفيذ بعض البنى والمرافق العامة أو المصانع الكبيرة الحجم بأسعار وتكاليف باهظة تتضمن عمولات لبعض المسئولين والوسطاء ولم تكن هذه المشروعات مدروسة بشكل جيد من ناحية الضرورة أو من ناحية موقع الاستثمار الجغرافي وفوائده الاجتماعية أو ايضا من ناحية قدرة البلد على التسيير التقني للمشروع وتأمين تكاليف الصيانة والادارة والتجديد لذلك لم تثمر هذه الاستثمارات عن زيادة ملموسة في الانتاجية بل أدى ذلك الى إرساء عوامل التبعية[2]

---

١ ـ الدكتور محمود الطنطاوي، تفسير السلوك الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ١٢٨ ـ ١٢٩

٢ ـ جورج قرم، العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي. اشارة خاصة الى الواقع العربي مجلة المنار، العدد ٥٤، القاهرة، يونيو ١٩٨٩، ص ٤٢.

وبطبيعة الحال أسفرت هذه الأوضاع عن زيادة العجز في ميزانية الدول وزيادة الضغوط التضخمية وإهمال تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة الحجم التي تمتص العمالة الفائضة وقد أظهرت دراسة أعدت عن صناعة السيارات في البرازيل التي تسيطر عليها ٨ شركات متعددة الجنسية ان هذه المشروعات كانت مسئولة عن حوالي ١٢,٥ ٪ من العجز في ميزان المدفوعات البرازيلي عام ١٩٧٤[1]

ان استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات يقيمها الأجانب أصحاب هذه الأموال داخل الاقتصادات العربية يترتب عليها العديد من الأعباء المالية المتمثلة في الأرباح المحولة للخارج والفائدة على رأس المال المستثمر ونفقات استعادة رأس المال وتمويل جانب من مرتبات الأجانب العاملين في هذه المشروعات ثم مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا مثل رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وتكاليف الادارة والخبرات الفنية.

١٢ ـ تمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرها على الدول المضيفة من خلال استقدام العمالة الأجنبية لتنفيذ المشروعات المشتركة بالدول العربية ـ وبصفة خاصة الخليجية منها ـ وهذه الجاليات الأجنبية تبقى تدين بالولاء لبلدها الأصلي ونظامه السياسي

---

١ ـ الدكتورة أمينة عزالدين. ، مرجع سابق، ص ص ٥٧ ـ ٥٩.

وبسبب غربتها تعمل على تكتل أفرادها مع بعضهم في الداخل ولقد دلت الشواهد التي تحيط بهذه الظاهرة على ان هذه الهجرة في جانب كبير منها عبارة عن هجرة منظمة تقف وراءها العديد من الجهات الدولية.

ثالثا : المشروعات العربية الدولية :

شهدت الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى منتصف الثمانينات مرحلة هامة من مراحل التعاون الاقتصادي العربي اسفرت عن قيام منظمات عربية مشتركة منها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول علاوة على المشروعات التي قامت نتيجة للتعاون والتنسيق بين الدول العربية. وكذلك عن دور ونشاط المجالس الاقليمية العربية، وتهدف المشروعات العربية المشتركة الى الاستفادة من حجم السوق والخبرات الفنية المتاحة والعمالة العربية الماهرة لدى بعض الدول العربية ووفرة عنصر رأس المال بالاضافة الى الاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة[1]

وعلى الرغم من كل هذه الامتيازات والامكانات العربية المتاحة إلا أن المشروعات العربية لم تحقق الأهداف والآمال المرجوة للدول العربية حيث يواجهها العديد من الصعوبات والمشاكل المتصلة بالأسواق الكبيرة لتصريف السلع بالاضافة الى الاستقرار والمكانة

---

١ ـ الدكتور زكريا عبدالحميد، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥، ص ص ١٣٩ ـ ١٥٨

الاقتصادية والسياسية للبلد المضيف ومستوى الكفاءات التكنولوجية وتسلط القطاعات العامة العربية والمؤسسات الرسمية العربية المشرفة على هذه الاستثمارات ومشاكل التضخم وسلطة اتخاذ القرارات والروتين وما الى ذلك من مشكلات دولية تجسدت في علاقة المشروعات العربية بالشركات الدولية متعددة الجنسيات وما أحدثته الأخيرة من تغير سلوك المشروعات العربية في الاتجاه الاستثماري الخارجي.

أ ـ التوزيع النسبي للاستثمارات العربية ومجالات أنشطتها :

نجمل فيما يلي تحليلا للتوزيع القطاعي والجغرافي للمشروعات العربية وملكيتها ورأس مالها من خلال الأرقام المتاحة (بالجدولين رقمي ٧، ٨).

١ ـ بلغ إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة ٢٥٢ مشروعا تمثل نسبة ٤٨,٤ ٪ من اجمالي المشروعات العربية والدولية وبرأس مال يبلغ ١٧,٩ بليون دولار تمثل نسبة ٥٩,٥ ٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية و العربية الدولية وبتوزيع المشروعات العربية المشتركة حسب نوع الملكية يتضح انه من بين ٢٥٢ مشروعا عربيا مشتركا حوالي ١٣٥ مشروعا ذو ملكية ثنائية تمثل نسبة ٥٣,٤٪ وبرأس مال حوالي ٤ مليارات من الدولارات تمثل نسبة ٢٢,٣ ٪ من اجمالي رأس مال المشروعات العربية المشتركة البالغ ١٧,٩ مليار دولار.

٢ ـ تمثل المشروعات العربية المشتركة ذات الملكية الجماعية حوالي

١١٧ مشروعا تمثل نسبة ٤٦,٦ ٪ من إجمالي المشروعات العربية المشتركة معظمها خاص بقطاع التمويل الذي يمثل أداة من أدوات الامتداد بالمصالح المالية للدول الرأسمالية مستخدمة في ذلك جزءا من رؤوس الأموال العربية نفسها.

٣ ـ بلغ عدد المشروعات العربية الدولية ٢٦٩ مشروعا من بين ٥٢١ مشروعا تمثل نسبة ٥١,٦ ٪ وبرأس مال يبلغ ١٢,٣ بليون دولار من اجمالي المشروعات العربية والدولية البالغة ٣٠,١ بليون دولار، وبتوزيع هذه المشروعات حسب نوع الملكية يتضح ان عدد المشروعات العربية الدولية ذات الملكية الثنائية ١٣١ مشروعا برأس مال قدره ٤,٥ بلايين دولار تشكل حوالي ٣٦,٦ ٪ من اجمالي المشروعات العربية الدولية في حين بلغ عدد المشروعات العربية الدولية ذات الملكية الجماعية ١٣٨ مشروعا برأس مال قدره ٧,٨ بلايين دولار تمثل نسبة ٣٦,٤٪.

٤ ـ امتدت المشروعات العربية المشتركة مع الشركات الدولية لتشمل العديد من المناطق الجغرافية، فالمنطقة العربية حظيت على ٥٦٪ من هذه المشروعات تليها أوروبا بنسبة ٢٢٪ ثم أفريقيا وآسيا غير العربية بنسبة ١٢٪، ٦٪ على التوالي ثم امريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا الشرقية بنسبة ٤٪ وذلك في عام ١٩٨٣

وقد انتهزت الدول الرأسمالية فرصة وقوع هذه المشروعات في العديد من الصعوبات المتمثلة في سوء التخطيط والاعداد والتنفيذ الجيد وعدم الأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية

العربية والدولية وظروف الانتاج والتصدير مما ساعد على ارتفاع التكاليف الرأسمالية وصعوبة الموقف التنافسي امام الصناعات العالمية

٥ ـ بلغ عدد المشروعات الزراعية المشتركة ٢٨ مشروعا منها ٢٤ مشروعا عربيا دوليا برأس مال يبلغ ٢٠٥٥ مليون دولار تمثل ٦,٨٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية الدولية منها حوالي ٦٨٪ مشروعات ذات ملكية ثنائية مقابل ٣٢٪ ذات الملكية الجماعية مما يعني شيوع النمط الثنائي بالنسبة للعلاقات العربية العربية مقابل ٨٨٪، ١٢٪ للنمط العربي الدولي على التوالي.

٦ ـ بتحليل بيانات الجدول رقم (٩) والخاص بقيمة العقود بين الدول العربية والشركات الأجنبية للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ موزعا حسب القطاعات وحسب الجهة الخارجية المنفذة لهذه العقود:

ـ يصل اجمالي العقود بين عدد من الدول العربية والشركات الأجنبية قرابة ٣٠٠ مليار دولار خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٣ تشكل المملكة العربية السعودية بما يقرب من ١٢٦ مليار دولار يليها العراق ٤٨ مليار دولار فالجزائر بحوالي ٢٤,٣ملياراً ثم مصر بحوالي ١٣,٢ مليار دولار.

ـ يحظى قطاع المرافق العامة بأكبر نسبة من اجمالي هذه العقود على مستوى الوطن العربي حيث يصل اجمالي قيمة العقود الخاصة به ١٠٦,٣ مليارات دولار.

يلي ذلك قطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٥٨,٢ مليار

دولار بينما يحظى قطاع الصحة والتعليم والخدمات بحوالي ٤٢,١ مليار دولار ثم قطاع الاسكان بحوالي ٣٤ مليار دولار واخيرا ٢٠,٨ مليار دولار لقطاع الزراعة والري.

ب ـ التقويم العملي للاستثمارات العربية :

نناقش فيما يلي أهم الآثار الناجمة عن الاستثمارات العربية من خلال الأطراف المستفيدة من نشاط المشروعات العربية العربية والمشروعات العربية الدولية :[1].

١ ـ الدول الصناعية : تتمثل الفائدة التي جنتها الدول الصناعية في إعادة تحويل النسبة العظمى من الفوائض المالية اليها بشكل استثمارات مالية ساعدت على تحقيق الاستقرار النقدي في هذه الدول حيث توفرت السيولة اللازمة للاستثمار وبالتالي زيادة التشغيل والانتاج، كما حققت هذه المجموعة من الدول مزايا بصورة غير مباشرة تمثلت في تدفق الموارد المالية العربية الى الدول الصناعية لمواجهة المتطلبات الاستهلاكية المتزايدة او لأغراض التنمية الاقتصادية او لتلبية الاحتياجات العسكرية[2].

كما ساهمت الأموال المودعة في البنوك ومؤسسات التمويل في الدول الصناعية في زيادة حجم القروض

---

١ ـ الدكتور زكريا عبدالحميد، مرجع سابق، ص ص ١٤٦ ـ ١٤٨

٢ ـ يتراوح ما تساهم به عوائد ودخول الاستثمارات الامريكية المباشرة بالخارج في متحصلات الحساب الجاري نسبة من ١٠,٧٪ الى ١٢,٦٪ خلال عقد السبعينيات.

الممنوحة منها للدول النامية مقابل أسعار فائدة عالية، ليس ذلك فحسب بل ان الوضع المالي للشركات التي تم شراؤها بمعرفة المستثمرين العرب قد تدهور بشكل حاد أو انهم دخلوا شركاء لانقاذ العديد من الشركات الامريكية والغربية من خطر الانهيار والافلاس.

٢ ـ الدول العربية صاحبة الفوائض المالية والتي حاولت من خلال زيادة حجم استثماراتها في الدول الغربية ـ ضمان عدم تآكل قيمتها الحقيقية وتأمين مجالات أكثر أمنا واستقرارا مع تحقيق معدلات عالية لعوائدها مع طموحات لاكتساب تأييد واحترام كافة دول العالم عامة وأقطار العالم العربي وفي حقيقة الأمر وجهت الاستثمارات العربية الخارجية في شراء العقارات وفي أسواق الأوراق المالية وكلاهما يعاني من مخاطر مفاجئة غير متوقعة حيث عدم استقرار العوامل الاقتصادية مثل سعر الصرف ومعدلات التضخم.

٣ ـ الدول العربية المدينة : مع ان إجمالي العون الانمائي الذي تلقته أربع عشرة دولة من الدول العربية ذات العجز بلغ ٢٥ بليون دولار خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ الا ان هذا العون لا يمثل سوى نسبة ١٨,١٪ من اجمالي الاستثمارات المخططة في هذه الدول ويدل ذلك على عدم كفاية هذه المعونات الانمائية العربية مما يدفعها الى الاقتراض من اسواق المال الدولية من جهة والى تقليص خططها الاستثمارية من جهة أخرى. ونتيجة لانخفاض

نسبة مساهمة هذه المعونات في التكوين الرأسمالي الثابت حيث لم تتعد ١٢,٢٪

٤ ـ الدول المدينة الأخرى : من البيانات السابقة بالجداول الخاصة بتوزيع الاستثمارات العربية يتبين ان نمط توزيع هذه الاستثمارات لا يساعد على احلال الاستثمارات المباشرة محل المديونية او التخفيف من مشاكلها وأنها لا تساعد على بناء أساس اقتصادي قوي في هذه البلدان في حين يحظى قطاع التمويل بما يصل الى النصف مؤكداً أن هذه المشروعات والتوزيعات الاستثمارية تخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى وتؤكد استمرارية الدول النامية في عملية الاقتراض والاعتماد الدائم والمتزايد عليها لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا استطاعت الدول الرأسمالية إعادة الفوائض البترولية لديها واستخدامها في تمويل مشروعات استثمارية كبيرة بداخلها ـ واعادة تدوير الفوائض البترولية ـ من خلال زيادة واردات دول الأوبك من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة وارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع والسلع الاستثمارية والوسيطة الأخرى وبيع السندات لدول الأوبك وبيع الذهب وتكديسه والمضاربة عليه اضافة الى استيراد السلاح وشراء جزء من رأس مال بعض الشركات الصناعية بالدول الأوروبية.

وعلى الرغم من انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثماري وتوقيع الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية واتفاقية تسوية

منازعات الاستثمار بين الدول العربية بهدف تشجيع الاستثمار عربيا، فما زال أصحاب رؤوس الأموال العربية يفضلون توظيفها في الأسواق النقدية والمالية العالمية وتقدر ثروات هؤلاء الأفراد ما يزيد على ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ موظفة في الخارج.

الجدول رقم (٧)

توزيع المشروعات العربية العربية-والعربية الدولية حسب القطاعات الاقتصادية لسنة ١٩٨٣م

(مليون دولار)

	مشروعات عربية مشتركة[1]		مشروعات عربية دولية مشتركة[2]		الاجمالي (١ + ٢)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
الصناعات الاستخراجية	٢٢	١٤٤٢	١٦	٤٦١	٣٨	١٩٠٤
الصناعات التحويلية	٥٣	٣٧٨٧	٧٦	٥٣٥٦	١٢٩	٩١٤٣
الزراعة	٢٨	١٧٤٧	٢٤	٣٠٨	٥٢	٢٠٥٥
التمويل	٦٩	٦٢٥٣	٩٧	٥٢٦٤	١٦٦	١١٥١٧
الفنادق والسياحة	٢٤	٥١٤	١٥	٤٣٧	٣٩	٩٥١
النقل والمواصلات	٢٤	٣٤٠٦	١١	١٥٩	٣٥	٣٥٦٥
البناء والتشييد	٢١	٥٤١	١٥	٨٨	٣٦	٦٢٩
الخدمات	١١	١٩١	١٥	١٩١	٢٦	٣٨٢
الاجمالي	٢٥٢	١٧٨٨٢	٢٦٩	١٢٢٦٤	٥٢١	٣٠١٤٦

١ ـ الدكتور نزار الربيعي، أزمة التعاون الاقتصادي العربي، مجلة التعاون العدد ١٧، ص ٦٦

٢ ـ المصدر السابق، ص: ٢٨.

الجدول رقم (٨)
توزيع المشروعات العربية المشتركة
والمشروعات العربية الدولية ١٩٨٣ (بالمليون دولار)

نوع الملكية	المشروعات العربية المشتركة				المشروعات العربية ـ الدولية			
القطاع	ذات الملكية الثنائية		ذات الملكية الجماعية		ذات الملكية الثنائية		ذات الملكية الجماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
الصناعة الاستخراجية	١٠	٧٣	١٢	١٣٧٠	١١	٣٥٨	٥	١٠٣
الصناعة التحويلة	٣٣	١٥٩٦	٢٠	١١٩١	٤٤	٢٨٦٤	٣٢	٢٤٩٢
الزراعة	١٩	٣٥٥	٩	١٣٩٢	٢١	٢٨٢	٣	٢٦
التمويل	٢٨	١٢٦٦	٤١	٤٩٨٧	٢٢	٤٥٧	٧٥	٤٨٠٧
الفنادق والسياحة	١٦	٢٢٨	٨	٢٨٧	٧	٢٩٩	٨	١٣٨
النقل والمواصلات	١١	٢٧٧	١٣	٣١٢٩	٨	٩٤	٣	٦٥
البناء والتشييد	١١	٢١٧	١٠	٣٢٤	١٤	٨٥	١	٢
الخدمات	٧	٤٣	٤	١٤٨	٤	١٢	١١	١٧٩
الاجمالي	١٣٥	٤٠٥٥	١١٧	١٣٨٢٧	١٣١	٤٤٥٢	١٣٨	٧٨١٢

المبحث الثالث
أزمتا المديونية الخارجية والغذاء وأثرهما على الأمن العربي

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من أعقد المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن اذ تلقي ظلالا كثيفة على امكانات النمو في البلاد العربية المدينة فضلا عما تنطوي عليه من مخاطر لحركة

رؤوس الأموال وسلامة الإئتمان الدولي كما تربط المديونية للدول العربية بسياسة محاولة الدول الرأسمالية الدائنة إلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي وذلك من خلال سياسات تدويل اقتصاديات الدول النامية التي سارعت من جانبها باتباع سياسة التصنيع للتصدير وتعظيم النمو والتنازل عن الاستقلال الاقتصادي والالتحاق بآليات السوق الرأسمالي العالمي.

أولا : حجم المديونية العربية ومدفوعات خدمة الدين وانعكاساتها على الاقتصاد العربي:

تؤثر المديونية الخارجية في قدرات التنمية وبرامجها وفي هيكل الأمن الاقتصادي والسياسي اذ بلغت نسبة الديون الخارجية ٤٥ ٪ الى الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٩ مقابل ٢٣ ٪ عام ١٩٨١ مما يعني ان قرابة نصف الناتج يوجه لسداد الديون ويدفع هذا الوضع ثانية الى الاستدانة وزيادة انسياب الموارد الاقتصادية من الداخل للخارج. كما بلغت مدفوعات خدمة الديون ١٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ مقابل ١٠٠ مليار عام ١٩٨٢ وبلغت نسبة الديون الى اجمالي الصادرات ١٤٠ ٪ عام ١٩٨٩ في حين كانت ٨٢ ٪ عام ١٩٨٢[1].

ويدخل العالم العربي عقد التسعينات وهو مثقل بعبء المديونية التي تصل الى ٢٠٠ مليار دولار تعادل ١٥ ٪ من اجمالي الديون المستحقة على العالم النامي، وعلى الرغم من ان كل الدول العربية باستثناء الكويت والسعودية ـ قد دخلت دائرة المديونية فان ٧٥ ٪ من

---

١ ـ الدكتور علي لطفي، ديون العالم الثالث من منظور محايد، جريدة الاهرام ١٩٨٩/١٢/٣١م.

الجدول رقم (٩) قيمة العقود بين دول عربية وشركات أجنبية للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣م[1] (بالمليون دولار)

الدولة / القطاع		مصر	المغرب	الجزائر	تونس	الأردن	سوريا	العراق	السعودية	قطر والامارات	الكويت	عُمان والبحرين	ليبيا والسودان	لبنان واليمنين	اجمالي
١ ـ الزراعة والري.	أ ـ موردون.	١٠٣,٥	٢٠,٤	٢٢٠,٣	٧٦,٩	٤٦٢,٦	٢٤,٦	٥٤٦,٩	٩٧٤,٩	٣٥٦,١	٤١٤,٥	٢١٣,٨	٤١٧,١	٥,١	٣٨٢٦,٧
	ب ـ مقاولون	١٥٦,٧	١٨٧,٠	٩٦٧,٢	١٥٢,٤	١٠٤,٥	٢٠,٤	٥١٤١,٣	٧١٧١,٨	٤٤٦,٦	٢١٠,١	٢٤٨,٨	١٠٣٨,٧	١٤٨,٩	٥٩٩٤,٢
	جـ ـ مستشارون	٨٢,٦	١,٠	٠,٣	٤,٨	٢١,٤	٣١,٣	١١٠,٩	٢٨٣,٨	٤٩,٩	—	٢,٢	٣٣٤,٨	٤,٧	٩٢٧,٧
	اجمالي	٣٤٢,٨	٢٠٨,٤	١١٨٧,٨	٢٣٤,١	٥٨٨,٥	٧٦,٣	٥٧٩٩,	٨٤٣٠,٥	٨٥٢,٦	٦٢٤,٦	٤٦٤,٨	١٧٩٠,٦	١٥٨,٧	٢٠٧٥٨,٧
٢ ـ الصناعة التحويلية	أ ـ موردون.	٦٦٠,٣	١٤٠,٢	١١٦٩,٠	١٧٢,٤	٥٣,٩	٥١,٨	٨٤٤,٥	٢٢٠٢,٨	٦٢٧,٧	٧٣٥,٨	١٢٧,١	٦٤٠,٨	١١٤,٣	٧٥٤٠,٦
	ب ـ مقاولون	٩٩٠,٣	١٠٢٧,٠	٦٨٧٦,٦	١٠٠,٨	٥٥٤,١	٨٣٧,٨	٥٣١٤,٨	١٨٢٢,٢	٤١٩٨,١	٣١٧٣,٨	٢٥٠,٤	٣٣٣٧,٠	٩,٥	٣٨٥٩٢,٤
	جـ ـ مستشارون	٦٩,٩	٣٣,٢	٣٨٨,٨	٥١,٤	٧٧,٠	١٠,٣	٤٣٩,٧	١٠٦٩٦,٣	١٧٦,٧	٦,٢	٣١,٨	٧٣,٤	١,٩	١٢٠٦١,٦
	اجمالي	١٧٢٠,٥	١٢٠٠,٤	٨٤٣٤,٤	٣٢٩,٦	٦٨٥,٠	٨٩٩,٩	٦٥٩٩,٠	٢٤٧٢١,٣	٥٠٠٢,٥	٣٩١٥,٨	٥٠٩,٣	٤٠٥١,٤	١٢٥,٧	٥٨١٩٤,٦
٣ ـ البترول والمعادن.	أ ـ موردون.	٥١,٣	٥,٠	١٩٨,٩	٢٣٨٣,٩	,٤	١٢٦,٦	٤٣٨,٢	٥٦٤,٤	٤٧٣,١	٢٦٧,٥	٨,٢	١٣٢,٩	,٧	٤٦٥١,١
	ب ـ مقاولون	٢٢٤,٨	١٩٠,٠	٣٠٨٩,٩	٥٠١,٣	١٣,١	١٥٦,٨	٣٢٠٩,٠	٦١٥٣,٧	١٤٨٤,٩	١٥٢٦,٢	٦٢٤,٤	٤٧٩,٤	٦,٢	١٧٦٥٩,٧
	جـ ـ مستشارون	٤٥,٠	—	٤٩,٨	٣,٢	٢٥,٥	—	١٨,٩	٥٢٧,٢	٢٣٠,٩	٥٧,٨	١٦,٥	٢٩٠,٧	—	١٢٦١,٥
	اجمالي	٣٢١,١	١٩٥,٠	٣٣٣٨,٦	٢٨٨٨,٤	٣٥,٠	٢٨٣,٤	٣٦٦٦,١	٧٢٤٥,٣	٣١٨٨,٩	١٨٥١,٥	٦٤٩,١	٩٠٣,٠	٦,٩	٢٣٥٧,٣
٤ ـ النقل والتخزين.	أ ـ موردون.	١١٣٠,٩	١٧١,٠	٣٠٥,٦	٨٥,٩	٠,٣	٤٣٦,٧	١٨٢٧,٩	١٢٩٢,٦	١٣٨,٥	٦٠٧,٩	٥٤,٠	١٣٦,٣	٣٥٩,٠	٦٥٤٦,٦
	ب ـ مقاولون	٩٨,٥	١٠٤,٠	٥٨٠,٨	٩١,٧	٥٣,٢	٧,٠	١٢٥١,٤	٦٨٢,٤	١٨٠,٣	٣٣٦,٣	٩١,٤	١٩٨,٢	٢,٦	٣١٧٧,٨
	جـ ـ مستشارون	٤٦,٩	—	—	—	—	—	١,٦	٥١٠,٢	٧,٦	٣,١	,٩	,٨	—	٥٧١,١
	اجمالي	١٢٧٦,٣	٢٧٥,٠	٨٨٦,٤	١٧٧,٦	٥٣,٥	٤٤٣,٧	٣٠٨٠,٩	٢٤٨٥,٢	٣٢٦,٤	٩٤٧,٣	١٤٦,٣	٣٣٥,٣	٣٦١,٦	١٠٧٩٥,٥
٥ ـ المرافق العامة.	أ ـ موردون.	٣٦٩٥,٥	١٠٨٨,٤	١٤٥٠,٧	٣٠٧,٣	٥٢٤,٣	٢٥٦,٨	٦٥٣٤,٣	١٠٥٦١,٢	١٨٢٥,٠	٢٨٦١,٨	١١٤٠,٨	١١٤١,٥	٢٢٧,٥	٣١٩٦٥,١
	ب ـ مقاولون	١٨١٨,١	٣٨٤,١	١٧٢٤,٩	٣٤٢,٨	٩٤٥,٤	١٩٧,٤	١٢١٢٠,٥	٢٧١٦,١	٤٤٠٤,٢	٤٣٩٦,٦	٣٦١٦,٦	٧٠٥٤,١	١١٦٨,٩	٦٥٣٣٤,٨
	جـ ـ مستشارون	٢٨٧,١	٦,٣	٨٩,٥	٢٣,٩	٢١٩,٥	٢٨,٨	١٤٢٠,٥	٤٢٩٢,٧	٨٧٥,٧	١٥٢,٠	١٩١,٣	١٣٢٤,٩	٥٨,٩	٨٩٨١,١
	اجمالي	٥٨٠٠,٧	١٤٧٨,٨	٢٢٦٥,١	٦٨٤,٠	١٦٨٩,٢	٤٨٣,٠	٢٠٠٧٥,٣	٤٢٠١٤,٩	٧١٠٤,٩	٧٤١٠,٤	٤٩٤٨,٨	٩٨٢٠,٥	١٥٠٥,٣	١٠٦٢٨١,٠

الدولة / القطاع		مصر	المغرب	الجزائر	تونس	الأردن	سوريا	العراق	السعودية	قطر والامارات	الكويت	عُمان والبحرين	ليبيا والسودان	لبنان واليمنين	اجمالي
٦ ـ السياحة والفنادق.	أ ـ موردون.	١,٨	ـ	ـ	ـ	١٧,٥	٠,١	٨,٦	٦,٩	١٩,٨	٢,٩	٣١,٩	١٠٠,٦	ـ	١٩٠,١
	ب ـ مقاولون	٥٥٢,٥	ـ	٥٤,٠	ـ	٣,٢	٢٥,٠	٦٠٨,٧	٩٥٦,١	٤٢٥,١	١٤٤,٠	٧٤,٣	٥٨٠,٩	٥٧,٨	٣٤٨١,٧
	جـ ـ مستشارون	٥٢,٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١,٢	١٧,٥	٣,٠	ـ	١٦,٤	٢٦,٨	١,١	١٢٩,٣
	اجمالي	٦٠٦,٨	ـ	٥٤,٠	٠,٨	٢٠,٨	٢٥,١	٦١٨,٥	٩٨٠,٥	٤٤٧,٩	١٤٦,٩	١٢٢,٦	٧١٨,٣	٥٨,٩	٣٨٠١,١
٧ ـ الاسكان.	أ ـ موردون.	١٣٤,١	٣,٠	١٥٤,٥	ـ	٨,٢	١,٢	٣٤٤,٢	٤٥٦,٥	٧,٢	٨,١	٠,٦	٢٨,٠	٩,٠	١١٥٤,٦
	ب ـ مقاولون	٨٨,٣	٣,٤	٥٤٩٤,٧	ـ	١٩٢,٠	ـ	٢٩٥٢,٦	١٦٠٦٣,٦	٢٣٧٨,١	٨٣٥,٤	١٠٤٩,٧	٣٤٤٠,٥	٦٧,١	٣٢٥٦٥,٤
	جـ ـ مستشارون	١,٢	ـ	١,٨	ـ	١,٧	٠,٦	١٦,٤	٨٩,٨	٣,١	٥٧,٢	٢,٥	١,٧	٢٠,٠	١٩٦,٠
	اجمالي	٢٢٣,٦	٦,٤	٥٦٥١,٠	ـ	٢٠١,٩	١,٨	٣٣١٣,٢	١٦٦٠٩,٩	٢٣٨٨,٤	٩٠٠,٧	١٠٥٢,٨	٣٤٧٠,٢	٩٦,١	٣٣٩١٦,٠
٨ ـ الصحة والتعليم والخدمات	أ ـ موردون.	٦٤٧,٩	٢٦,٩	١٤٩,٤	٢١٦,٣	٧٠,٨	١٦١,٧	٣٣٨,٩	٥٩٠٦,١	٩٧٥,٨	٣٣٣,٥	٨٤,٧	٤٨٠,٣	٢٠٣,٥	١٠٥٩٥,٨
	ب ـ مقاولون	٢٢١٤,٨	٢٥,١	١٣٢١,١	٣١,١	٨٦٤,٤	٣٣,٨	٣٦٠٤,٤	٦٧١٩,١	١٠١٧,٧	٢٣٣,٨	١٠٥٥,١	٢٤٩١,٩	٨٧,٤	٢٩٦٩٩,٧
	جـ ـ مستشارون	١١٧,٦	١,٩	٢٣,٤	٣٥,٤	١١٣,٤	٠,٨	٢٢٥,٥	٩٨٨,٥	١٥٤,٩	٩٩,٥	٦,٦	٣٠,٩	٠,٣	١٧٩٨,٧
	اجمالي	٢٩٨٠,٣	٥٣,٩	١٤٩٣,٩	٢٨٢,٨	١٠٤٨,٦	١٩٦,٣	٥١٦٨,٨	٢٣٦٣١٣,٧	٢١٤٨,٤	١١٤٦,٤	٣٠٠٣,١	٢٩١,٢	٢٩١,٢	٤٢٠٩٢,٢
الاجمالي.	أ ـ موردون.	٦٤٢٥,٣	١٤٥٤,٩	٣٦٤٨,٤	٣٢٤٢,٧	١١٣٨,٠	١٠٥٩,٥	١١٨٨٣,٥	٢١٩٦٥,٤	٤٤٢٣,٢	٥٢٢٢,٠	١٦٦١,١	٣٣٧٧,٥	٩١٩,١	
	ب ـ مقاولون	٦١٤٤,٠	١٩٢٠,٦	٢٠١٠٩,٢	١٢٢٠,١	٢٧٣٠,٠	١٢٧٨,٢	٣٤٢٠٢,٦	٥٢٢٨٥,٠	١٤٥٣٥,٠	١٠٨٥٦,٢	٧٠١٠,٩	١٨٦٢٠,٧	١٥٤٨,٤	
	جـ ـ مستشارون	٧٠٢,٨	٤٢,٤	٥٥٣,٦	١٣٤,٥	٤٥٤,٥	٧١,٨	٢٢٣٤,٧	٣٩٣٧١,٤	١٥٠١,٨	٣٧٥,٨	٢٦٨,٢	٢٠٩٤,٠	٨٦,٩	
	اجمالي	٣٢٧٢,١	٣٤١٧,٩	٢٤٣١١,٢	٤٥٩٧,٣	٤٣٢٢,٥	٢٤٠٩,٥	٤٨٣٢٠,٨	١٢٦١٠١,٢	٢٠٤٦٠,٠	١٦٤٦٤,٠	٩٠٤٠,٢	٢٤٠٩٢,٢	٢٦٠٤,٢	٢٩٩٤١٣,٤

١ ـ المصدر: الدكتور محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، الكويت ١٩٦٠، ص: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.
نقلا عن الدكتور طه عبدالعليم، قضايا الاقتصاد السياسي، مرجع سابق. ص: ١٨٢ ـ ١٨٣.

إجمالي الديون العربية تتركز في مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان مقابل ٣٥٠ بليون دولار تمثل فوائض عربية في الخارج، ويتوقع ان تبلغ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لأهم الدول العربية المدينة ٧٤ ٪ بليون دولار خلال عقد التسعينات مما يعني ان عوامل النمو الاقتصادي قد أصبحت مرهونة للوفاء بقائمة الدين الخارجي مستقبلا[١].

وبتحليل هيكل المديونية العربية نخلص[٢] إلى أن الديون طويلة ومتوسطة الأجل تشكل أكثر من ٨٠ ٪ من الديون العربية، كما تشكل الديون الرسمية او شبه الرسمية أكثر من ٦٥ ٪من حجم الديون جرى التعاقد عليها في إطار شروط ميسرة، وتستأثر مصر والجزائر والمغرب والسودان بحوالي ٧٥ ٪ من مجمل الديون العربية وبلغت نسبة الديون العربية الى صادراتها ما يقرب من ٢٦٠ ٪ خلال الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٨ بما يفوق الدول النامية جميعها التي بلغت فيها هذه النسبة ١٩٧ ٪ وبلغ معدل خدمة ديون الدول العربية ٤٠ ٪ من صادراتها مقابل ٢٧,٥ ٪ بالنسبة للدول النامية، ووفقا لآخر احصائيات البنك الدولي لعام ٨٩٪١٩٩٠ بلغ حجم الديون الخارجية للدول النامية ١٢٩٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٤ ٪ خلال الفترة ٨٥/١٩٨٩ وقد تسبب انخفاض العوائد البترولية ولجوء

١ ـ الدكتور رمزي زكي، الآثار المتوقعة للديون الخارجية، مجلة العربي الكويتية العدد ٣٧٥ في فبراير ١٩٩٠ . ص ٢٨ . كذلك الجدول رقم (١٠) بهذا البحث.

٢ ـ علي نجم، هل يمكن تعاون العرب لحل أزمة المديونية، الاهرام ١٨/٥/١٩٩٠

بعض الدول العربية للاقتراض من سوق المال أن بلغت نسبة الزيادة في الديون العربية ٣٦ ٪ خلال المدة الموضحة سلفا.

وتساهم المديونية الخارجية في عدم تنفيذ البرامج والخطط التنموية بسبب ان نسبة ٢٥ ٪ من اجمالي الديون العربية ممثلة في ديون قصيرة الأجل تستخدم في تغطية العجز المزمن في موازين مدفوعاتها وتمويل عمليات الاستيراد للصناعات الاحلالية أو لسد حاجات ضرورية وهذا النوع من الديون يشكل أعباء ضخمة على الاقتصاد الوطني، كما أدت زيادة حصة القروض المصرفية من اجمالي القروض من ٦ ٪ في الستينات الى ١٦ ٪ في الثمانينات وارتفاع سعر الفائدة وقصر فترة سداد القرض الى مزيد من الأعباء المالية[1]. وخفضت كذلك الدول الغربية من القروض الرسمية ذات الشروط الأخف نسبيا من زاوية مدفوعات الفائدة وفترات السماح وآجال السداد وزاد الاعتماد على القروض من البنوك التجارية ذات الشروط الاقراضية القاسية مما يعبر عن السياسة الاقتصادية الجديدة من جانب الدول الدائنة.

ويؤدي تفاقم حدة الديون الخارجية الى ضرورة اعادة جدولتها مع الحكومات، والمنظمات الدولية المالية والاقليمية التي تضيق امكانات الاقراض وتفرض شروطا مجحفة على القروض المقدمة مع

---

١ - الدكتور محمد عبدالشفيع، صندوق النقد الدولي وآليات تعميق أزمة الديون، مجلة المنار بالاهرام العدد ٥٤، لسنة ١٩٨٩، ص ٧٤.

رفع أسعار الفوائد اضافة الى التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول العربية المدينة من خلال فرض مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية كتعويم العملة الوطنية والغاء الرقابة على الصرف الأجنبي واتفاقيات الدفع والتجارة مع تهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلدان العربية وتوفير الضمانات والامتيازات لها وحرية تحويل أرباحها للخارج.

كل هذه الاجراءات الاصلاحية تساهم في تفاقم الأزمة وتؤدي الى انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار حيث أحداث الشغب والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المدينة وتساهم كذلك في ضرورة تخفيض الانفاق العام على المرافق العامة والأمن والدفاع مما يؤدي الى شيوع الفوضى وعدم الاستقرار وعدم اطمئنان الافراد على ثمار أعمالهم[1]

وتساهم أزمة المديونية الخارجية في احداث تغييرات في البناء الاجتماعي فالتخلف الاجتماعي في المجتمعات العربية يرتبط بعدم القدرة على توفير متطلبات المعيشة الأساسية اللازمة والخدمات الصحية والتعليمية، وتربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية التي تتطلب القضاء على معدلات الأمية العالية في الدول العربية فيقدر نصيب الفرد من الانفاق التعليمي في الدول النامية ١٤ دولارا مقابل ٣٨٩ دولارا في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٦٦ دولاراً في

١ ـ الدكتور عبدالمنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث نظرات وقضايا، مؤسسة العين، ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتي وأوروبا يلي ذلك المملكة العربية السعودية التي تخصص للفرد ١٥٠ دولارا وتبلغ نسبة نفقاتها التعليمية الى إجمالي الانفاق الحكومي ما يقرب من ١٢ ٪ عام ١٩٨٠[١].

وأدى انخفاض نسبة الانفاق على البحوث والتطوير العلمي في البلدان العربية الى تزايد معدلات الهجرة للباحثين العرب للدول المتقدمة حيث المناخ البحثي الجيد كما أثبتت الدراسات ان من أسباب ارتكاب الجرائم تدني المستويات الثقافية وفقدان المعايير الاجتماعية حيث صراع القيم الفردية مع القيم المجتمعية وفقدان التوازن الاجتماعي[٢].

هذا ويرتبط المستوى الفكري والثقافي لأفراد المجتمع بالأحوال الاقتصادية التي تمر بها الدولة والعالم أجمع ففي حالات الرواج الاقتصادي وما يرتبط به من توقعات استثمارية من جانب المنتجين بشكل أقوى من اللازم يؤثر في تفكير الأفراد وطبيعة تصرفاتهم.

ان عدم توفر الامكانات المالية والمتطلبات الأساسية ـ الضرورية ـ للصفوة من أبناء المجتمعات العربية يؤثر في فعالياتهم العلمية والسياسية التي تؤثر بدورها على مشاركتهم في برامج التنمية

---

١ ـ الدكتور عبدالمنعم المشاط، ظاهرة التخلف في العالم الاسلامي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٩، يناير ١٩٩، ص ٦٧

٢ ـ الدكتور سعود التركي، العوامل المؤدية الى تعاطي الخدرات، مجلة جامعة الامام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، العدد الأول، فبراير ١٩٨٩، ص ٤٦١.

الاقتصادية والاجتماعية، فالاستقرار الاقتصادي لأفراد الدول يقاس بمدى شعورهم بالأمن والرضا النفسي والاجتماعي ومستوى طموحهم الطبقي وطريقة اشباع حاجاتهم الضرورية حيث يؤدي المستوى الاقتصادي المنخفض الى اتجاه الأفراد نحو السلوك المنحرف.

كما تلعب المديونية الخارجية دورا جوهريا في استمرار تفاقم وضع التبعية الاقتصادية مع استمرار لحاق اقتصاديات الدول المدينة ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي العالمي حيث تدمج القطاعات التصديرية في الاقتصاد الرأسمالي وتضعف الروابط والعلاقات بين تلك القطاعات التصديرية والقطاعات الأخرى مما يؤدي الى تهميشها ويؤدي وقوع العجز الكبير في موازين مدفوعات الدول المدينة ـ في المدى البعيد ـ الى تآكل ظروف الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة ويقوم الاقتراض الخارجي في هذه الحالة بدور العلاج الموضعي للمواقف المتأزمة ماليا لهذه النظم.

ولقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وبمؤازرة واضحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية الى تقديم عمليات الانقاذ المالي لمواجهة أزمة المديونية حيث قدمت القروض العاجلة وأعادت جدولة جانب كبير من ديونها الخارجية مع فرض مجموعة من السياسات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية للدول المدينة، ولم تكن هذه الحلول إنقاذا لهذه الدول بقدر ما هي انقاذ للبنوك الامريكية الدائنة لها ولدرء مخاطر الافلاس المباشر لها.

ومنذ عام ١٩٨٢ ترسخ بشكل كبير ما يمكن تسميته بالنظام المتزايد للادارة المركزية لاقتصاديات البلاد المدينة مستهدفا استعادة الرأسمالية العالمية من خلال فخ المديونية الخارجية ـ هيمنتها المباشرة على البلاد المدينة وتجبرها على الانصياع لعمليات التكيف التي تلزم لخروج الرأسمالية من أزمتها المعاصرة كما يمثل هذا الاجراء إعادة صياغة علاقات التبعية والهيمنة على الدول النامية التي استقلت أعقاب الحرب العالمية الثانية[1] والتي اتخذت صورا متعددة فهناك التبعية الاقتصادية والعلمية والعسكرية للخارج والمغالاة في الانفاق العسكري وتزايد النزاعات والحروب فقد أدت سيطرة النظم الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول النامية الى حدوث تشوهات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة تؤدي الى عدم الاستقرار والتخلف.

وتؤثر المديونية الخارجية سلباً على الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي حيث تتدهور مستويات الاستهلاك وينقص عرض السلع وترتفع أسعارها وتتعطل الطاقات الانتاجية وما ينجم عن ذلك من تزايد معدلات البطالة وانخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية، ويساهم كل هذا في تعرض النظام الاجتماعي لاضطرابات وضغوط داخلية منها ارتفاع معدلات التضخم التي تساهم في عشوائية توزيع الدخول والثروة بما يؤدي الى زيادة دخول طبقات معينة على حساب

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، أزمة المديونية العالمية والامبريالية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، ١٩٨٦، القاهرة، ص ٦٣

المجتمع كله وبطبيعة الحال ينعكس ذلك كله على الاستقرار والأمن وهروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج واحساس الافراد بامكانية تراجع قيمة رؤوس اموالهم نتيجة للتغيرات المتعاقبة في النظم السياسية والاقتصادية

ان المساعدات التي قدمت الى دول العالم الثالث كانت سخية ولكنها لم تكن مفيدة ومجدية دائما فقد انفقت مثلا عشرات المليارات من الليرات الايطالية في انشاء صوامع للغلال في الصومال لا تزال خاوية حتى الآن ومراكز طبية حديثة للغاية لم تستخدم في بعض الدول الافريقية وتشكل هذه المساعدات ديونا على الدول النامية وتساهم في التخلف والتضخم وتداعي البيئة وزعزعة الاستقرار السياسي والهجرة الاجبارية وتفشي الاجرام.

ان إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد قد دفع بعدد من الدول المدينة الى استنزاف الجزء الأكبر من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية وقد عرضها ذلك لأخطار وخيمة، فمع صعوبات الأزمة وعدم التمكن من الاقتراض الجديد لجأ العديد من الدول على الضغط على وارداته الضرورية لكي يواجه مشكلات أزمة السيولة مما ساهم في تعطل الطاقات الانتاجية

وفي ظل فوضى الاقتراض في السبعينات وفي ضوء طبيعة التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة على الدول المدينة فان جانباً هاماً من القروض الخارجية قد هرب للخارج وشكل قاعدة للرأسمالية الطفيلية.

وقد شهدت الفترة الأخيرة محاولات مبتكرة لتخفيف عبء المديونية حملت في طياتها العديد من المشاكل للدول المدينة ومن هذه الحلول تحويل الدين الى مساهمة باعتبار انه يجمع بين تخفيض رصيد المديونية وزيادة الاستثمارات الأجنبية او الوطنية، ولم تكن بعض الدول المدينة على استعداد لفتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي واخضاع عملية التحويل لقيود عديدة من حيث نوع الاستثمارات الجائزة وعدم كفاية الخصم الذي تسمح به البنوك الدائنة أو الحكومات المضيفة عند تحويل الدين الأجنبي الى عملة محلية والخوف من الأثر التضخمي الناجم عن زيادة الاصدار النقدي لتمويل تلك العمليات.

ومن بيانات الجدول رقم (١١) يتضح حجم التحويلات العكسية للموارد من الدول المدينة وذلك من خلال معرفة عبء خدمة الدين على الدول العربية فبالنسبة للجزائر يبلغ حجم الديون المستحقة عليها ٢٤٣٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ يتوقع ان تكون ارقام خدمة الديون الخاصة بها خلال عقد التسعينات ١٥٣٧٤ مليون دولار أي نسبة خدمة الدين الى اجمالي الدين تمثل ٦٣ ٪ وتصل هذه النسبة الى حوالي ٧٥ ٪ لتونس اما الاردن فتصل نسبتها الى ٧٦ ٪ وتتراوح ما بين ٥٠ ـ ٦٠ ٪ لبقية الدول العربية مما يدل على انتقال جزء كبير من مواردها بالنقد الأجنبي الى دائنيها وهذا مؤشر خطير بالنسبة لأزمة المديونية العربية.

ومن الآثار السلبية للمديونية إفساد ممثلي الدول النامية ـ المدينة

- ففي حالات كثيرة حصلت هذه الدول على معظم قروضها بطرق ملتوية ففي الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في سيول عام ١٩٨٥ كشف النقاب عن ان ما بين ٨٠ ٪ - ١٠٠ ٪ من الأموال التي أقرضتها البنوك الامريكية للدول المدينة كانت تعود مرة أخرى الى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول، هذا بالاضافة الى الاسراف والتبذير وسوء التخطيط في تنفيذ المشروعات بما يساهم في تبديد الثروات الاقتصادية للدول النامية[١]

كما لا يمكن اغفال أثر الوساطة المالية والرغبة في الحصول على العمولات والاثراء السريع الذي يدفع هؤلاء الوسطاء الى التأثير على صانعي القرارات الاقتصادية في الدول النامية والموافقة على التوسع في المديونية لتمويل احتياجات البلاد من السلع الأساسية والكمالية وفي بعض الحالات لا تكون هناك حاجة حقيقية الى الاستيراد ولكن ميكانيكية الاقتصاد الخفي أو السري تؤدي الى اللجوء الى المديونية كوسيلة للكسب السريع على حساب أفراد الشعب[٢].

وهكذا فان الاستعمار التقليدي ذا الأساليب العسكرية قد ولى وأثبتت الأساليب الاقتصادية أنها أكثر أهمية وأكثر قدرة في تحقيق

---

١ - الدكتور جعفر عبدالسلام، شرعية ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، يناير ١٩٩١، ص ١٠٣

٢ - الدكتور حمدي عبدالعظيم، مديونية الشمال ومديونية الجنوب وحتمية التعاون العربي مع دول الجنوب مصر المعاصرة، يناير ١٩٩٠، ص ١٣١

السيطرة والهيمنة ويكفي انه لا توجد دولة نامية الآن قادرة على الفكاك من سيطرة احدى القوى الكبرى عليها وتسيير شؤونها بما يحقق مصالح الدول الكبيرة في المقام الأول.

ان أزمة المديونية العالمية يجب النظر اليها على أنها الشكل الخاص الذي تعاني منه مجموعة الدول العربية ـ الذي تحاول به الرأسمالية العالمية جر المجوعة الأولى الى مجال هيمنتها المباشرة وتشديد استغلالها وقد اصبحت المديونية أهم وسيلة للضغط على البلدان العربية للاستجابة لمتطلبات خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها الهيكلية الحالية وذلك في ضوء استراتيجية مركزية عالمية أهم ملامحها[1]:

ـ إعادة تشكيل تقسيم العمل الدولي بين البلاد الرأسمالية والبلاد النامية.

ـ تهيئة المناخ بالبلاد النامية لعودة الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ـ سلب حرية القرار الاقتصادي الوطني من الدول المدينة وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح رأس المال الأجنبي وتحميه.

ـ التخلي تماما عن أحلام التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة مع اجبار الدول المدينة على انتهاج نموذج للنمو الرأسمالي التابع.

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٨٧، ص ١٧٥

- افقار المجتمع واستغلاله وامتلاك القطاع العام وفاء للدين الخارجي.

الجدول رقم (١٠)[1]

الديون الخارجية المستحقة على دول غربية مختارة ٨١ - ١٩٨٧

(مليون دولار)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الجزائر	١٨٦٨٦	١٧٦١٤	١٦٦٨٣	١٤٩٠٢	١٣٨٦٥	١٥٣٣٠	١٩٣٠٠	٢٢٨٨١
المغرب	٩٦٧٨	١٠٦٣٢	١٢٤٠١	١٣١٨٧	١٣٩٦٩	١٦٢٧١	١٨٨٤٦	٢٠٧٠٦
السودان	٥٠٠٨	٦١٦٩	٦٨٨٥	٧٤٤٥	٨٤٦٦	٨٩٢٩	٩٥٦٨	١١١٢٦
تونس	٣٤٥٠	٣٥٨٩	٣٧٨٩	٤٠٧٨	٤٠٩٥	٤٩١٥	٥٨٨١	٦٩٠٩
مصر	١٩٨٧٢	٢٢٥٧٢	٢٦١٦٨	٢٨٢١٧	٣٠٥١٣	٣٤٧٩٨	٣٧٨٦١	٤٠٢٦٤
الاردن	١٧٥٦	٢٠٥٨	٢٤١٣	٢٧٥٥	٣١٦٢	٣٧٤٩	٤٢٩٣	٤٥٦٤
لبنان	٤٩١	٥٨٠	٦٤٣	٦١٠	٤٤٨	٤١٦	٤٥٨	٤٩٦
سوريا	٢٧٣٨	٢٩٩٣	٢٩٩٦	٣٠٣٩	٢٩٤١	٣٥٢٨	٤٤١٢	٤٦٧٨
اليمن الجنوبي	٦١٣	٦٠٠	٨٠٧	٩٨٨	١١١٠	١٤١٠	١٦٠٤	١٧٢٤
اليمن الشمالي	٩٨٩	١٢٠٧	١٤١٤	١٧٤٣	١٩٦٣	٢٠٥٩	٢٣٠٩	٢٣٨٩

١ - المصدر : هنري توفيق، مرجع سابق، ص ٣٨.

الجدول رقم (١١) [1]

الديون الخارجية المستحقة على بعض الدول العربية والأعباء المتوقعة لخدمتها خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ (مليون دولار)

الدولة	حجم الدين عام ١٩٨٧	المبالغ المتوقعة لخدمة الديون ٩٠-١٩٩٧	الدولة	حجم الدين عام ١٩٨٧	المبالغ المتوقعة لخدمة الديون ٩٠-١٩٩٧
الجزائر	٢٤٣٩٤	١٥٣٧٤	لبنان	٣٣٣	٢٨٣
عمان	٣٤٤٥	٢٢١١	مصر	٣٧٨١٦	١٧٠٩٣
الاردن	٤٥٠٢	٣٤١٦	المغرب	٢٢٢٢١	١٤٩٥٥
تونس	٨٦٧١	٦٤٥٩	موريتانيا	٢٤٨٥	١٤٢٩
السودان	٩٠٩٦	٤٣٢٧	اليمن الشمالي	٢٧٤٢	١٥٥٤
سوريا	٤٧٣٦	٣٤٠١	اليمن الجنوبي	٢٧٦٦	١٤٦٢
الصومال	٢٧٩٠	١٤١٩	جيبوتي	٢٨١	١٤٢

ثالثاً : آثار سياسة التثبيت الاقتصادي كما تتصورها أطراف الأزمة :

أ ـ الدول العربية المدينة : اتخذت هذه المجموعة من الدول عدة خطوات تتضمن مجموعة من السياسات الاقتصادية تستهدف مواجهة الأوضاع والمواقف الاقتصادية الحرجة التي يمر بها

١ ـ المصدر: الدكتور رمزي زكي، الآثار المتوقعة للديون الخارجية، العربي الكويتية، العدد ٣٧٥، فبراير ١٩٩٠، ص ٢٨، نقلا عن البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، عام ١٩٨٨/٨٩

اقتصادها ومن هذه السياسات التحكم في كمية النقود بغرض التخفيف من حدة التضخم والحد من الانفاق الحكومي لتخفيف العجز وإلغاء الدعم المخصص للسلع الاستهلاكية الضرورية وزيادة الضرائب السلعية والخدمية وزيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ومن هذه السياسات ايضا تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وتحرير الاثمان في الداخل من خلال عدم تدخل الدول فيها وتركها لقوى السوق، ومن الناحية العملية فقد أحدثت هذه السياسات نتائج عكسية في الدول العربية حيث أدى علاج التضخم الى ظهور الكساد وان السيطرة على التضخم تستلزم الحد من نمو الطلب الاستهلاكي غير الضروري وليس عن طريق الانفاق الاستثماري تجنبا لعرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية[1].

كما يقوم صندوق النقد الدولي ـ بجانب الدول المدينة ـ بفرض مجموعة من هذه السياسات الاصلاحية دون مراعاة لظروف كل دولة على حدة بينما يطبق ذلك على جميع الدول.

ب ـ **رؤية تحليلية لسياسات الدائنين وصندوق النقد الدولي :**

ارتبط ناديا باريس ولندن بأكبر ناديين اقتصاديين على مستوى العالم ففيهما يتقرر مصير المديونية حيث تناقش الديون المستحقة للحكومات والدول ويشرف صندوق النقد الدولي على هذه اللقاءات ويتم التفاوض حول الديون التجارية للبنوك العالمية

---

١ ـ الدكتورة سهير معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٩، يناير ١٩٩٠، ص ص ٨١ ـ ٨٢.

الدائنة والدول المدينة في نادي لندن ويتفق الناديان على رفض مبدأ الحوار الجماعي ويقود هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ـ المالكة للقسم الأكبر من رأس مال الصندوق والمالكة للقوة التصويتية المؤثرة في سياساته وبرامجه وقراراته وقيادتها للدول الصناعية السبع الكبرى[1] وعلى الرغم من المحاولات المكثفة لمناقشة هذه المشكلة في إطارها الدولي إلا أن كبار الدائنين من الدول والبنوك يصرون على التعامل الفردي مع كل حالة على حدة.

وهناك محاولات مكثفة للربط بين كافة صور المساعدات والقروض والمنح التي تتم على أساس ثنائي بين دولة وأخرى والربط بين قروض البنك الدولي وغيره من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية، وأسفرت تلك المحاولات عن ضرورة الحصول على شهادة حسن سير وسلوك اقتصادي من صندوق النقد الدولي يتوقف عليها كافة المعاملات وتخضع اقتصاديات الدول العربية في التعامل مع العالم الخارجي وحتى صندوق التنمية الخليجي الذي حرص على تكريس هذا المفهوم من خلال حتمية الرقابة الدولية على عمليات الصرف والانفاق والسداد وان كان هذا الاجراء مخالفا لمفاهيم التعاون الاقليمي التي سادت من قبل، فهذا النوع من

1 - William Cline , I nternational Debtand the Stability of the World Economy, Lnstitute for lwter Eco., Washington. D.C., 1983.

التعاون يقوم على ركيزة رئيسية تبنى على مفهوم خصوصية العلاقات[1].

ومن بين ما تضمنته مبادرات الدول المتقدمة (الدائنة)للتخفيف من حدة مشكلة المديونية تحويل الديون الى سندات مضمونة من قبل صندوق خاص، والاقتراح بانشاء شركات متعددة الجنسيات تتكون من طرفي الأزمة تقوم باستغلال بعض المشاريع التي يخصص جزء من ريعها لسداد الديون، كما تقدم وزير الخزانة الأمريكي (برادي) بمبادرة حول مبادلة الديون بالعين بما يعني تحويل الديون الى أصول ومساهمات في ملكية بعض المؤسسات بضمان من البنك الدولي وتحويل قسم الديون الى سندات طويلة الأجل بضمان دولي متجاهلة مشاركة المصارف التجارية الدائنة التي يبلغ نصيبها ٤٠ ٪ من اجمالي ديون العالم النامي في الحوار والحل[2]

ويرى الباحث ان مثل هذه الحلول لا تشكل حلا جذريا لازمة المديونية بل تراعي الاهداف والمكاسب للدول الدائنة والمهيمنة على الدول المدينة وسلب فائضها الاقتصادي وحريتها السياسية والتخلي عن اهدافها الاقتصادية وأمانيها في التحرر والتنمية

اما عن اقتراح صندوق النقد الدولي بتقليص حجم الانفاق العام فان هذا الاقتراح يحمل الكثير من المخاطر الداخلية للدول

---

١ ـ اسامة غيث، صندوق النقد الدولي ونوادي المديونية، الاهرام ١٩٩١/٥/١١

٢ ـ على نجم، تصورات لحل أزمة الديون العربية، الاهرام ١٩٨٩/١٢/١

العربية، فالانفاق العام على المرافق العامة والأمن والدفاع واقامة العدالة تهيء الظروف لزيادة الانتاج وشيوع الأمن والاستقرار واطمئنان الأفراد على ثمار أعمالهم وتشجيعهم على الاستثمار، فهؤلاء يهتمون بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أكثر مما هو بالنسبة لعوائد استثماراتهم بعيدين عن المخاطر[1]

إن عدم توفر القدرات الأولية لدى النظام السياسي من اتصال وهيئات وموارد مالية لازمة لاكتمال تلك القدرات مما يؤثر في النهاية في بناء الأفراد أو المؤسسات وتسود نسق من القيم التواكلية والاتجاهات السلبية التي تقود الى العزلة وعدم الاكتراث[2].

إن شروط المؤسسات المالية الدولية وقواعد نادي باريس تؤدي الى سلب حرية الدول العربية في رسم سياساتها الاقتصادية والرضوخ لشروط التكيف واستمرار التعديلات والتغييرات في السياسات والقوانين مما يفتح المجال امام محاولات الاستغلال وارتكاب الجرائم ويؤدي بأطراف التعامل داخل الدول الى حالة من الترقب والانتظار للقوانين والقرارات مثل قرارات الاصلاح الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول العربية وما تسفر عنه من ذهاب الأنشطة للتعامل في الخفاء وارتفاع الأسعار وزيادة التضخم.

---

١ ـ الدكتور سيد شوربجي، المديونية الخارجية وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ٨٥.

٢ ـ الدكتور عبدالمنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظرات وقضايا، مؤسسة العين دولة الامارات العربية، ١٩٨٨

جـ ـ تكاليف التكيف مع البرامج الاصلاحية التي يقررها صندوق النقد الدولي:

تتضمن السياسات الاصلاحية[1] من جانب صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول العربية المدينة من خلال تخفيض الاستهلاك والاستثمار وفي هذا الصدد يؤدي تخفيض أجور القطاع العام الى انخفاض استهلاك العاملين، هذا بالاضافة الى رغبة الصندوق في تخفيض أوجه الدعم الضروري للسلع الاستهلاكية بما سيؤدي الى زيادة في الأسعار وانخفاض الاستهلاك ثم تخفيض الانفاق الاستثماري الحكومي وما يترتب على ذلك من تدهور البنية الأساسية، ومن المطالب الاصلاحية الأخرى للصندوق تحقيق الأرباح بالنسبة لمنتجي السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية في حين ترتفع الأرباح للسلع التي تنتج وتدخل في التجارة الدولية وذلك بسبب تخفيض الانفاق وتخفيض العملة الاسمية.

ويعتمد نجاح هذه الاصلاحات ـ في المدى القصير او المتوسط ـ على تحقيق فرضيات تتصل بأن النمو الاقتصادي في الغرب سيتحرك بقوة ـ نسبيا ـ وسيستمر بما يكفي لاعطاء مفعوله، كما انه يفترض تراجع أسعار الفائدة على الدولار كنتيجة طبيعية لنجاح سياسات خفض التضخم المالي في الغرب وتقليص عجز الميزانيات الحكومية ثم استمرار الثقة بالبنوك الكبرى كنتيجة لتراجع انكشافها الخارجي الى

---

١ ـ الدكتور عشماوي علي، تكيف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٩، يناير ١٩٩٠، ص ١٦٤

حدود معينة ونتيجة لزيادة أموالها، كل هذه العوامل أدت الى الشكوك بامكان تحققها مؤخرا مع التوقعات المتواضعة للنمو الاقتصادي والزيادات المستمرة في أسعار الفائدة ثم أزمة الثقة التي ألمت بالنظام النقدي الدولي.

ويؤكد ما سبق ارتفاع نسبة قروض المصارف الدولية الخاصة الى ٧٠ ٪ عام ١٩٧٥ وانخفاض نسبة القروض الحكومية والقروض المضمونة من الحكومات من ٣٤ ٪ عام ١٩٧١ الى ١٤ ٪ عام ١٩٨٣ وبقيت الدول النامية لا تحصل على الأموال ـ الائتمان ـ إلا من خلال الائتمان المتوسط الأجل الذي تقدمه مصارف مخصصة لهذا الغرض وهكذا فان عقد الثمانينات شهد التمويل المشترك من قبل البنك الدولي مع المصارف الدولية الخاصة التي لعبت دورا كبيرا في التمويل الائتماني.

كما ان الائتمان الدولي الذي حصلت عليه الدول العربية كان يجري (في الواقع) طبقا لأوضاع التعاون بين مجموعات المصارف والشركات متعددة الجنسيات، أي ان المصارف الدولية تعمل كأجهزة تمويل للصناعات او بيع للمعدات والتكنولوجيا وكموزعين مباشرين للعملة الأجنبية[1].

رابعا : أثر المعونات الأجنبية على الأمن العربي :

تمثل المعونات الخارجية المقدمة للدول العربية إحدى أدوات

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٢٧٦

السياسة الخارجية للدول المانحة والتي تتخذ عدة اشكال منها السلع والاستشارات والمعونات العسكرية والفنية[1] وأصبحت المعونات الخارجية ذات صلة مباشرة باستراتيجية التنمية وتؤثر في اتخاذ القرارات في هذه الدول حيث ان احداث طفرة في التنمية الاقتصادية ليس في كل الأحوال هدفا للدول المانحة وبذات القدر لا يتصور ان كل سياسات العون ذات عائد أمني وسياسي عاجل ولكن الهدف الأسمى هو استخدام العون للوصول الى أهداف سياسية لا يتسنى بلوغها من خلال الأدوات العسكرية أو من خلال اجهزة الدبلوماسية المعتادة، ورغم كل هذه الأهداف والمآرب المحققة من المعونة فلم تقدم الدول المتقدمة للدول النامية ما يكفي للتنمية

وفي الوقت الذي تقدم فيه الدول العربية البترولية معوناتها للدول النامية نرى ان السياسة البريطانية والفرنسية تتخذ من مستعمراتها السابقة أسواقا تستوعب صادراتها واستثماراتها الجديدة وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي يعتبر معوناته الاقتصادية ـ رغم ندرتها النسبية ـ إحدى الأدوات الفاعلة في خدمة أهداف سياسته الخارجية، وتفصح الأرقام عن حقائق خطيرة اذ ان المنح والقروض المقدمة للدول النامية يقابلها تحويلات من الأخيرة تصل الى حوالي ١٠٠ مليار دولارٍ فيَ حين ان التحويلات من الدول الصناعية للدول النامية تصل الى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ وبطبيعة الحال تؤثر هذه المبالغ

1- K.J. Holsti, Lnternational Politics A frame wak Analysis Englerwood eliff, N.J., prentice Hall, 1972, p.288.

في مسار التنمية بل تؤدي الى اقتطاع جزء رئيسي من مواردها الأجنبية لسداد الديون بدلا من التوسع في الانفاق لانقاذ اقتصادياتها المتردية.

كما أصبح نمط المعونات العسكرية من ظواهر السياسة الدولية التي يمكن استقصاؤها نسبيا من خلال دراسة وتحليل أحجام ميزانية الدفاع لبعض الحكومات كالولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم لحلفائها المعدات العسكرية وتشترك في برامج التدريب والمناورات المشتركة من أجل تحقيق نفوذ اقليمي ودولي مع تواجد جيوش تردع اشكال التمرد الداخلي وتقلل مخاطره بالاضافة إلى رفع الروح المعنوية والاحساس بالانتماء الى مؤسسة عسكرية متطورة.

وعلى الرغم من ان المعونات السلعية والنقدية الامريكية ذات مرتبة ثانية إلا أنه ما زال في كثير من الدول العربية الاعتماد عليها لا سيما للمناطق الريفية العربية الفقيرة، فقد استطاع برنامج الغذاء من أجل السلام ـ الامريكي ـ تقديم بلايين الأطنان من القمح بأسعار زهيدة تسدد بالعملة الوطنية مما انعكس على السلوك الانتاجي والاستهلاكي حيث هجر الفلاحون زراعة القمح وتفشت روح الاتكالية بسبب الحصول على السلع المعانة.

وقد أسهمت المعونات الغذائية لمصر في زيادة نصيب الفرد من القمح من ١١٣كجم الى ١٨٧ كجم خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٣[١]

١ ـ الدكتورة منى مصطفى، سياسة الغذاء في مصر، دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء في مصر، مصر المعاصرة، العدد ٤١١، يناير ١٩٨٨، ص ٢٢٥

وارتفعت نسبة الفاقد فيه واستخدم في أغرض أخرى وتزايدت قيمة الواردات الغذائية المصرية بنسبة تراوحت بين ٤٥ ـ ٦٧ ٪ من اجمالي قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المسيطر الأول على سوق الغذاء المصري مع ما في ذلك من خطورة سياسية برزت في السنوات الأخيرة أهمية المشكلة الغذائية[1] على مستوى الدول العربية باعتبارها من أخطر المشاكل التي تؤثر على حرية المنطقة العربية واستقلالها وأصبح ضعف البلدان العربية عن تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من القضايا المقلقة وبدأت هذه المشكلة منذ بداية السبعينات عندما بدأت الدول المصدرة للمواد الغذائية تستخدم تلك المواد كسلاح يباع بسعرين، السعر المادي والسعر السياسي ولم يأت هذا نتيجة عجز ذاتي للموارد ولكنه جاء نتيجة تنافس القوى الطامعة مستغلة الظروف التي تمر بها المنطقة العربية[2]

خامساً : حجم أزمة الغذاء العربية وملامحها :

تستورد الدول العربية أكثر من ٦٠ ٪ من حاجياتها الغذائية بقيمة تصل الى ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ واستمرت في الزيادة بمعدلات استهلاك سنوي تزيد على ٧ ٪ في حين تبلغ الزيادة السنوية في الانتاج الغذائي العربي ٢ ٪ مما يؤدي الى رفع درجة التحدي الغذائي

---

1 Weinbaum, M.G., Food development and Politics in the Middle East, Westviewpress, Colorado, 1982.

٢ ـ صبحي القاسم، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم الفكر، العدد الثاني الكويت، المجلد الثامن عشر، يوليو ١٩٨٧، ص ٩٥

العربي وصولا الى الأمن الغذائي المنشود وان كانت بعض الدول العربية قد تمكنت من زيادة معدل نمو انتاجها الغذائي كالمملكة العربية السعودية بمعدل يصل الى ٩ ٪ وفي ليبيا بلغ هذا المعدل ٧ ٪ بينما يتدنى في الكثير من الدول كاليمن والأردن ومصر وتونس ليصل الى ٤ ٪ ووصل الى أدنى مستوى له في السودان وسوريا ولبنان والمغرب واليمن الجنوبي الى ٠,٧ ٪

وهكذا فإن معدل نمو الانتاج الغذائي العربي لم يكف الا حوالي ٥٠ ٪ من الاحتياجات الضرورية واتسع نطاق الأزمة الغذائية ليشمل العديد من السلع الغذائية الأساسية يحتكر تجارتها العالمية عدد قليل من دول الفائض الغذائي الأمر الذي أدى الى ان تأخذ هذه الأزمة اضافة الى تبعاتها الاقتصادية ـ أبعاداً أمنية وسياسية[1].

وعن ملامح أزمة الغذاء العربية تشير العديد من الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي الى تردي الوضع الغذائي العربي اذ يحصل الفرد على حوالي ٦٠ ٪ من الطاقة الحرارية في المتوسط من الحبوب، كما تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية من ٧٠ ٪ في عقد السبعينات الى أقل من ٥٠٪ في اوائل الثمانينات، ومن أهم هذه المحاصيل القمح الذي تبلغ نسبة الاكتفاء منه ٣٣ ٪ عام ١٩٨٤

---

١ ـ خالد تحسين، أزمة الغذاء والعمل العربي المشترك، المستقبل العربي، العدد ١٢٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٩٩.

مما يؤكد الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيراد لمواجهة الاستهلاك (الطلب) المحلي[1].

ومن البيانات والارقام المتاحة بالجدول رقم (١٢) والخاص بتطور الانتاج ونسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الزراعية في العالم العربي خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ نخلص الى ان نسبة الاكتفاء الذاتي في الأرز تصل الى ٥٧ ٪ ونسبة ٤٩ ٪ للذرة الصفراء، ٣٨ ٪ للمحاصيل السكرية، ٣٩ ٪ للزيوت والشحوم اما البقول واللحوم فتفوق النسبة ٧٥ ٪

ومن الملامح الأخرى لأزمة الغذاء العربية زيادة الميل المتوسط للاستيراد من ٢٨ ٪ الى ٣١ ٪ بل تتعدى هذه النسبة وتصل الى ٩٠ ٪ في ثلاث دول عربية مما يعني تصدير التضخم المستورد للأسواق العربية وزيادة التبعية الاقتصادية وزيادة أسعار المواد الغذائية في العالم العربي التي تتراوح سنويا ما بين ١٥ ٪ ـ ٢٥ ٪ كما تبلغ نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي ما يقرب من ٨٦ ٪ خلال عقد الثمانينات مما ساهم في زيادة عجز الميزان التجاري العربي وتفشي الأنماط الاستهلاكية البذخية[2].

وتبلغ نسبة الاستثمارات الكلية في القطاع الزراعي الى اجمالي

---

١ ـ الدكتور صديق عبدالمجيد، اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية، عالم الفكر الكويت، المجلد ١٨، العدد ٢، يناير ١٩٨٧، ص ٩٢.

٢ ـ الدكتور صديق عبدالمجيد، المرجع السابق، ص ص ٦٢ ـ ٦٨، كذلك الجدول رقم (١٢) المرفق بهذا البحث.

الناتج المحلي ٣٠,٧ ٪ في المتوسط واعتماد الدول العربية على التمويل الخارجي في تمويل ما يقرب من ٥٠ ٪ من هذه الاستثمارات فالسودان على سبيل المثال تحصل على ٦٦ ٪ من اجمالي استثماراتها الزراعية من التمويل الخارجي مما يؤدي الى ان أزمة الغذاء في العالم العربي وصلت الى حد باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة صحيا واقتصاديا وسياسيا.

سادساً : الآثار الاقتصادية والسياسية للفجوة الغذائية على الاقتصاد العربي :

أ ـ الآثار السياسية :

يعتبر الأمن الغذائي[1] أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي القومي وعلى ذلك فإن وجود مشكلة أمن غذائي يعني بالضرورة وجود مشكلات سياسية خطيرة لا شك ان أهمها على الاطلاق احتمال التبعية الاقتصادية والسياسية، كما يحتمل ان يصبح توافر القوة الشرائية أمراً غير كاف للحصول على القمح أو تحقيق مفهوم الأمن الغذائي والاستقرار السياسي حيث تتميز السوق الدولية باحتكار أربع دول رئيسية لصادرات القمح (كندا، امريكا، فرنسا، استراليا) ولا يخلو التاريخ من استخدام القمح كسلاح سياسي خاصة اذا كان يقدم في شكل معونات تستخدم للاستمالة السياسية على حين قد يستخدم منعها كوسيلة للضغط السياسي.

---

١ ـ يعرف الأمن الغذائي بانه قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وتوفير حصيلة من النقد للاستخدام في استيراد النقص الغذائي.

وعلى المستوى المحلي فان الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء يحمل مخاطر سياسية قد تؤدي الى اضطرابات داخلية في أوقات الأزمات مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي، كما يؤدي فقدان الأمن الغذائي العربي الى عدم الاطمئنان الى توفر مواد الاستهلاك الغذائي الأساسية وزيادتها بالمعدلات المطلوبة ومن هنا يعتبر الأمن الغذائي احد المكونات الرئيسية للأمن الاقتصادي العربي.

ويحتمل ان تستخدم الدول المصدرة للغذاء نفوذها ضد التكتلات المصدرة للبترول ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار البترول زادت أسعار المواد الغذائية.

ب ـ الآثار الاقتصادية:

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الغذاء العربية فيما يلي :

١ ـ يؤدي نقص الغذاء الى التأثير في إنتاجية القوى العاملة وتدهور صحة أفراد المجتمع نتيجة لعدم التوازن الغذائي بينما يؤدي توفر الغذاء المستورد الى استنزاف الموارد المحدودة من النقد الأجنبي وتزايد في العجز في موازين المدفوعات وارتفاع أعباء الديون الخارجية، كما تشكل السلع الغذائية ضغطا على الموارد المخصصة لشراء السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، هذا بالاضافة الى التضخم الناشيء عن انعدام التوازن بين العرض والطلب من الغذاء.

٢ ـ في عينة من تسع دول عربية تم تحليل الأرقام القياسية لأسعار

الجدول رقم (١٢)

تطور الانتاج ونسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الزراعية في العالم العربي (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) (بالمليون طن)

السلع	١٩٧٥				٧٨ ـ ١٩٨١				٨٢ ـ ١٩٨٥				متوسط النمو السنوي ٧٨ ـ ١٩٨٥م		
	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب	الاكتفاء الذاتي٪	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب	الاكتفاء الذاتي٪	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب	الاكتفاء الذاتي٪	صافي الواردات	الانتاج	اجمالي الطلب
الحبوب	١٠,٦	٢٤,٣	٣٤,٩	٧٠	١٨,٠	٢٤,٨	٤٢,٧	٥٨	٣٦,٢	٢٥,٠	٦١,٣	٤٠	١٠,٥	٠,٣	٥,٣
القمح	١٠,٠	٩,٤	١٩,٤	٤٨	١٠,٤	٨,٩	١٩,٣	٤٦	١٦,٢	٩,٩	٢٦,١	٣٧	٦,٥	٢,٨	٤,٤
الأرز	,٥٢	٢,٥٢	٣,٠٤	٨٢	١,١	٢,٦	٣,٧	٧٠	١,٩	٢,٥	٤,٤	٥٧	٨,٣	-٠,٧	٢,٧
الشعير	٠,٣	٤,١	٤,٤	٩٢	١,٠	٤,٨	٥,٨	٨٣	٨,٣	٤,٥	١٢,٨	٣٥	٣٤,٩	-١,٦	١١,٩

الذرة الصفراء	٠,٩	٣,٥	٤,٤	٨٠	١,٨	٣,٨	٥,٦	٦٨	٤,٤	٤,٢	٨,٦	٤٩	١٣,٨	٢,٨	٦,٥
البقـول	٠,٠٥	١,٣٥	١,٤٠	٩٦	٠,٠٣	١,١	١,٢	٩٨	٣,٣	١,٢	١,٥	٧٨	٤٢,٩	١,٢	٣,٩
المحاصيل السكرية	٢,١٠	١,٠٣	٣,١٣	٣٢	١,٩	١,٣	٣,٢	٤١	٢,٩	١,٨	٤,٧	٣٨	٦,٢	٨,٧	٥,٧
الزيوت والشحوم	–	–	–	–	٠,٨	١,١	١,٩	٦٠	١,٦	١,٠	٢,٦	٣٩	١١,٢	-٢,٢	٤,٩
اللحـوم	٠,٣٥	١,٧٩	٢,١٤	٨٤	٠,٥	٢,٤	٢,٩	٨٤	١,٠	٣,١	٤,١	٧٤	١٢,٠	٥,٧	٤,٩
البيض	٠,٤	٣,٢	٣,٦	٨٨	٠,١	٠,٤	٠,٥	٨١	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٧٨	٨,٠	٩,١	٥,٧
الزبد والجبن	–	–	–	–	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٦٨	٠,٤	٠,٦	١,٠	٥٩	٦,٢	١,٢	٢,٧

١ ـ المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧، الملاحق الاحصائية، ص: ٣٠٨

الدكتور تحسين علي: أوضـاع الزراعـة والغذاء في الـوطن العربي للفتـرة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، مجلة المستقبل العـربي العدد ١٠٠، ١٩٨٧/٦، ص: ٧٣

البيان يشير الى «السكر» في عام ١٩٧٥م

نقلا عن الدكتور طه عبدالعليم، قضايا الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص: ١٧٤

المستهلكين عن الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٥[1] التي اظهرت ان هناك دولا عربية مثل الصومال والسودان بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الأولى ٦٤٠٪ وفي الثانية حوالي ٤٠٠ ٪ (علما بأن عام ١٩٨٠ يمثل سنة الأساس) يلي ذلك مصر ١٩٥ ٪ وفي كل من الجزائر والمغرب وتونس يصل هذا المعدل الى ١٦٠ ٪ اما الاردن فأقلها معدلا حيث بلغ ١٣٠ ٪ وفي سوريا بلغ هذا الرقم ١٥٧ ٪ عام ١٩٨٤

ويدل ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على تفاقم الوضع الغذائي وارتفاع أسعار السلع نتيجة فقدان سكان الريف في العالم العربي قاعدتهم الزراعية ونزوحهم الى المدينة بالاضافة الى اتباع انماط استهلاكية لا تتمشى مع ظروفها حيث المحاكاة للبلدان المتقدمة التي تسيطر على التجارة الدولية للغذاء وخاصة انتاج السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب.

٣ ـ تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على عمليات الانتاج الزراعي في العالم العربي حيث يجري تحويل الهياكل الزراعية نتيجة توجيه انتاجها الزراعي نحو احتياجات البلدان الرأسمالية وشركاتها العملاقة، كما تقوم هذه الشركات، باحتكار تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية الأولية والغذائية كالمطاط والقمح، ليس ذلك فحسب، بل كان معظم مشروعات الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي تشتمل على المنتجات

---

١ ـ بيانات الجدول رقم (١٤).

الغذائية مثل الحلوى والمشروبات والمثلجات والألبان بعيدا عن السلع الغذائية الرئيسية كما اصبحت سياسة المعونات الغذائية من الدول الرأسمالية جزءا من استراتيجية اخضاع القطاع الزراعي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي حيث اصبحت بعض البلدان العربية تعتمد على تدفق هذا النوع من المعونات مما أثر على تدهور الانتاج الزراعي المحلي ومن الانحراف بالانتاج الزراعي واعتماده على العالم الخارجي[1]

٤ ـ اذا استمر الوضع الغذائي على ما هو عليه فان قيمة الواردات الغذائية العربية ستصل الى نحو ٣٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠م[2] وبصرف النظر عن الأبعاد والأخطار السياسية لهذه الأزمة فان البعد الاقتصادي يتمثل في استمرار الاعتماد على المواد المستوردة بما يعوق عملية التنمية لاستنفاد ما لدى الدول العربية من عملات أجنبية في الاستيراد، وعلاوة على ذلك فان الأبعاد الأمنية الناجمة عن الغذاء على درجة كبيرة من الأهمية اذ ان توفير السلع الغذائية الرئيسية ذو علاقة باستتباب الأمن والنظام، وتسعى الكثير من الدول العربية لتجنب الاضطرابات السياسية من خلال تقديم دعم الأسعار الغذائية الأساسية

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

٢ الدكتور محمد علي الفرا، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٦م، ص ص؛ ٧١ ـ ٧٤.

وتحمل فروق الأسعار التي تثقل كاهل اقتصادها بالمديونية الخارجية.

فقد دلت التجارب العملية في العديد من البلدان العربية التي رفعت أسعار المواد الغذائية على ان أكثر الفئات تضررا من ذلك فئات الدخل المحدود التي تندفع الى المظاهرات التي تعصف بأمن البلاد واستقرارها، كما ان سيف الديون المسلط على اعناق الدول العربية يسلبها حريتها السياسية واستقلالها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة وعجز الأنظمة السائدة في هذه البلاد عن ايجاد حلول لهذه الأزمات قد وضعها تحت الادارة المركزية الخارجية التي تتدخل في سياسات الأسعار والأجور والدعم والتجارة الخارجية والاستثمار والانتاج[1].

ويتفق الباحث مع هذه الآراء فالمساعدات والمعونات تكرس التبعية وتلغي الذات وتعطل القوانين والأنظمة في العالم العربي ففي السودان تم تعطيل أحكام الشريعة الاسلامية مقابل الحصول على مساعدات امريكية.

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١ . ص ١٠

الجدول رقم (١٣)

بعض المتغيرات الاقتصادية للدول العربية ذات المديونية الخارجية[١]

الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	نسبة القوى العاملة (٪)			المعدل السنوي للتضخم(٪)	اجمالي الدين الخارجي
	عام١٩٨٥ بالدولار	زراعة	صناعة	خدمات	١٩٨٥-٨٠	(مليون دولار)
مصر	٦١٠	٤٦	٢٠	٣٤	١٩,٧	٤٣٩٠٠
الجزائر	٢٥٥٠	٣١	٢٧	٤٢	٦,٩	٢٢٢٠٠
السودان	٣٠٠	٧١	٨	٢١	٣٠,٠	١١٥٠٠
المغرب	٥٦٠	٤٦	٢٥	٢٩	٧,٨	١٦٨١٠
العراق		٣٠	٢٢	٤٨	٥٠,٠	٧٥٠٠٠
سوريا	١٥٦٠	٣٢	٣٢	٢٦	٣٥,٠	٤٦٠٠
تونس	١١٩٠	٣٥	٣٦	٢٩	٧,٢	٥٢٥٠
اليمن الشمالي	٥٥٠	٦٩	٩	٢٢	٢٢,٠	٣٠٠٠
الاردن	١٥٦٠	١٠	٢٦	٦٤	٣,٩	٤٢٠٠

١ ـ البنك الدولي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، نيويورك، ١٩٨٨م.

الجدول رقم (١٤)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لبعض الدول العربية ٧٨ ـ ١٩٨٥[1]م

الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	٨١,٩	٩١,٣	١٠٠	١١٤,٦	١٢٢,٣	١٣١,٨	١٤١,٢	١٥٦,٤
مصر	٧٥,٤	٨٢,٩	١٠٠	١١٠,٤	١٢٦,٨	١٤٧,٢	١٧٢,٣	١٩٥,٢
العراق	٧٧,٨	٨٦,١	١٠٠	١١٩,٨	١٣٥,٩	-	-	-
الاردن	٧٨,٨	٩٠,٠	١٠٠	١٠٧,٧	١١٥,٧	١٢١,٥	١٢٦,٢	١٣٠,٠
المغرب	٨٤,٤	٩١,٤	١٠٠	١١٢,٥	١٢٤,٤	١٣٢,١	١٤٨,٥	١٦٠,٠
الصومال	٥٠,٧	٦٣,٠	١٠٠	١٤٤,٤	١٧٨,٥	٢٤٢,٨	٤٦٤,١	٦٣٩,٥
سوريا	٨٠,٢	٨٤,١	١٠٠	١١٨,٤	١٣٥,٣	١٤٣,٦	١٥٦,٦	-
السودان	٦٠,٨	٧٩,٨	١٠٠	١٢٤,٦	١٥٦,٦	٢٠٤,٥	٢٧٤,٣	٣٩٨,٨,
تونس	٨٤,٣	٩٠,٩	١٠٠	١٠٨,٩	١٢٣,٨	١٣٤,٩	١٤٦,٣	١٥٨,٠

٥ ـ لقد كانت المواجهة الدولية السافرة مع آمال التنمية وطموحاتها في البلدان العربية بل الاصرار على ايقاف عجلة التنمية من خلال نشاط المساعدات الانمائية الدولية الميسرة والقضاء على نظام البنوك الدولية والهجوم على نجاح بعض الدول العربية كالسعودية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح بل وفي تحقيق فائض كبير حيث بالغت في الحكم بفشل هذا المشروع الزراعي اقتصاديا لارتفاع التكلفة الانتاجية للقمح السعودي بالنسبة للقمح المستورد متجاهلة ان جزءا كبيرا من تكلفة انتاجه قد

١ ـ البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوي ١٩٨٧/٨٦ . جدة، ص ٢٦٨

حققت عائدها الحقيقي في التنمية الريفية للمناطق النائية الممثلة في الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية ورفع مستوى المعيشة، وبخصم الميزانيات المخصصة لاحداث التنمية الريفية من تكلفة انتاج القمح يتضح حجم المبالغة في الحكم على التجربة بالفشل[1].

٦ ـ استطاعت الاحتكارات العالمية الانحراف بالموارد الاستثمارية في العالم العربي عن انتاج السلع الغذائية الأساسية الى الأنشطة ذات الربح الأكبر الناشيء عن انتاج الحاصلات الأقل أهمية سواء كانت للتصدير أو لاستهلاك فئات معينة، والجدير بالذكر ان عدد الدول المستوردة للقمح ١٥٠ دولة في حين تتحكم اربع دول فقط في تصديره من بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك بمفردها ٣٧٪ من مخزون القمح العالمي البالغ ١٢٧ مليون طن عام ١٩٨٦/٨٥[2].

٧ ـ ومن الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة الغذاء تدهور قطاع الصناعات الغذائية، فالانتاج الزراعي والتصنيع الغذائي وجهان لعملة واحدة تستغل او تنعدم قيمة أي منهما دون وجود الآخر، فالتوسع في حجم التبادل التجاري في المنتجات الغذائية بين الدول العربية لابد وان يأتي نتيجة حتمية للتوسع في قاعدة الغذاء العربية، وعليه فان الاهتمام بقطاع الصناعات الغذائية

١ ـ ابو المجد حرك، مديونية العالم الاسلامي، دار الصحوة، القاهرة، ص ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧

٢ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ٣٦٧

ضروري لتشغيل العمالة العاطلة في العالم العربي وتأمين الاحتياجات العربية المتزايدة من الغذاء والتخفيف على الأسواق الأجنبية التي تتعامل في بعض المواد الغذائية الملوثة بالاشعاع الذري والفاسدة التي تؤثر على بنية رأس المال البشري كأهمعنصر في تنفيذ المشروعات التنموية المستهدفة لتنفيذ الأمن الغذائي.

الجدول رقم (١٥) تطور التجارة العربية الخارجية للغذاء والقمح ودقيقة بين عام ١٩٧٧ و ١٩٨٥ (بالمليون دولار)

الدول العربية	الغذاء							
	الواردات			الصادرات		العجز	أو الفائض	
	١٩٧٧م	١٩٨٥م القيمة	١٩٨٥م ٪	١٩٧٧م	١٩٨٥م القيمة	١٩٨٥م ٪	١٩٧٧م	١٩٨٥م القيمة	١٩٨٥م ٪
السعودية	١٨٦٥	٢٣٩٠	٢٠,٥	٢٢	٦٠	٤,١	١٨٤٣	٣٣٣٠	٢٢,١
مصر	١٩٦٣	٣٠٢٦	١٨,٣	٨٢٤	٢٠٥	١٤,٠	١١٣٩	٢٨٢١	١٨,٧
الجزائر	١٤٤٨	١٩٣٦	١١,٧	١٣٦	١١	٠,٨	١٣١٢	١٩٥٢	١٣
العراق	٩٢٨	١٦٧٠	١٠,١	٥٥	٤١	٢,٨	٨٧٣	١٦٢٩	١٠,٨
ليبيا	٧٩٥	٨٨٥	٥,٢	٣,١	٠٠	٠٠	٧٩١,٩	٨٥٥	٥,٧
الكويت	٦٦٧	٨٣٧	٥,١	٧٧	٧٥	٥,١	٥٩٠	٧٢٦	٤,٨
الامارات	٤٧٥	٦٦٠	٤,٠	٣٢	٦٠	٤,١	٤٤٣	٦٠٠	٤
المغرب	٧١٦	٥٩٣	٣,٦	٤٢٣	٢٨٥	١٩,٥	٢٩٣	٣٠٨	٢
سوريا	٤١٩	٥٦٢	٣,٤	٣٠٥	٥٦	٣,٨	١١٤	٥٠٦	٣,٤
الأردن	٣٤١	٣٩٤	٢,٤	٩١	١٠٢	٧,٠	٢٥٠	٢٩٢	١,٩
اليمن الشمالي	١٩٩	٤٧٠	٢,٨	١٨	٥	٠,٣	١٨١	٤٦٥	٣,١
لبنان	٤٣٧	٣٩١	٢,٤	٧٤	١٢٢	٨,٣	٣٦١	٢٦٩	١,٨
عمان	١٢٩	٣٤١	٢,١	٤,٢	٢٣	١,٦	١٢٤,٨	٣١٨	٢,١
تونس	٣٢٤	٢٩٦	١,٨	١٤٩	١١٧	٨,٠	١٧٥	١٧٩	١,٢
السودان	١٤٤	٢٩٠	١,٨	٦٠١	١٣١	٩,	٤٥٧	١٥٩	١,١
اليمن الجنوبي	٩٤	٢١٨	١,٣	٣٧	٤	٠,٣	٦٧	٢١٤	١,٤
البحرين	٨٦	١٨٧	١,١	١٦	٤	٠,٣	٧٠	١٨٣	١,٢
قطر	١٠٥	١٦٧	١,٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٥	١٦٧	١,١
الصومال	١٠١	١٢١	٠,٧	٦٢	١٢٤	٨,٠	٣٩	٣	٠,٠٢
موريتانيا	٧٤	٨٨	٠,٥	٤٩	٣٧	٢,٥	٢٥	٥١	٠,٣
جيبوتي	٢٢	٢٩	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢	٣٩	٠,٣
الاجمالي	١١٣٣٢	١٦٥٣١	١٠٠	٢٩٦٨	١٤٦٢	١٠٠	٨٣٦٣	١٥٠٦٠	١٠٠

(*) المصدر : احتسب من FAO Trade Year Book, Ibid. نقلاً عن الدكتور طه عبدالعليم، قضايا الاقتصاد السياسي، المرجع السابق. ص: ١٧٦

تابع الجدول رقم (١٥)

الدول العربية	القمح ودقيقه							
	الواردات			الصادرات			العجز أو الفائض	
	١٩٧٧م	١٩٨٥م		١٩٧٧م	١٩٨٥م		١٩٧٧م	١٩٨٥م
		القيمة	٪		القيمة	٪		القيمة ٪
السعودية	١٣١	٤٣	١,١	٠,١	٠,٥	١,٣	١٣٠,٩	٤١,٥ ١,١
مصر	٤٥٧	١٣٩٣	٣٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥٧	١٣٩٣ ٣٧,٨
الجزائر	٣٩٥	٧١٦	١٩,١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩٥	٧١٦ ١٩,٥
العراق	١٤٥	٣٧٦	١٠,١	١,٣	٠٠	٠٠	١٤٥	٣٧٦ ١٠,٢
ليبيا	٢٢٨	٩٩	٢,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢٨	٩٩ ٢,٧
الكويت	٣٢٩	٥٠	١,٣	٠,٢	٢٠	٥٠,٨	٣٢٨,٨	٣٠ ٠,٨
الامارات	٣٢	٣٥	٠,٩	٠٠	١,٤	٣,٥	٣٢	٣٣,٦ ٠,٩
المغرب	١٨٠	٢٩٠	٧,٨	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٠	٢٩٠ ٧,٩
سوريا	٧٨	٩٥	٢,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨	٩٥ ٢,٦
الأردن	٤١	٧٢	١,٩	٠٠	١٣	٣٣	٤١	٥٩ ١,٦
اليمن الشمالي	٦٠	١٠١	٢,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٦٠	١٠١ ٢,٧
لبنان	٤٧	٦٤	١,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧	٦٤ ١,٧
عمان	١٥	١٦	٠,٤	٠٠	٤,٥	١١,٤	١٥	١١,٥ ٠,٣
تونس	٥٩	٧١	١,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٥٩	٧١ ١,٩
السودان	١٩	١٦٣	٤,٣١	٠٠	٠٠	٠٠	١٩	١٦٣ ٤,٤
اليمن الجنوبي	٣٥	٥٦	١,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥	٥٦ ١,٥
البحرين	٦	٤,٨	٨	٠٠	٠٠	٠٠	٦	٤,٨ ٠,١
قطر	٠,٩	٧,٦	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٩	٧,٦ ٠,٢
الصومال	٢٠	٤١	١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	٤١ ١,١
موريتانيا	٠٠	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢	٠,٦
جيبوتي	٠٠	٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٨ ٠,٠٧
الاجمالي	٢٢٧٦	٣٧١٧,٢	١٠٠	١,٠	٣٩,٤	١٠٠		٣٦٧٧,٨ ١٠٠

الفصل الرابع
التحولات العالمية في أوروبا الغربية والشرقية وأثرها على الأمن العربي

يعتبر قيام الوحدة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٩٢ من أهم المتغيرات في الاقتصاد العالمي حيث تتحول دول السوق الاوروبية المشتركة الى أضخم وحدة اقتصادية في العالم من شأنها ان تؤثر اقتصاديا وسياسيا على شكل العلاقات الدولية اذ انه يكرس أساسا لتعددية القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وتعتبر دول المجموعة الأوروبية من أقوى التكتلات حيث يبلغ مجمل تجارتها فيما بين دولها ١١١١ بليون دولار تمثل ٣٣,٣ ٪ من اجمالي التجارة الدولية عام ١٩٨٧ وتبلغ نسبة التجارة بين دول المجموعة مع جميع دول العالم حوالي ٥٨,٤ ٪ في نفس العام[1].

وتعتبر كذلك التحولات والتطورات المتلاحقة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية من أهم أحداث العالم الراهن حيث تقليص التخطيط المركزي والتخلص من النظريات الاشتراكية والاتجاه نحو آليات السوق والتراجع عن منهج سباق التسلح وبناء الاقتصاد المحلي والسعي لتكوين البيت الأوروبي الجديد الذي يشمل أوروبا الشرقية والغربية والوفاق بين الكتلتين العالميتين حول تخفيض

---

١ ـ الدكتور حسين شريف، مصر والسوق الأوروبية الموحدة، جريدة الاهرام ١٩٩٠/٣/٣٠م.

الأسلحة الاستراتيجية وتوجيه الموارد المالية لدعم الاقتصاد الوطني والعالمي.

وتسعى دول اوروبا الشرقية الى تطوير اقتصادها على أسس ومبادىء وقيم انسانية جديدة تعطي لكل دولة الحق في اختيار الطريق للتنمية وفتح اسواق جديدة وتحسين الانتاجية والدخل القومي والنهوض بمستويات معيشة أفرادها.

ويناقش الباحث في هذا الفصل التوقعات والآثار المستقبلية لهذه التطورات والتحولات على الأمن العربي، إذ ان عملية التقارب بين الأوروبيتين سيكون له تأثيره الكبير في العلاقات الدولية والعربية في شتى المجالات الحيوية الاقتصادية والسياسية والفكرية مع بيان وتحليل الظروف التي واكبت مشروع اوروبا ١٩٩٢ وركائزه الأساسية ثم الدوافع وراء التحولات السريعة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

المبحث الأول
الظروف التي واكبت مشروع اوروبا ١٩٩٢

اذا كانت دراستنا الحالية تتركز حول الآثار المتوقعة لقيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢م على الأمن العربي فاننا نتعرض بايجاز للظروف التي واكبت ظهور مشروع اوروبا ١٩٩٢ لامكانية الاستفادة منه على النطاق العربي والتعجيل بالتعاون العربي.

أولا : الظروف التي واكبت ظهوره :

ان فكرة العمل على خلق اقتصاد أوروبي مشترك كانت هدفاً واضحا منذ البداية لتوقيع اتفاقية روما عام ١٩٥٧ والتي شملت اجراءات دقيقة تهدف الى توفير حرية الحركة امام السلع ورؤوس الأموال والخدمات والعمالة داخل تلك السوق المرتقبة.

كما أثرت فترة الركود الاقتصادي في السبعينات على الأوضاع الاقتصادية الداخلية وشيوع حالات التفتت والتدهور الاقتصادي الأوروبي واستمرار فقدان المواقع والأسواق لصالح منافسيها الرئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتكمن أبعاد تلك الأزمة الاقتصادية والمشاكل التي بدأت أوروبا تعاني منها منذ منتصف السبعينات في تباطؤ نمو معدلات الناتج القومي الأوروبي وعجزه عن اللحاق بمثيلاتها في امريكا واليابان فقد توقف نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في أوروبا عند ١٣٢٠٠ دولاراً في الوقت الذي وصل في اليابان الى ١٩٦٦٤ دولارا وفي الولايات المتحدة الأمريكية الى ١٦٦١٥ دولارا كما بلغ متوسط معدل البطالة على مستوى الجماعة الأوروبية ١٠,٧ ٪ مقابل ٢,٨ ٪ في اليابان و٦,١ ٪ في الولايات المتحدة.

كما تناقص نصيب الجماعة الأوروبية في السوق الدولية بالنسبة للقطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة المستوى تكنولوجيا كالسيارات والسلع الكهربائية بالاضافة الى عدم امكانية كل دولة اوروبية على حدة من التنافس بكفاءة في مواجهة الموارد الضخمة لدى

كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وان تفتت الميزانيات المخصصة للبحث العلمي يجعل من الصعب على أي دولة من دول الجماعة الأوروبية ان تضطلع بالمشروعات الكبرى على نحو منفرد وأنها لا تزال ـ الجماعة ـ عاجزة عن تحقيق الاستخدام الأمثل لاجمالي إمكاناتها ومواردها الجماعية ويؤدي ذلك الى كافة أنواع التكلفة المضافة التي يتم فرضها على كافة الأنواع من الأنشطة الاقتصادية وهو ما يتحمله في النهاية المستهلك الأوروبي ودافع الضريبة.[1]

ثانيا : الركائز الأساسية لمشروع أوروبا ١٩٩٢م.

يقوم مشروع اوروبا ١٩٩٢م على ثلاث ركائز أساسية تتضمن [الركيزة الأولى العمل على ان تصبح اوروبا ساحة اقتصادية موحدة تشمل الدول الأثنتي عشرة وتضمن حرية انتقال البضائع والاشخاص والخدمات ورؤوس الأموال دون أي حواجز]، [الركيزة الثانية تتصل بعدم خلق الحواجز بينها وبين العالم الخارجي وإنما تقتصر على تحطيم الحواجز الحالية الموجودة داخلها حاليا]، [الركيزة الثالثة والأخيرة تعني استبدال ١٢ نظاما قانونيا مختلفا للادارة في مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمواصفات والمقاييس والهجرة بنظام وجهاز سياسي اقتصادي موحد][2].

---

١ ـ راجية ابراهيم صدقي، الجماعة الأوروبية: مشروع اوروبا ١٩٩١، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص ١٠٢

٢ ـ راجية ابراهيم صدقي، الجماعة الأوروبية ، مرجع سابق، ص ١٠٦ ـ ١٠٧

وتهدف وثيقة العمل الأوروبي الى مواجهة الفجوة التكنولوجية بين اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتوسيع السوق الداخلي وزيادة الطلب الكلي الفعال وزيادة قوة المساومة الجماعية لدول المجموعة في علاقاتها مع العالم الخارجي، ومن الركائز الرئيسية لنجاح مشروع اوروبا ١٩٩٢ التأثيرات الايجابية المنتظر تحقيقها لدول الجماعة الأوروبية والأطراف الخارجية حيث يتوقع ان تحقق السوق الموحدة عام ١٩٩٢م تخفيضاً في نفقات الانتاج وارتفاع معدلات الكفاءة، وقد قدرت اللجنة الاقتصادية لاوروبا انخفاض نفقات الانتاج بنسبة تتراوح ما بين ٤ ـ ٥ ٪ من قيمة الناتج القومي الاجمالي، ليس ذلك فحسب بل ينتظر تحسين نوعية الانتاج الأوروبي من خلال انشاء المؤسسة الأوروبية لادارة نوعيات الانتاج وذلك لتبادل الخبرات والمعلومات بين الشركات الأوروبية

وستمكن السوق الموحدة من اندماج الشركات والاستفادة من إمكانية اتساع السوق واقتصاديات الحجم الكبير مما ينعكس ايجابا على هامش الميزة التنافسية للمؤسسات الأوروبية وتلك ركيزة أساسية لمشروع اوروبا ١٩٩٢ تساهم في نجاحه، كما ان إزاحة الحواجز والقيود التقنية فيما بين دول السوق ستمكن الشركات الأوروبية من المنافسة في السوق العالمية لتطوير وتسويق عدد من المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة خاصة وسائل الاتصال الحديثة.[1]

---

١ ـ وليد محمود، اوروبا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة على الأطراف الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص ١٠٨

وسيكون لارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لأوروبا الغربية نتيجة قيام السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ تأثيره الايجابي على التجارة الدولية والنظام الاقتصادي والمالي الدولي حيث يتحقق النمو المتزن داخل الدول النامية كما يؤدي تصاعد النمو داخل السوق الى زيادة الطلب الداخلي على السلع المستوردة، وفي الوقت نفسه تضمن فتح اسواق امام صادراتها واستثماراتها الصناعية في الخارج ويؤكد ذلك ان الجماعة الاوروبية تعتبر أكبر شريك تجاري في التجارة الدولية مما يعني كذلك ان لها مصلحة كبيرة في تحرير نظام التجارة الدولية وان على الأطراف الخارجية المعاملة بالمثل لتحرير التجارة الدولية.

ومن الركائز الأساسية التي تساعد على انطلاق هذا المشروع ما توضحه أرقام عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠[1] من اهتمام وتطوير للبنى التحتية داخل البلدان الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة والمتمثلة في قطاع النقل والموانىء والأساطيل الجوية وتوسيع ودمج شبكات الطرق والخطوط والاتصالات والتي حظيت على ٤٩ ٪ من القروض التي قدمها البنك الأوروبي للاستثمار عام ١٩٩٠ والتي تقدر بما يعادل ١٢٦٨١ مليون وحدة نقد أوروبية (ايكو)، وتفسر أهمية الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية حرص الدول الأوروبية على تأمين نقل رؤوس الأموال والسلع والاشخاص وكذلك الاتصال بين مختلف

---

١ ـ للمزيد حول هذا الموضوع راجع التقرير السنوي للبنك الأوروبي للاستثمار لعام ١٩٩٠

مصادر القرار الاقتصادي وذلك في نطاق الاعداد لوحدة السوق في مطلع ١٩٩٣، كما قدم هذا البنك للاستثمار الصناعي والزراعي نسبة ٣٨ ٪ من اجمالي قروضه ثم ١٣ ٪ لقطاع الطاقة محققا بذلك زيادة في فرص العمل تبلغ ٣٦٠٠٠ فرصة تحظى بها الأقاليم الأوروبية الفقيرة.

هذا وتضم السوق الاوروبية ٣٢٠ مليونا من المستهلكين اصحاب القوة الشرائية العالمية يبلغ ناتجهم الاجمالي ٢,٧ تريليون دولار وصادراتهم ٦٨٠ مليار دولار وواردااتهم ٧,٨ مليارات دولار سوق قادرة على رفع الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٤,٥٪ واتاحة ١,٨ مليون فرصة عمل وتخفيض الأسعار للمستهلكين بنسبة ٦ ٪[1].

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية العربية والجماعة الاوروبية

تعتبر دول السوق الاوروبية المشتركة الشريك التجاري الأول للدول العربية اذ تبلغ الواردات العربية من الجماعة الاوروبية نسبة تصل الى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٧ في حين تصل الصادرات العربية لهذه الجماعة ـ الى اجمالي الصادرات العربية، ٣٧,٤ ٪ مما ساهم في زيادة وتنمية العلاقات الاقتصادية العربية الاوروبية من خلال اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي المتضمنة العديد من مجالات الاستثمار والتجارة وانتقال العمالة.

---

١ ـ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة الكويت مارس ١٩٩٠، ص ١٤٩

وترتيباً على أهمية العلاقات الاقتصادية العربية الاوروبية فان التطورات الاقتصادية التي تشهدها الجماعة الاوروبية من شأنها التأثير على الأمن العربي بجميع أبعاده الاقتصادية والسياسية والفكرية ومن ثم فعلينا دراسة تحديد أفضل السبل للتعامل معها لتحقيق المصالح العربية وسوف يتحدد تأثير مشروع اوروبا الموحدة على العالم العربي من خلال مستوى ومجالات العلاقات الاقتصادية العربية الاوروبية وطبيعة المتغيرات التي سيحملها هذا المشروع.

اولا : العلاقات التجارية العربية الاوروبية :

أ ـ الصادرات العربية للجماعة الاوروبية:

بتحليل بيانات الجدول رقم (١٧) يتضح استمرار انخفاض حجم الصادرات العربية للجماعة الأوربية من ٨٧ مليار دولار عام ١٩٨١م إلى حوالي ٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٧م وتتمشى هذه الظاهرة مع حجم صادرات العالم العربي الاجمالية التي انخفضت من حوالي ٢١٧ مليار دولار إلى حوالي ٩٦ مليار دولار خلال نفس الفترة مما يعني ثبات نسبة الصادرات العربية للجماعة الأوربية إلى إجمالي الواردات العربية وفي حدود ٣٥ ـ ٤٠٪ هذا وقد انخفضت نسبة الصادرات العربية للجماعة الأوربية إلى إجمالي واردات الأخيرة إلى حوالي ٣,٨٪ عام ١٩٨٧م مقابل ١٢,٧٪ عام ١٩٨١م مما يعني تقلص حجم الصادرات العربية للجماعة الأوربية في عقد الثمانينات ووفقاً لهذا الاتجاه فإنه يتوقع انخفاض الصادرات العربية واتجاه دول أوربا الغربية تجاه أوربا الشرقية.

والجدير بالذكر ان معظم واردات المجموعة الأوروبية من الدول العربية تتكون أساسا من البترول ومشتقاته وتعد المملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا والعراق والكويت ومصر والمغرب من أهم الدول العربية المصدرة للجماعة الأوروبية.

ب ـ الواردات العربية من دول الجماعة الأوروبية :

تأثرت الواردات العربية خلال عقد الثمانينات بانخفاض حصيلة الدول العربية من الصادرات البترولية وتتمثل الواردات العربية في السلع الصناعية وقطع غيارها من المعدات والآلات والسلع الاستثمارية والسلع الصناعية الاستهلاكية والغذائية وعن تطور حجم الواردات العربية فقد شهدت انخفاضا من ١٣٥ مليار دولار الى ٩٤ مليار دولار خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧ تمثل الواردات العربية من الجماعة الاوروبية اكثر ٤٤ ٪ عام ١٩٨١ وصلت الى ٣٩ ٪ عام ١٩٨٧، كما انخفضت نسبة الواردات العربية من الجماعة الاوروبية من اجمالي صادرات الجماعة الاوروبية من ٩,٣ ٪ عام ١٩٨١ الى ٣,٩ ٪ عام ١٩٨٧

جـ ـ الميزان التجاري العربي الأوروبي:

شهد الميزان التجاري العربي مع دول الجماعة الأوروبية فائضا كبيرا لصالح الدول العربية بلغ ٢٧,٨ مليار دولار عام ١٩٨١ تراجع إلى ١٠,٧ مليارات دولار في العام التالي وتوالى بعد ذلك انخفاض الفائض وتحوله الى عجز بلغ ذروته عام ١٩٨٦ ويقدر بحوالي ٥,٦

مليارات دولار وذلك لصالح دول الجماعة الأوربية والذي يرجع إلى انهيار أسعار الصادرات العربية وتقلص التدفقات المالية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

اما العلاقات التجارية بين دول الجماعة الاوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي فقد اسفرت عن فائض في الميزان التجاري بلغ ٣٥ مليار دولار عام ١٩٨١ وصل الى عجز بلغ ٤ مليارات دولار عام ١٩٨٧ وتمثل نسبة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الى السوق الاوروبية ٣٤ ٪ من اجمالي الصادرات العربية وتبلغ وارداتها حوالي ٤٠ ٪ من دول السوق عام ١٩٨٧[1].

د ـ المشاكل والصعوبات التجارية بين دول المجموعة الأوروبية والعالم العربي :

تكتنف العلاقات التجارية بين دول السوق الأوروبية المشتركة والدول العربية مجموعة من الصعوبات والمشاكل التجارية فعلى الرغم من ابرام اتفاقية تفضيلية بين الطرفين الا انه قد ظهرت بعض العقبات ازاء التدابير التجارية التفضيلية بالمصالح المتضاربة مع دول السوق في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية وخاصة بعد انضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال لعضوية السوق الأمر الذي حد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية لبعض السلع

---

١ ـ الدكتور أسامة فقيه، السوق الأوروبية والمصالح العربية مرجع سابق، ص ٨٤.

كالمنسوجات والجلود والتي تعتبر سلعا تصديرية بالنسبة للدول الثلاث المنضمة للسوق[1]

كما تواجه الصادرات البتروكيماوية الخليجية العديد من الصعوبات الناجمة عن تطبيق دول السوق لنظام الأفضليات المعمم على نطاق محدود وقد فرضت هذه الدول رسوما جمركية مرتفعة على أغلب المنتجات البتروكيماوية بغرض الحد من دخولها الى دول السوق وذلك بالرغم من ابرام اتفاقية حول هذا الموضوع عام ١٩٨٨ تهدف توسيع وتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.

وعلى الرغم من ان اختلال الميزان التجاري بين دول السوق ودول مجلس التعاون الخليجي لصالح الأولى فلم تستفد المجموعة الثانية من هذا الموقف بالمطالبة بايقاف الاجراءات الحمائية ضد صادراتها من البتروكيماويات باعتبار ذلك اجراء ضروريا لاصلاح الميزان التجاري حيث اظهرت الأرقام ان الميزان التجاري البريطاني يحقق فائضا مع دول الخليج العربية بلغ ٤٠٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ منه ٦٦٪ مع المملكة العربية السعودية المنتج الكبير للبتروكيماويات في المنطقة الخليجية الا ان بريطانيا تزعمت المطالبة بوضع قيود جمركية وكمية على الصادرات الخليجية من هذه السلعة للجماعة الأوروبية لحماية صناعاتها البتروكيماوية.[2]

---

١ ـ اسامة فقيه، السوق الاوروبية. مرجع سابق، ص ص٨٥ ـ ٨٧.

٢ ـ احمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة، ص ١٥٠

كما تتركز معظم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في دول المجموعة الأوروبية حيث وصلت نسبتها في عام ١٩٨٨ الى ٣٤,٦ ٪ مقابل ١٢,٨ ٪ مع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس العام وقدرت اجمالي موجودات دول المجلس في اواسط عام ١٩٨٨ في دول المجموعة الأوروبية بنحو ١٨,٢ مليار دولار تتركز في ودائع مصرفية وسندات حكومية واستثمارات اخرى[١].

كما تعتبر دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى وذلك خلال عقد السبعينات، اما عقد الثمانينات فقد شهد انخفاضا كبيرا في حجم الصادرات والواردات بين المجموعتين وهذا ما يتضح من أرقام الجدول التالي :

ثانيا: حركة رؤوس الأموال ونمط الاستثمارات :

أ ـ الاستثمارات والأموال الأوروبية المقدمة للدول العربية :

قدمت دول الجماعة الأوروبية القروض والمنح لبعض الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس والجزائر وسوريا والاردن ولبنان بلغت في مجموعها ١٨٣٢ مليونا من وحدات النقد الأوروبية (ايكو) تمثل نسبة ٥٨٪ من اجمالي ما قدمته لهذه الدول في حين بلغت المنح ٤٢ ٪ من تلك المساعدات [٢].

ويذكر ان أرقام المساعدات الاوروبية للدول العربية

١ ـ نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، يونيو ١٩٨٩، البحرين.

٢ احمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٥٢

محدودة جدا بالقياس بما حصلت عليه الدول النامية من مساعدات بلغت ٢١,١ مليار دولار عام ١٩٨٨ وترتبط بعض الدول العربية الافريقية باتفاقيات مع دول السوق الاوروبية فطبقاً لاتفاقية لومي لعام ١٩٨٦ تلقت السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي ١٠٣ ملايين دولار وهذا النوع من التعاون

الجدول رقم (١٦)

واردات وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية(*)

البيان		١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
دول المحموعة	واردات	٢٣,٦	٢٢,١	١٩,٦	١٥,١	١٣,٥	١٣,١	١٦,٤
الاوروبية	صادرات	٣١,٣	١٨,٣	١٤,٤	١١,٦	٩,٧	٩,٨	٩,٨
اليابان	واردات	١٢,٩	١٢,٤	١٠,٩	٨,٥	٦,٢	٦,٣	٦,٤
	صادرات	٢٨,٩	٢٦,١	٢٦,٠	٢٢,٦	١٣,٥	١٤,٣	١٥,٠
الولايات	واردات	١١,٧	١٠,٠	٧,٩	٥,٧	٤,١	٤,٧	٦,٣
المتحدة	صادرات	٧,٣	٤,٨	٤,٧	٢,٦	٤,٤	١,٠	٦,٩
دول	واردات	١٩,٣	١٧,٨	١٦,٧	١٤,٥	١٢,٦	١٤,٣	٢٤,٦
اخرى	صادرات	٤٨,٥	٣٧,٧	٣٤,٢	٢٧,٧	١٨,٣	٢٣,٤	٢٦,٤
الاجمالي	واردات	٦٧,٠	٦٢,٣	٥٥,١	٤٣,٨	٣٧,٤	٣٨,٤	٤٧,٥
	صادرات	١١٥,٩	٨٦,٨	٧٩,٣	٦٤,٥	٤٥,٩	٥٣,٠	٥٨,١

المصدر : اتجاهات احصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي، لعام ١٩٨٩

الاقتصادي ضئيل جدا بالنسبة لما تضمنته هذه الاتفاقية من تقديم الموارد المالية وتشجيع قطاع التجارة وتقديم التقنية الفنية والتدريب الصناعي للدول العربية الافريقية الأطراف في هذه الاتفاقيات.

كما يلاحظ على الاستثمار الأوروبي في العالم العربي تركيزه في مجالات التنقيب عن البترول والخدمات البنكية أي الاهتمام بالقطاعات الحيوية بالنسبة للدول الأوروبية.

ب ـ اما الاستثمارات العربية والأموال المتجهة الى أوروبا فقد بلغ حجم الموجودات الخارجية للدول العربية والمصارف العربية حوالي ٥٠٠ مليار دولار اما بالنسبة للموجودات الأجنبية للدول العربية الخليجية فتبلغ ٣٤٢ مليار دولار ـ عام ١٩٨٨ ـ منها ٦٥ ٪ في استثمارات سائلة وشبه سائلة كالودائع المصرفية والأرصدة الذهبية والأجنبية لدى صندوق النقد الدولي والأوراق التجارية الحكومية والنسبة الباقية (٣٥ ٪) في استثمارات طويلة الأجل تمول صناديق الاقراض للدول النامية بالاضافة الى امتلاك الاسهم والعقارات.

الجدول رقم (١٧)

التجارة العربية مع الجماعة الاوروبية خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧

(بالمليار دولار)

البيـــان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اولا : الصادرات :							
١ـ اجمالي صادرات العالم العربي	٢١٧,٦	١٦٣,٠	١٣٤,٢	١٢٨,٢	١١١,٦	٨٤,٩	٩٥,٩
٢ـ الصادرات العربية للجماعة الأوروبية	٨٧,٢	٦٨,٢	٤٩,٩	٤٤,٥	٤٣,٤	٣٢,٥	٣٥,٩
٣ـ نسبة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية إلى إجمالي الصادرات العربية.	٪٤٠,١	٪٤١,٩	٪٣٧,٢	٪٣٤,٧	٪٣٨,٩	٪٢٨,٢	٪٣٧,٤
٤ـ نسبة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية من اجمالي واردات الجماعة الأوروبية	٪١٢,٧	٪١٠,٤	٪٧,٩	٪٧,٠	٪٦,٥	٪٤,٢	٪٣,٨
ثانيا : الواردات :							
١ـ اجمالي واردات العالم العربي	٣٠٥,٢	١٤٠,٢	١٢٣,٧	١١٥,٠	١٠٠,٤	٩٠,٢	٩٣,٦
٢ـ الواردات العربية من الجماعة الأوروبية	٥٩,٤	٥٧,٥	٥٠,٣	٤٥,٤	٤٠,٤	٣٨,١	٣٧,٦
٣ـ نسبة الواردات العربية من الجماعة الأوروبية إلى الجمالي الواردات العربية.	٪٤٣,٩	٪٤١,٠	٪٤٠,٦	٪٣٩,٥	٪٤٠,٣	٪٤٣,٣	٪٣٩,٢
٤ـ نسبة الواردات العربية من الجماعة الأوروبية من إجمالي صادرات الجماعة الأوروبية.	٪٩,٣	٪٩,٤	٪٨,٤	٪٧,٤	٪٦,٢	٪٤,٨	٪٣,٩
٥ـ نسبة الواردات العربية من الجماعة الأوروبية من إجمالي صادرات الجماعة الأوروبية إلى خارج الجماعة.	٪١٨,٨	٪١٩,٣	٪١٧,٥	٪١٥,٣	٪١٣,٠	٪١١,٠	٪٩,٥
الميزان التجاري للوطن العربي مع الجماعة الأوروبية (مليار دولار).	٢٧,٨	١٠,٧	ـ٠,٤	ـ٠,٩	٣,٠	ـ٥,٦	ـ١,٧

١ ـ أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٩٠، ص: ١٤٩

المبحث الثالث

أثر قيام أوروبا الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على الأمن العربي

يتوقع ان تصبح دول السوق الأوروبية المشتركة قوة اقتصادية مالية ثالثة في العالم الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما يتوقع ان تتراجع الاستثمارات الأوروبية خارج دول السوق نظرا لأن الفرص الاستثمارية داخل بلدانها ستكون أفضل مما هو عليه في الخارج، وتتفاوت الآراء والتحليلات حول مجموعة التدابير التي تتخذها دول السوق لتحقيق أهدافها التكاملية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد والتجارة الدولية.

فبجانب الآثار السلبية التي ستنجم عن قيام الوحدة الاوروبية هناك ايجابيات لا يمكن تجاهلها دوليا فالزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي لدول السوق الموحدة ستؤدي الى زيادة حجم الواردات هذا بالاضافة الى توحيد السياسات التجارية والتعرفة الجمركية مما سيسهل عملية المبادلات التجارية وتتركز مخاوف شركاء اوروبا التجاريين الرئيسيين من ان تصبح أوروبا ـ باصدراها وتطبيقها لقوانين الحماية ـ عائقا امام التجارة الدولية.

ونناقش في هذا المبحث الصعوبات والتحديات التي تواجه أبعاد الأمن العربي بعد توحيد اوروبا ١٩٩٢ ونعرض مجموعة من الآثار الحالية والمستقبلية للوحدة الاوروبية على الأمن العربي ومنها:

أولا : تأثير الوحدة الاوربية على الأمن الاقتصادي العربي :

١ ـ يمثل الاعتماد المتبادل المتزايد بين دول المجموعة خطر تزايد

الأنشطة الاقتصادية داخل دولها مع تقليص المعونات والمساعدات خارجها، ويؤثر قيام السوق الموحدة على المزايا التفضيلية التي كفلتها اتفاقات (لومي) لعدد من الدول العربية الافريقية وعلى أساس ثنائي لعدة دول من بينها مصر خاصة مع المنافسة الشديدة في مجالات الصادرات الزراعية بالاضافة الى المنافسة التي ستلاقيها مصر والدول العربية من صادرات الكتلة الشرقية التي خرجت من عزلة الشيوعية وما تتميز به منتجاتها من جودة نسبية وأسعار منخفضة

٢ ـ ينتظر ان تمثل الوحدة الأوروبية قوة ضغط على الدول العربية في مجال المواد الأولية البترولية بالاضافة الى تحول التركيز الحالي لدول المجموعة الى دول شرق اوروبا خاصة الاتحاد السوفيتي وبولندا والمجر ورومانيا واعتماد دول المجموعة الأوروبية لمجموعة من السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا أسفرت عن قيام مشروعات مشتركة تتميز بالكفاءة وبالسعر الاقتصادي القادر على المنافسة ومثالا لهذه السياسات توحيد السياسة النقدية حيث التناسب والتوازن بالنسبة للعملات الأوروبية المختلفة حتى لا تتأثر عملة دون أخرى اذا ما حدثت اهتزازات في النظام النقدي العالمي[1].

---

١ ـ الدكتور حسين شريف، مصر والسوق الأوروبية الموحدة، جريدة الاهرام، ٣٠ ٣ ١٩٩٠م.

كما ينتظر ان يتغير اتجاه ونمط التجارة الخارجية لأوروبا اذ ستزداد التجارة بين دول المجموعة نظرا لتفضيلها السلع المنتجة داخلها على غيرها وبالتالي الاضرار بالواردات الخارجية وذلك مثلما فعلته في تنمية زراعة المانجو باسبانيا حتى لا تستوردها.

٣ ـ يمثل قيام هذا التكتل الاقتصادي السياسي الاجتماعي لمجموعة من الدول الصناعية المتقدمة خطوات واسعة نحو زيادة الهوة التي تفصل هذه المجموعة عن الدول النامية حيث تحقق الأولى التقدم التكنولوجي السريع في حين تبقى دول المجموعة النامية في حياة الفقر والتخلف الاقتصادي الناجم عن استمرار ازدياد حجم المديونية والعجز في موازين مدفوعاتها مما يحول في النهاية الى تحقيق مستوى مقبول لافرادها من الخدمات.

والجدير بالذكر أن دول أوروبا الغربية وبالأخص دول السوق الموحدة حريصة على معاونة الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية ـ التي تجمعهم العديد من الروابط ـ في التغلب على صعوباتها الاقتصادية مما يقلل من فرص الدول العربية في الحصول على المنح والمساعدات والقروض من الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

٤ ـ ان البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية التي سوف تواجه الدول العربية[1] خلال التسعينات تتسم بكثير من المخاطر منها نقص تدفقات المعونة وتناقص القدرة على الاقتراض وتكتلات

١ ـ الدكتور محمد محمود الامام، اوروبا ١٩٩٢ ام عرب ١٨٩٢ . مجلة الاهرام الاقتصادي العدد ١١٠١ في ١٩/٢/١٩٩٠، ص ص١٩ ـ ٢٠

اقتصادية كبيرة مع زيادة التنافس على أسس تجارية، وإذا ما اضيفت الاختلالات الداخلية في هذه الدول فان الأمر يتطلب ضرورة اتباع سياسات اقتصادية ملائمة من أجل استئناف مسيرة النمو ومنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية والبحث عن أسواق بديلة خاصة في الدول العربية والافريقية اذ توجد فرص تصدير ضخمة للمنتجات العربية داخل السوق الافريقية بالاضافة الى توحيد الدول العربية لمواقفها وسياساتها مع دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال وجود كيان اقتصادي عربي واحد يعمل طبقا لاستراتيجية مدروسة.

وستشهد التسعينات أربعة أمور تجعل للمتغيرات الأوروبية مغزى عميقا بالنسبة للمصير العربي ثلاثة منها تتعلق بالجماعة الأوروبية، التطور المرتقب نتيجة استكمال السوق عام ١٩٩٢ وانضمام دول الجنوب الاوروبية اليونان وأسبانيا والبرتغال واعتماد السوق الأوروبية سياسة مشتركة في التطوير التكنولوجي اما الأمر الرابع يمثل التغيرات التي تجرى حاليا في اوروبا الشرقية والدعوة الى ترتيب البيت الأوروبي الذي يمتلك الركائز الأساسية حيث تتمتع دول اوروبا الغربية بالتقدم التكنولوجي والتمويل والديمقراطية مع سعيها كذلك الى ان تكون اوروبا الشرقية سوقا واسعة للاستثمار والتجارة لما تتمتع به الأخيرة من بنية أساسية انتاجية واجتماعية تنقصها كفاءة الادارة والتكنولوجيا الحديثة ومصادر التمويل.

٥ ـ تسعى اوروبا الغربية من وراء تقاربها بأوروبا الشرقية الى تعميق

الصلات وتحقيق التكامل بالاضافة الى دعم قواها الشاملة بما يدفع بها الى المقدمة في الخريطة الجديدة للقوى العالمية العظمى[1] وأقرب مثال على ذلك توحيد الالمانيتين وما سيترتب على ذلك من قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية لألمانيا الموحدة.

وسيتزايد نفوذ اوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ في مؤسسات التمويل الدولية نتيجة القوة التصويتية التي تتوقف على حصتها في رأس المال اذ يصبح نصيبها في القوة التصويتية لصندوق النقد الدولي ٢٦٪ تمثل أعلى نسبة لأي مجموعة من الدول ستستخدمها في زيادة المعونات والمساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية لدول اوروبا الشرقية وقد يكون ذلك على حساب ما يتم تقديمه لبعض الدول العربية وان كانت الدراسات تشير الى ان حجم رؤوس الأموال العربية في الخارج ـ معظمها في البنوك الغربية ـ تتراوح ما بين ٤٦٠ ـ ٦٢٠ مليار دولار منها استثمارات حكومية تتراوح ما بين ٣٤٠ ـ ٤٠٠ مليار دولار ويبلغ حجم الودائع العربية في البنوك الغربية حوالي ٢٧٩ مليار دولار وينتظر بعد توحيد اوروبا اقتصاديا وتوافر عوامل الجذب لديها نزوح المزيد من الأموال العربية لهذه الدول[2]

٦ ـ وتتمثل الآثار الايجابية للوحدة الأوروبية في زيادة معدلات النمو

---

١ ـ الدكتور طه عبدالعليم، ثورة جورباتشوف والتغير في العالم الاشتراكي، جريدة الاهرام، ١٧/٢/١٩٩٠م.

٢ ـ احمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية. ، مرجع سابق، ص ١٥٣

وارتفاع مستوى الدخل القومي لدول المجموعة مما سيؤدي الى زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة صادرات الدول العربية لها، كما ان توحيد الاجراءات الخارجية وإزالة كافة الحواجز الداخلية سيسهل عملية انتقال السلع المستوردة دون أية حواجز أو عقبات وبذلك يسهل دخول هذه السلع للسوق الواحدة، وعلى المدى البعيد فان دول المجموعة ستتجه الى الاستغناء عن بعض الصناعات التقليدية مثل المنتجات الجلدية والمنسوجات والملابس الجاهزة وتتركها للدول النامية لتتفرغ وتوجه استثماراتها الى الصناعات ذات التقنية العالية

وعلى الرغم من هذه الآثار الايجابية المنتظرة فان هناك ضرورة النظرة الشاملة لآثار اوروبا ١٩٩٢، فالعملية التي ستبدأ بعد ١٩٩٢ هي عملية إعادة هيكلة ليس فقط على مستوى الجماعة ولكن ايضا على مستوى العالم، وستترك هذه آثارها على موازين القوى الاقتصادية والسياسية في شمال امريكا والشرق الأقصى وشرق أوروبا مما يستوجب ان نستشرف آفاقا أوسع من مجرد النظر الى كل من الدول العربية وأوروبا بعد ١٩٩٢، فقد تتأثر الدول العربية مما سيحدث في جنوب شرق آسيا نتيجة لما سيحدث في أوروبا بعد ١٩٩٢ أو قد تتأثر الدول العربية بما سيحدث في شمال امريكا نتيجة لأوروبا ١٩٩٢[1]

---

١ ـ فكري تادرس، العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية بعد ١٩٩٢ في ضوء انفتاح دول اوروبا الشرقية، ندوة مصر والجماعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٢٨١ ـ ٢٨٢

ثانيا : تأثير اوروبا الموحدة في الوضع السياسي والاجتماعي العربي :

ان استمرار تقديم المزيد من التسهيلات والاغراءات الغربية لتشجيع المستثمرين العرب لزيادة استثماراتهم في اوروبا سيؤدي الى خلق المزيد من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه العالم العربي حيث الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الدراية ومحدودية الخبرات بالأسواق المالية العالمية بالاضافة الى تجميد هذه الأموال واستخدامها كوسيلة ضغط على الدول العربية من الناحية السياسية ومثالنا في ذلك ما حدث من تجميد لأموال إيران في الغرب وربط الافراج عنها بإنفراج العلاقات بين ايران والدول الغربية وتوجهها ـ ايران ـ نحو لمزيد من الليبرالية الاقتصادية في الداخل[1].

واذا كان التكامل الدولي يتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله فان الشركات متعددة الجنسيات هي التي تتولى تدويل الانتاج ورأس المال وأصبح الاتجاه نحو التكامل الدولي يتم من خلال هذه الشركات وازداد بذلك الطابع الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي حيث تمثل ـ الشركات المتعددة الجنسية قوة ناتجة من قدرتها على تعبئة الموارد المالية والبشرية والادارية والتسويقية على أوسع نطاق ويتم تركيزها في إنتاج وتطوير أنماط معينة من المنتجات والخدمات من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية

---

١ ـ أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الاوروبية، مرجع سابق ص١٥٣

وكثيفة العلم[1] وتقوم هذه الشركات الغربية بعملية نقل التكنولوجيا الى الاقتصاديات الخليجية بأثمان باهظة تعتمد بالأساس على العمال الآسيويين الذين يعملون في معسكرات عمل مغلقة لا تستفيد العمالة المحلية من هذه التكنولوجيا.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت الدول الخليجية تفضل العمالة الآسيوية الرخيصة اقتصاديا وذات المتاعب الاجتماعية حيث ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية الناتجة عن ظروف عملهم وحياتهم والتي منها جرائم السرقات والاختلاس والنصب والاحتيال بالاضافة الى جرائم القتل وغيرها كما تمارس هذه العمالة تأثيرا سياسيا وأمنيا

كما ان أحد ملامح الوحدة الاقتصادية لدول السوق الاوروبية المشتركة التحرير الكامل لحركة العمالة بين دولها بما قد يؤدي الى تضييق وربما غلق أبواب الهجرة العربية في مقابل تفضيل العمالة الوافدة من جنوب اوروبا حيث الدول الأوروبية التي تعاني من تزايد معدلات البطالة، فدخول دول الجنوب الأوروبي سيترتب عليه زعزعة الأوضاع في دول المغرب العربي نتيجة تناقص فرص العمل المتاحة امام العمالة الوافدة من دول المغرب العربي فهناك ثلاثة ملايين عامل من الجزائر والمغرب وتونس يعملون في اوروبا وساهموا في بنائها وتعميرها بعد الحرب العالمية الثانية تلك الاعمال التي لم تقبل عليها العمالة الأوروبية لخطورتها وانخفاض أجورها.

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ١٥٠

ان تقارب اوروبا الغربية وأوروبا الشرقية سيسهل انتقال العمالة من الأخيرة للأولى حيث تفضل دول اوروبا الغربية هذه العمالة لاشتراكهم معهم في التحضر والدين والثقافة بالاضافة الى تمتعهم بمستوى طيب من التعليم والتدريب بشكل افضل من دول شمال افريقيا، كما ان دول السوق الاوروبية تفضل العمالة الآسيوية عن العمالة العربية بسبب ان الأخيرة ـ حسب تحليلهم ـ لا يرغبون في التكامل والاستيعاب داخل المجتمعات الأوروبية ويحتفظون بطقوسهم الدينية كمسلمين بل يقومون بحملات لاقناع الاوروبيين لتغيير دينهم في حين ان العمالة الآسيوية لا تخلق لأوروبا الغربية المشاكل وتتفق معها في العادات والعمل بهدوء وبانتاجية أعلى.

المبحث الرابع
التحولات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والنظام الدولي الجديد :

تعتبر التطورات الجارية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوروبا من المتغيرات الهامة التي سوف يكون لها تأثير كبير في تشكيل البيئة الاقتصادية العالمية خلال التسعينات وما بعدها، وتتجاوز هذه التطورات في آثارها التجارة العالمية حيث انها تتناول ايضا التدفقات المالية ودور القطاع العام في النشاط الاقتصادي بل انها تتعدى كل ذلك الى اعطاء دفعة قوية لحقوق الانسان ومكانة الفرد في النظام السياسي والاقتصادي.

وقد يحتاج العالم الى مزيد من الوقت لاستيعاب التحولات التاريخية الهائلة التي شهدتها ـ ولا تزال تشهدها ـ بلاد اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والتي قد تعيد تشكيل صورة العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وتأتي هذه التطورات محملة بكم هائل من الدروس والدلالات والتي من أهم موضوعاتها الأساسية تغيير النظم السياسية وقدرتها على التكيف مع متطلبات التغيير ومواقعه والقوى التي تبادر به، فقد ثبت ان عملية الاستقرار الذي كانت تتمتع به هذه البلاد كانت مصطنعة ومفروضة من خلال سلطة الدولة وطبيعة النظام فيها وما تتمتع به من قوة وبطش[1].

ان تحديث وأمن الاتحاد السوفيتي يتطلب الخلاص من الأوهام التاريخية والنظرية لثورة اكتوبر الاشتراكية وللفكر الماركسي ثم التراجع عن منهج سباق التسلح بما يجسده من نزيف متواصل وعبء تخزين أسلحة قادرة على تدمير العالم بغير منطق، وفي هذا الصدد أطلق (جورباتشوف) العنان لامكانات بناء الدول الاشتراكية من خلال تغييرات جوهرية مهما تباين اجراؤها في المكان او تباطأ بناؤها في الزمان[2]

لقد كشفت أحداث اوروبا الشرقية عن عجز النظم الشمولية عن التكيف وان كان هناك تفاوت بين هذه النظم في مقدرتها على

---

١ ـ الدكتور اسامة الغزالي، حول مغزى أحداث اوروبا الشرقية، الاهرام ١٩٩٠/٣/٢م.

٢ ـ الدكتور بطرس غالي، الحوار بين الشمال والجنوب، الاهرام ١٩٨٩/١٠/١٩

الصمود أمام ضغوط التغيير المكبوتة فهناك بعض الدول الشرقية التي أتى التغيير من داخل المؤسسات الحاكمة نفسها كالاتحاد السوفيتي وهناك البعض الآخر ظل متحجرا وعاجزا عن أي قدر من الاستجابة ولكنه ـ النظام ـ راح ضحية التغيير كما حدث في رومانيا[1].

ومن أهم هذه التغييرات تقليص التخطيط المركزي لصالح آليات السوق في ادارة الاقتصاد والاندماج في السوق العالمية واضعاف النظام الشمولي لحساب المشاركة والتعددية السياسية وتنشيط الملكية الخاصة بما في ذلك تحويل جانب من الملكية العامة الى القطاع الخاص والتوجه الى الربط بين دخول العاملين وانتاجية عملهم على حساب الأجور المضمونة والثابتة والتراجع عن المصادرة للحريات لا سيما حرية الانتقال والهجرة الى الخارج مع التسليم كذلك بحرية النشاطات الابداعية الأدبية والفنية والثقافية فضلا عن حرية البحث والقبول بالتعددية الفكرية والأيدولوجية[2].

ومن الدوافع الرئيسية لعملية التغيير السخط الشعبي على التفاوت الطبقي بين نخبة الحزب الشيوعي وبيروقراطية الدولة من ناحية وبقية الشعب من ناحية أخرى، وتنبع تلك المفارقة من حقيقة ان القيم العليا التي تبنتها النظم السياسية في تلك البلاد كانت تدور حول (العدالة الاجتماعية) وتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإعلاء شأن الطبقة العاملة وما الى ذلك من قيم صعب

١ ـ الدكتور اسامة الغزالي، مرجع سابق، ٢/٣/١٩٩٠م.

٢ ـ الدكتور طه عبدالعليم، ثورة جورباتشوف ومصير الاشتراكية، الاهرام ١٩٨٩/١٢/٢

تحقيقها بالكامل وكانت المبرر الأساسي لاحداث هذه التغييرات، لقد اعتبرت السلطة السياسية من جانب الحكام مُعبرا للثروة والقوة الاقتصادية وتحقيق النفوذ ومن ثم كانت مصدراً كامنا للتوتر الاجتماعي وحافزا للتغيير[1]

ان فقدان الديموقراطية والحرمان من الحقوق والحريات السياسية سوف يظل في مقدمة الدوافع لثورة شعوب اوروبا الشرقية وربما زاد من هذا كله الاحساس بتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومعاناة قطاعات واسعة من صعوبة الحصول على بعض حاجاتها الأساسية بالمقارنة بدول اوروبا الغربية واليابان التي قدمت أمثلة للنمو والرفاهية لشعوبها، كما كان التفاوت بين ما تملكه الدول الشيوعية من امكانات وطاقات وبين ما يتحقق بالفعل من انجازات مصدراً هاماً للدعوة للتغيير السريع والسعي نحوه.[2]

وتحتاج سياسات الاصلاح الاقتصادي التي انطلقت من الاتحاد السوفيتي الى تأييد المجتمع الدولي ـ لا سيما الغربي ـ ليس فقط لأسباب مادية ولكن ايضا كخط دفاع في مواجهة معارضي الاصلاح داخل وخارج الحزب الشيوعي، فحدوث أية تغييرات في السياسة الخارجية والاقتصادية لدول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

---

١ ـ الدكتور اسامة الغزالي، مرجع سابق، الاهرام ٢/٣/١٩٩٠م.

٢ ـ يعاني الاتحاد السوفيتي من حالة عدم التوازن والانسجام بين الهياكل السياسية والاقتصادية ومن تراكمات سلبية خلفها النظام الاقتصادي المغلق في قبضة الاستبداد الشيوعي أدت جميعها الى تدهور الوضع الاقتصادي.

(الكوميكون) لابد وان يستند بالضرورة على إحداث تحولات أساسية في التوجهات السياسية الداخلية والخارجية لهذه الدول.

وعلى الرغم من قرار الحكومة الامريكية تقديم يد العون للاتحاد السوفيتي وحلفائها والعمل من أجل التخفيف من وطأة أزمتها، لا حبا في الشيوعية أو بقصد انقاذها من الانهيار ولكن من منطلق ان حدوث عمليات انقلاب أو انهيار في أي قطاع من العالم لابد ان يعرض العالم كله لاضطراب خطر، على الرغم من ذلك فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الشروط والقيود لمنح المساعدات للاتحاد السوفيتي وتركت جورباتشوف امام معارضيه وخصومه داخل الاتحاد السوفيتي يلوحون بالانقلاب ضده الى ان جاء الانقلاب في أغسطس ١٩٩١م.

ومن هنا كان رد الفعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية سريعا بالاحتجاج والاستنكار لما حدث ومن ثم إعادة حساباتها وتكثيف المعونات الاقتصادية لجورباتشوف لمساعدته في تخطي الأزمة الاقتصادية المستفحلة التي يعاني منها الاتحاد السوفيتي والتي تتجسد في الاضطرابات والانقلابات.

وعلى المستوى الشيوعي الاقليمي فان نجاح الاصلاحات ـ أو حتى استمرارها ـ في بعض دول اوروبا الشرقية كان يعني نجاح البيئة الإصلاحية التي نشأت فيها (البريستوريكا) داخليا واقليميا ودوليا، وهذا النجاح الدولي أصبح «جورباتشوف» في أمس الحاجة إليه

خاصة في ظل استمرار التدهور الاقتصادي خاصة عندما بلغ معدل التضخم السنوي في المواد الغذائية ٤٠٠ ٪ وزيادة العجز في ميزانية الحكومة الى ١١ ٪ ونقص حجم المبادلات الخارجية بمقدار ٢,٧ مليار دولار مع الدول الصناعية وزيادة الواردات كما اصبحت أقساط الديون الخاصة تمثل ٤٠ ٪ من حصيلة الصادرات عام ١٩٩٠[١].

ان تكنولوجيا الغرب وأمواله وخبرته السياسية اصبحت من أهم عوامل نجاح حركة الاصلاح بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية اذ ان نواب الشعب في روسيا سارعوا بالاشادة بتطور العلاقات السوفيتية الامريكية التي هي أساس لإنهاء سباق التسلح وأصبحت مبادىء السياسة الخارجية السوفيتية ترتكز على عدم جواز تحقيق الأمن الوطني إلا بالوسائل السلمية والمضي في مفاوضات نزع الأسلحة النووية طويلة المدى والحفاظ على توازن المصالح في العالم ثم ادماج الاقتصاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي[٢].

ذلك ان الانفاق العسكري في الاتحاد السوفيتي قد أرهق اقتصاده الداخلي مما أصبح من المتعسر الاستمرار فيه كذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية في نفسها الرغبة ذاتها لتخفيف عجزها المالي وتوجيه العناية للقطاعات الانتاجية الأخرى وهذا مرهون بالوصول الى جو من الوفاق العالمي، ولقد سهلت التحولات

١ ـ الأبعاد الاقتصادية لأحداث موسكو، مجلة التجارة، مرجع سابق، ص ٨٣.

٢ ـ أماني محمود، الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية، السياسة الدولية يناير ١٩٩٠ ص ١٢٨

السياسية في شرق القارة الأوروبية ودفعت بالعديد من التنازلات الغربية الاقتصادية وفتح الباب لحوار متين بين الشرق والغرب والذي مهما كانت نواياه وأهدافه يبشر بتقدم ايجابي في مجال العلاقات بين الطرفين.

- السياسة السوفيتية والنظام الدولي الجديد :

شملت النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن العالميين مجموعة من الأركان الأساسية[1] منها : ان استخدام القوة العسكرية حتى التقليدية منها لا يمكن أن يحقق الأهداف العليا للدولة كذلك ضرورة تأسيس السياسات الدولية على المبادىء والقيم الانسانية الاجتماعية ثم توافر المناخ الأمني الدولي وان ضمانات الأمن الدولي المتساوي بين اطرافه تتركز في إزالة السلاح النووي.

كما تضمنت السياسة السوفيتية الجديدة ضرورة إيقاف سباق التسلح بما يحقق التنمية الاقتصادية الدولية وحق كل دولة في اختيار طريقها الخاص للتنمية الاجتماعية الداخلية وضرورة بناء السياسة الخارجية لأي دولة بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية الخلافية مع اتباع الحوار الدبلوماسي المفتوح بين كل الاتجاهات والرؤى السياسية لدى كافة الدول بلا تعصب ذاتي أو تحيزات مسبقة.

---

١ - الدكتور نازلي معوض، النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٨٨، ص ١١٩

المبحث الخامس

آثار التحولات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية على الأمن العربي

ينطوي جوهر التحولات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية على التحول التدريجي من نظام تقسيم العمل الاشتراكي الى تقسيم العمل الدولي ومن الموقف السلبي إزاء التجارة الدولية الى موقف ايجابي وتقترن هذه التحولات بتحسينات أساسية في الانتاجية وفي الدخل القومي وزيادة صادرات اوروبا الشرقية الى العالم الخارجي وفتح أسواق جديدة لم تكن متاحة من قبل مع الزيادة في الطاقة الاستيرادية لمعظم السلع التي تصدرها أو يمكن تصديرها من قبل الدول العربية.

كما أن ما تعانيه دول أوروبا الشرقية من أزمات اقتصادية لا يضيق من فرص التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بينها وبين الدول العربية وربما تقدم هذه الأزمات فرصا لعقد صفقات متكافئة تؤدي الى توسيع السوق امام المنتجات العربية وبمقدور اوروبا الشرقية المساهمة في تطوير العديد من الصناعات الأساسية وصناعات الحلقات الأحدث مثل صناعة المعادن ومنتجاتها والعديد من معدات النقل وبعض الصناعات الخفيفة فبالنظر الى الأرقام المتاحة يتضح ان أوروبا الاشتراكية تقدم نحو ثلث الانتاج الصناعي العالمي، ٣٧ ٪ من انتاج الآلات والمعدات، ٣٠ ٪ من المنتجات الكيماوية[1]

١ ـ الدكتور طه عبدالعليم، مستقبل العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، الاهرام ٣٠/٣/١٩٩٠م.

أولا : الآثار بالنسبة للأمن الاقتصادي العربي :

تؤدي عملية التقارب بين الدول الغربية والكتلة الشرقية الى تهميش الدول العربية وتطبيع العلاقات بين المجموعتين والتخفيف من اهتمامها تجاه الدول النامية وتقليص حجم المعونات والمساعدات المقدمة من الدول الغربية للدول العربية، كما تساهم عملية التقارب في المستوى الثقافي والحضاري الى اتساع وتنامي الأرض المشتركة التي تجمع الشرق والغرب وبما يعمق الوفاق بينهما.

ليس ذلك فحسب بل ان وجود الهياكل الاقتصادية والتقنية القادرة على استيعاب واستغلال رؤوس الأموال دون عوائق او عقبات بنيوية تذكر كل ذلك يساهم في زيادة تدفق التمويل وفائض الاستثمارات الامريكية والاوروبية واليابانية الى الأسواق السوفيتية وأسواق دول اوروبا الشرقية، بالاضافة الى توجه قوى العمل الفائضة في اوروبا الشرقية الى أسواق العمل الرأسمالية في العالم الغربي والتي سوف تحل محل العمالة القادمة من الدول النامية[1].

وتتضمن الاستراتيجية الرأسمالية العالمية للخروج من أزمتها الاقتصادية المعاصرة محاولة اختراق الدول الاشتراكية بزيادة التعامل معها تجاريا وماليا وثقافيا وتكنولوجيا وكسب مواقع فيها لتصريف جانب من فوائض السلع ورؤوس الأموال التي يضيق بها العالم الرأسمالي وفي هذا الصدد شهدت حقبة السبعينات ترحيبا من جانب دول السوق الأوروبية المشتركة للتعاون مع دول الكوميكون.

---

١ ـ الدكتور بطرس غالي، الحوار بين الشمال والجنوب. مرجع سابق، الاهرام ١٩٨٩/١٠/١٩

اما عقد التسعينات وقد جاء بالعديد من التحولات في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي فان الدول الرأسمالية تسعى الى تطوير وزيادة حجم التعامل التجاري معها بل والحصول على القروض من الأسواق الدولية، والجدير بالذكر ان هذه التغيرات والتحولات الهائلة في اوروبا الشرقية قد مهدت لها الدول الرأسمالية منذ حقبة السبعينات حيث وصلت الديون الخارجية المستحقة على الدول الاشتراكية الى ٦٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ مما أغرقها في الديون وهذه سياسة مخطط لها من قبل الرأسمالية العالمية لاضعاف هذه الدول ـ الاشتراكية ـ وتسهيل خروجها من المعسكر الاشتراكي.

وقد أسفر ذلك عن تفجر الأزمة داخل الاقتصاديات الاشتراكية وتحولها الى الاقتصاد الحر تفاديا للمشاكل والصعوبات التي تواجهها.

هذا وقد استطاعت السياسة الاصلاحية في روسيا ان تستقطب استثمارات اجنبية حيث قفز عدد المشاريع المشتركة من ٢٣ مشروعا عام ١٩٧٨ الى ١٢٨٧ مشروعا عام ١٩٩٠ تعتبر المانيا أكثر الدول نشاطا في اضافة المشاريع المشتركة في السوفيت اذ يبلغ نصيبها من تلك المشاريع اكثر من ٢٤٠ مشروعا تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٢٠٠ مشروع ويبلغ عدد المشروعات المشتركة مع دول السوق الأوروبية ٤٠٠ مشروع التي تعهدت كذلك بتقديم منح ومساعدات اقتصادية تقدر بنحو ١٣٥ مليار دولار[1]

١ ـ الأبعاد الاقتصادية لأحداث موسكو، مجلة التجارة، الغرفة التجارية بجدة ربيع الأول ١٤١٢، ص ص ٨٢ ـ ٨٣.

وبما أن العالم العربي جزء لا يتجزأ من العالم فان آثار أحداث الانقلاب والاضطرابات داخل الاتحاد السوفيتي قد أثرت على الاقتصاد العالمي حيث زيادة في أسعار البترول وانخفاض في أسعار الأسهم في الأسواق العالمية وارتفاع في أسعار الذهب وانخفاض أسعار الصرف للعملات الدولية الرئيسية في مقابل الدولار وتلك هي من أهم صور الاستثمار العربي الخارجي التي سوف تعاني من تدهور وانخفاض في قيمتها بما يؤثر على الأمن الاقتصادي العربي ويضع مأزق التنمية والتحديث في أوروبا الشرقية قيودا على تطوير العلاقات الاقتصادية العربية بسبب ضعف قدرة المجموعة الأولى على تقديم المساعدات لتمويل الاستثمار والتجارة وبسبب تفاقم ديونها الخارجية وهبوط معدل الناتج المحلي الاجمالي الى ٣,٣ ٪ وانخفاض حجم الاستثمار بنسبة تتراوح ما بين ٥ ٪ ـ ١٦ ٪ عام ١٩٨٥

وعلى الرغُم من التفوق الغربي على المنتجات الصناعية الشرقية إلا ان الاخيرة تتمتع بميزة نسبية تؤدي الى قبول الدول العربية التعاون مع اوروبا الشرقية حيث اثبتت التجارب العملية ـ التجربة المصرية ـ أنه يمكن سداد قيمة هذه الصناعات ـ بكلفة المشروعات ـ بجزء من الناتج .

وتؤكد احتمالات تحول الغرب الى الشرق ـ وان كان جزئيا او انتقائيا ـ حدوث آثار سلبية غير مباشرة في مجال المساعدات المالية والاستثمارات المباشرة والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا، فعلى الرغم من العلاقات الوطيدة بين بعض البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية ووعود الأخيرة بزيادة مساعداتها للأولى فان عملية

المفاضلة بين أوروبا الشرقية وبين الدول العربية من جانب الدول الغربية تأخذ شكلاً مغايراً لصالح الكتلة الشرقية.

كما يمكن توقع التزايد التدريجي في تحول المساعدات والاستثمارات والتجارة الغربية من الدول العربية الى الدول الشرقية نتيجة لنضج الأوضاع في هذه المجموعة الأخيرة من زاوية وصول التحولات الليبرالية الى نقطة اللاعودة وعلى أساس التنافس الأمريكي والياباني مع دول أوروبا الغربية في مجال توسيع النفوذ في اوروبا الشرقية ويؤكد ذلك التطورات السريعة في العلاقات الامريكية السوفييتية التي أسفرت مؤخرا عن منح الاتحاد السوفيتي حق الدولة الأولى بالرعاية في التجارة الدولية للولايات المتحدة الامريكية وبتحليل الأرقام الواردة عن توزيع القروض التي قدمها البنك الأوروبي للاستثمار عام ١٩٩٠ يتضح مجموعة من النتائج التالية[1].

- لم تحصل كافة الدول العربية متوسطة الدخل على قروض خاصة لتطوير مصادر الطاقة ومد شبكات النقل بينما اتجه ثلث قروض البنك للاستثمار في هذا القطاع في كل من هنجاريا وبولندا وذلك ما يؤكد أهمية القطاع بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال والتكنولوجيا الاوروبية في منطقة وسط وشرق اوروبا وكذلك الاتحاد السوفيتي.
- استهدفت القروض التي قدمها البنك للدول متوسطة الدخل تطوير النقل البري وتشجيع المؤسسات المشتركة، ويذكر ان قطاع

١ ـ احسان بكر، العرب وأوروبا الشرقية، الاهرام ١٩٩٠/٢/٢٧

النقل حظي بالأولوية في يوغوسلافيا لأن شبكة الطرق العادية والسريعة تساهم في نقل السلع بين المجموعة الأوروبية وتركيا ثم الشرق الأوسط وبشكل خاص بين اليونان وشركائها في المجموعة الأوروبية

واذا كانت المساعدات المقدمة من الدول الغربية الى منطقة وسط وشرق اوروبا تستهدف منع المزيد من التدهور الاقتصادي ودفع حركة الاصلاحات المتمثلة في الانتقال الى اقتصاد السوق فان دول اوروبا الغربية تسعى لاقامة علاقات اقتصادية مع دول اوروبا الشرقية وتحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية والسياسية واستقطاب المعسكر الشرقي عسكريا مما سيكون له أكبر الأثر في العلاقات العربية الأوروبية

وفي اجتماع قمة الدول السبع الصناعية في انجلترا عام ١٩٩١ عرض (جورباتشوف) على هذه الدول اقتراحاته المتضمنة انشاء صندوق يخصص لتثبيت قيمة الروبل الروسي برأس مال يتراوح ما بين ١٠ ـ ١٢ بليون دولار تساهم في تحرير سعر صرفه تجاه العملات الصعبة بالاضافة الى تخصيص حوالي ١٥٠ بليون دولار تسدد على خمس سنوات للاتحاد السوفيتي لتفادي حدوث انفجارات اجتماعية وسياسية خطيرة حيث فاق الانهيار الاقتصادي في دول المعسكر الشيوعي التوقعات فقد انكمش النشاط بحوالي ١١ ٪[1]

---

١ ـ جريدة الحياة، مطالب جورباتشوف المالية من قمة الدول السبع في انجلترا عام ١٩٩١، لبنان، العدد ١٠٣٨٨ في ١٩٩١/٧/١٦

الجدول رقم (١٨)

توزيع القروض الخارجية المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار عام ١٩٩٠ (مليون ايكو)[1]

الدولة	الاجمالي	الطاقة	البنية الأساسية	الصناعة ـ الزراعة ـ الخدمات	قروض شاملة
يوغوسلافيا	١٨٢	ـ	١٨٢	—	—
الجزائر	٤١	—	٤٠	١	—
المغرب	١٣	—	١١	٠,٥	١,٥
تونس	٥٠	—	—	٣٥	١٥
مصر	٢	—	٢	—	—
الأردن	١٢,٥	—	—	—	١٢,٥
اسرائيل	٣٤	—	—	—	٣٤
مالطه	١٠	—	—	١٠	—
المتوسط	٣٤٤	—	٢٤٣	٣٨,٥	٦٣
المجر	١٢٠	١٥	٨٠	—	٢٥
بولندا	٩٥	٥٠	٢٠	—	٢٥
اوروبا الشرقية	٢١٥	٦٥	١٠٠	—	٥٠
افريقيا/الكاريبي	١٥٣,٤	٥٩,٥	١٨,٥	١١,٣	٦٤,٤
الباسفيك					
الاجمالي	٧١٢,٩	١٢٤,٢	٣٦١,٥	٤٩,٨	١٧٧,٤

١ ـ مجلة الحياة، لبنان، العدد ١٠٤٠٢ في يوليو ١٩٩١ الايكو : وحدة نقد اوروبية.

ثانيا : الآثار بالنسبة للأمن السياسي :

ان توجيه جانب من الاستثمارات العربية في الخارج للتوظيف في دول أوروبا الشرقية على أساس المنافع الاقتصادية المتبادلة من شأنه ان يوفر أساسا للحد من تغير مواقف تلك البلدان تجاه الصراعات الاقليمية والمصالح الاستراتيجية للعالم العربي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تغير موقف تشيكوسلوفاكيا تجاه بيع الأسلحة للدول العربية التي كانت صديقة لها وإعادة علاقاتها مع اسرائيل في بداية ١٩٩٠ بعد انقطاع دام ثلاثة وعشرين عاما وكذلك المجر التي أعادت علاقتها عام ١٩٨٩ مع اسرائيل يلي ذلك الاتحاد السوفييتي الذي سمح للهجرة اليهودية لاسرائيل واعتبارها حقا من حقوق الانسان.

كما تحولت المساعدات الاقتصادية الغربية العربية لدول اوروبا الشرقية حيث وافقت ٣٤ دولة من الدول الصناعية الغنية في خلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٠ على انشاء بنك خاص بالتنمية في دول اوروبا الشرقية يبلغ رأس ماله ١٢ مليار دولار، بالاضافة الى ما قدمته اليابان من مساهمات لعملية الاصلاح الاقتصادي في كل من المجر وبولندا اللتين حظيتا بمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية تصل الى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل التحولات الأخيرة وموافقة صندوق النقد الدولي على تقديم قرض لبولندا قيمته ٧١٠ ملايين من الدولارات[1].

---

١ ـ الدكتور علي لطفي، العالم العربي في مواجهة تحديات التسعينات، الاهرام ١٩٩٠/٤/٨م.

كما ظهر مع بداية أحداث اوروبا الشرقية ـ تأكيد ورغبة من جانب الدول الدائنة الكبرى في تشجيع التحول من اقتصاديات التخطيط الاشتراكية الى اقتصاديات السوق الرأسمالية وما يرتبط بها من تغييرات سياسية واجتماعية بدأت الحديث عن إمكانية أسقاط جزء من المديونية المستحقة على الدول الشرقية ومثال ذلك تخفيض ٥٠ ٪ من ديون بولندا[١]

ومن أهم التحولات في الاتحاد السوفييتي الموافقة من جانب البرلمان السوفيتي على قانون الاستثمارات الأجنبية الذي يجذب ويشجع الاستثمار الأجنبي ويتيح لها تملك ١٠٠ ٪ من المشروعات التي تقيمها في الاتحاد السوفييتي، ويعطي القانون الجديد حقوقا متساوية للمستثمر الأجنبي والسوفيتي في امتلاك المشروعات بنسبة ١٠٠ ٪ ويوفر عديدا من الحوافز لجذب الاستثمار مثل الاعفاءات من الرسوم المفروضة على الواردات والضرائب المفروضة على الصادرات بالنسبة لهذه المشروعات كما يسمح للمستثمر الأجنبي بالتعامل في أنشطة الاستيراد والتصدير دون حاجة الى الحصول على اذن مسبق أو ترخيص سابق بالاضافة الى حمايتهم من مخاطر المصادرة والتأميم[٢].

---

١ ـ اسامة غيث، صندوق النقد الدولي ونوادي المديونية، الاهرام ١٩٩٠/٥/١١م.

٢ ـ احمد بهجت حول قانون الاستثمار الأجنبي في الاتحاد السوفيتي، الاهرام، ١٩٩١/٧/١١

وفي ظل سياسة إعادة البناء والاصلاح وتحرير الاقتصاد السوفيتي والانفتاح على العالم يمكن استغلال ما تبقى لدى الحكومات العربية والأفراد من أموال وتوظيفها في مشروعات مربحة ومتنوعة في دول الكتلة الشرقية لتصبح الأموال العربية جزءا من نسيج اقتصادها في هذه المرحلة ولم تقتصر الفوائد من هذه الاستثمارات على الجوانب الاقتصادية والمالية بل سيكون لها أثرها على المصالح الاستراتيجية والأمن العربي الذي يتهدده خطر هجرة اليهود السوفييت للارض العربية المحتلة ومما يشجع على اقامة العلاقات الاقتصادية بين العرب والاتحاد السوفيتي انفتاح أبواب الجمهوريات للتعامل التجاري المباشر مع العالم الخارجي فمن بين هذه الجمهوريات ما يرجع جذورها الى الحضارة العربية الاسلامية وما تتمتع به من ثقل سكاني حيث يقدر عدد المسلمين في الاتحاد السوفيتي بـ ٨٠ مليون نسمة تشكل ثلث القوة البشرية البالغة ٢٨٥ مليون نسمة

التغيرات التي طرأت على مواقف دول اوروبا الشرقية في قضية الصراع العربي الاسرائيلي :

يسعى الاتحاد السوفيتي الى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ويعمل على الحد بقدر الامكان من الصدام مع السياسة الامريكية واتجه الى إعادة تكييف دوره في الصراعات الاقليمية في محاولة للالتقاء والتقارب حول كيفية ادارتها أو تسويتها، وفي هذا الصدد يتبع الاتحاد السوفيتي انماطا مختلفة من السياسات تجاه الصراعات الاقليمية، ومن هذه السياسات الانسحاب التدريجي

والحصول على مكاسب مقابل ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويتبع كذلك ـ الاتحاد السوفتي ـ سياسة الانسحاب التدريجي في صراعات تدور في مناطق معينة حيث لا يمكنه من زاوية مصالحه الاستراتيجية الانسحاب التام منها كما انه لا يملك القدرة على الضغط المباشر على حلفائه المتورطين في هذه الصراعات ويعد الصراع العربي الاسرائيلي أبرز الأمثلة على ذلك فقد بدأ الاتحاد السوفيتي يطالب الأطراف ـ التي كانت تحظى بدعمه المادي والمعنوي ـ بالمرونة والتجاوب مع مطالب الخصوم مع السماح بفتح باب الهجرة أمام اليهود السوفييت للتوجه الى اسرائيل والتي سوف يعيد علاقته الدبلوماسية معها[1]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ساعد التغلغل الاسرائيلي في بلدان اوروبا الشرقية الى التحول في موقف مضاد وبدأت تدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية اضافة الى الدعم والتعاون الامريكي الاسرائيلي.

فاسرائيل برعت تاريخيا في توظيف المتغيرات الدولية لصالحها سياسيا وهي التي استخدمت بريطانيا في مرحلة معينة أثناء قيام الدولة ثم لجأت الى فرنسا في الخمسينات ثم احتوتهاالدولةالكبرىفيما بعد وهي الولايات المتحدة الامريكية، فاسرائيل تسعى الى ان تقع

---

١ ـ عماد جاد، التغيرات الدولية ومستقبل تسوية الصراعات الاقليمية، الاهرام، ٤/٥/١٩٩٠م.

مواقع التأثير على الخريطة الدولية. وهذه المواقف من جانب الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي تدعو دول العالم العربي التي تعودت على الاعتماد على الاتحاد السوفيتي سياسيا تدعو العرب الى ان يعيدوا اليوم حساباتهم ثم على ضوء التغيرات التي طرأت على مواقف دول اوروبا الشرقية في قضية الصراع العربي الاسرائيلي. لقد كانت الدول العربية تنقسم بين تحالفين اولهما المعسكر الشرقي وثانيهما المعسكر الغربي وكانت بعض هذه الدول قد تعودت ان تنطلق من مواقعها السياسية اعتمادا على مسلمات معينة في علاقاتها مع الدول الاشتراكية بينما شهدت رياح التغيير الحالية عالما جديدا هو عالم القوتين العظميين ان لم تكن المرحلة الحالية هي مرحلة استقطاب جديدة تتمركز فيها قوة العالم في أحد القطبين بينما الآخر مشغول بمشاكله الداخلية[1].

ويصرح (جورباتشوف) ان النزاعات الاقليمية ينبغي الا تستخدم في إثارة مواجهة بين النظامين وبخاصة عندما تشمل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية مما يعني انه لا يتحدث عن حل للصراعات الاقليمية ولا حتى عن تسوية لها بالضرورة. ان حصيلة المتغيرات العالمية والاقليمية معا هي التي ستحدد مكانة صراع اقليمي ما على جدول أعمال قمة النظام العالمي فكلما ازدادت درجة تفجر مثل هذا الصراع الى الحد الذي يمكن ان يهدد العلاقات على مستوى

---

١ ـ الدكتور مصطفى الفقي، رياح التغيير وأثرها على العالم العربي، الاهرام الاقتصادي ١٢/ فبراير ١٩٩٠، ص ٢٢

القمة، وكلما زاد التورط المباشر للعملاقين فيه أصبح الصراع مؤهلا بدرجة أكبر لتحركهما[1]

ثالثا : أثر هذه التحولات على الفكر الاقتصادي العربي :

من القضايا التي سيكون لها انعكاس مهم في العقل الاقتصادي العربي التطورات والتغيرات المتلاحقة في دول الكتلة الشرقية، ذلك ان الزلزال السياسي الذي حدث فيها وما تمخض عنه من أطروحات جديدة لعلاج المعضلة الاقتصادية في تلك الدول والتي قد تتناقض مع ما كان سائدا في الفكر الاشتراكي لابد ان يثير الهموم والتساؤلات لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين في العالم العربي الذين تبنوا الفكر الاشتراكي، وأيا كانت نتيجة هذا التطور فان هناك اعترافا بوجود قصور في الأداء الاقتصادي في هذا النظام ناتج عن فقدان امكانات الرقابة على الأداء، وعلى استخدام المال العام مما أدى الى الهدر الكبير للامكانات الاقتصادية.

وتأتي مسألة التخصيصية في مقدمة التحديات التي يواجهها الفكر الاقتصادي العربي في الوقت الحاضر وهذا التحدي يكتسب أهميته من تأثير التراث الفكري للنظرية الاشتراكية لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين في العالم العربي الذي يعطي للقطاع العام دورا مركزيا في عملية التنمية، كما ان ارتباط طرح مسألة التخصيصية

---

١ ـ الدكتور أحمد يوسف، المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، يناير ١٩٨٩

بجدولة الديون الخارجية يعيد الى الاذهان موضوع التبعية الاقتصادية اذ يتدخل الدائنون في الشؤون والتوجهات العامة للاقتصاد المحلي[1].

ويتطلب امتلاك القطاع الخاص في دول العالم العربي للقرارات الاستثمارية يتطلب درجة مخاطرة عالية ومعالجة الاشكالات التي يثيرها تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي من بينها مصير العمالة وطبيعة الأجور والمزايا التي سوف يحصل عليها العمال في ظل ملكية القطاع الخاص يضاف إلى ذلك المنافع التي يجنيها المجتمع بعد التحويل.

وعلى الرغم من التحولات الكبيرة في اوروبا الشرقية تجاه اقتصاد السوق الحر، فان هذه الدول تتمتع بامكانيات زراعية وصناعية هائلة تمكنها من النهوض باقتصادها وزيادة انتاجها في هذين القطاعين بما سيؤثر سلبا على صادرات البلدان العربية اذ تتمكن دول اوروبا الشرقية من الاستغلال الكفء لامكانياتها وزيادة صادراتها الزراعية والصناعية الى المجموعة الأوروبية "[2]

وتستحيل مواجهة هذه التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية في عالم المستقبل بغير تطوير التنسيق العربي في ادارة العلاقات الدولية على أساس التكيف الايجابي مع المتغيرات العالمية، اذ يجب على العالم العربي سرعة التحول نحو السوق الحر وتطوير الانتاج ومعالجة المشكلات التي أفرزها القطاع العام وفي هذا السياق تبرز

١ ـ عامر التميمي، مرجع سابق، ص ٤٤ ـ ٤٥.

٢ ـ الدكتور سعيد النجار، البلاد العربية والمتغيرات التجارية الدولية، جريدة الاهرام ٢٤٤/٤/١٩٩٠م.

ضرورة استشراف آثار التغيرات في اوروبا الشرقية على امكانية تطوير العلاقات الاقتصادية العربية معها بما يسهم في تقليص اخطار الانكشاف الاقتصادي خاصة التجاري والمالي التي تهدد جميع الدول العربية[1].

---

١ ـ الدكتور طه عبدالعليم، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين اوروبا الاشتراكية والوطن العربي، جريدة الاهرام، ١٩٩٠/٣/٣٠م.

الفصل الخامس

أزمة الخليج والأمن العربي

تنطوي منطقة الخليج العربية على أهمية بالغة وان التقليل من شأنها خطأ كبير ولو طرحنا جانبا أية اكتشافات تكنولوجية أو مشاكل اقتصادية غير متوقعة فان وجود امدادات نفطية مستقرة نسبيا أمر بالغ الأهمية ولهذا السبب وحده فسوف تبقى هذه المنطقة على قدر من الأهمية باعتبار ان حجم الاحتياطيات النفطية والطاقات الانتاجية فيها ستظل العامل المهيمن في الصورة النفطية العالمية في المستقبل المنظور

وفي هذا الصدد حددت الدول الغربية مجموعة من المصالح الاستراتيجية[1] التي تعنيها في الخليج من أهمها تأمين منفذ مضمون الى نفط الخليج بثمن معقول ودون أية شروط ساسية أو عسكرية أو اقتصادية تعرقل من قدرة الغرب في الحصول على هذه المصلحة الأساسية تحت كل الظروف ثم الابقاء على ميزان تجاري مستقر مع دول المنطقة الخليجية والاستقطاب المنتظم لفوائض تلك الدول من الودائع والعملات الحرة في أسواق المال الغربية.

هذا بالاضافة الى تمتين العلاقات السياسية والعسكرية التي

---

١ ـ الدكتور اسماعيل صبري مقلد، [مراجعة لكتاب: الخليج والغرب، العلاقات الاستراتيجية والحقائق العسكرية من تأليف كوردسمان، مؤسسة مانسل للنشر عام ١٩٨٨] مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ربيع ١٩٩٠م ص ١٧٤

تـربط دول الخليج بـالغرب بمـا من شـأنـه أن يقـوي دعـائم المـوقف السياسي للغرب هنـاك، وقد أفـرزت احداث حـرب اكتوبـر ١٩٧٣ دورا كبيرا للنفط العربي في هذه الحرب اذ استخـدمت الدول العـربية الخليجية النفط للتأثير على الـرأي العام العـالمي والسياسـة الخارجيـة الامريكية مما سبب اضرارا بالنسبة للمصالح الامريكية، هذا بجانب ما أحدثته الثورة الايرانية من مشـاكل وصعـوبات واجهت الـولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الخليجية حيث وضعت امـريكا تحـديات أمنية جديدة في الخليج من خلال تحركها عام ١٩٨٠ لتؤكـد وجودهـا العسكـري في المنطقـة بتشكيل قيـادة جديـدة لقوة الانتشـار السريـع وتشكل الحاجة الى الوصول الى حالة التوازن مع القوى السـوفيتية في الخليج المبعث الوحيد المشجع للولايات المتحدة الأمـريكية في السعي لاقامة علاقات أمنية وثيقة مع دول الخليج[1].

هذا وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور غير محدود في دعم الترسانة العسكرية الاسرائيلية تحقيقا لمفهوم التفوق الاسرائيلي المطلق في معـادلة التسلح التي تجـري مع الـدول العـربيـة وهـو تفـوق يخلق أخـطارا عسكريـة ساحقـة على الأمن العـربي بما في ذلـك أمن الدول الخليجيـة، كما وجـدت الولايـات المتحدة الأمـريكية بعض الـذرائع

---

١ ـ مصطفى الرز [تعليق على كتاب السلاح والنفط، الاستراتيجيـة العسكريـة الامريكية والخليج، واشنطن ١٩٨٥ تأليف توماس ماكنوجر] مجلة التعاون، مجلس التعاون الخليجي بالرياض. العـدد الثالث، يـوليو ١٩٨٦. ص ٢٤٣ ـ ٢٥٠

لتحويل المنطقة العربية الى قلاع مدججة بالسلاح حيث أدت العلاقة بين ايران الشاه والفلبين في عهد ماركوس مع الغرب الى ضرورة قيام علاقات وتحالفات استراتيجية ضد أخطار الشيوعية الدولية وزحفها على منطقة الخليج العربي.

كل ذلك ساهم في تقويض دعائم حكم الدولتين ـ الايرانية والفلبينية ـ والاطاحة بهما الى الأبد وأبدلا بقوى جديدة وحكام وأنظمة مختلفة تماما لا تحمل للغرب أي شعور بالصداقة أو الود.

وتتضمن الدراسة في هذا الفصل الموضوعات التالية:

المبحث الأول: البترول العربي وعلاقته بأزمة الخليج.

أولا: الصراع العربي والدولي على البترول وعوائده.

ثانيا: التوقعات المستقبلية لاقتصاديات النفط بعد انتهاء الحرب.

المبحث الثاني: انعكاسات أزمة الخليج على الأمن العربي:

اولا: الآثار السلبية بالنسبة لطرفي الأزمة (العراق والكويت).

ثانيا: الآثار السلبية بالنسبة للدول الخليجية الأخرى.

ثالثا: تأثير الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول العربية الأخرى.

المبحث الأول

البترول العربي وعلاقته بأزمة الخليج

يعتبر البترول عاملا مؤثرا وأساسيا في السياسة العربية الدولية والأمن القومي العربي، ونظرا لحيازته على هذه الدرجة من الأهمية في مختلف أوجه الحياة العربية ونظرا لكونه عنصرا بارزا في التجارة

الدولية والتجارة الصناعية الحديثة فان إمكانية استخدامه في السياسة الخارجية ستعتمد على تدعيم وتقوية بقية العوامل المتفاعلة معه على الصعيد العربي لأنه بدون توفر عوامل مؤثرة أخرى مساندة للبترول فمن الصعب تحقيق الاهداف العربية المنشودة.

ان دعم الدول العربية المنتجة للمواد الخام وتطوير امكانياتها التفاوضية أمر ضروري لمجابهة الكتلة الصناعية الصناعية التي تتعامل معها وذلك على أسس متكافئة وشروط أفضل لحماية السعر الحقيقي للمواد الأولية وتقليص القيود الجمركية على الصادرات.

اولا : الصراع العربي والدولي على عوائد البترول:

يعتبر البترول من أهم الأسباب الرئيسية لتفجير أزمة الخليج، فكبر حجم الفوائض البترولية التي تتمتع بها الدول الخليجية أدى بالعراق الى غزو الكويت مبررا ذلك بعجزه عن توفير السيولة اللازمة والمطلوبة لسداد اقساط ديونه وتوفير متطلبات المجتمع الضرورية والخروج من الاختناقات الاقتصادية التي اصابت الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض أسعار البترول الناجم عن زيادة المعروض في الأسواق العالمية من قبل منظمة الأوبك بحوالي ٥٣ مليون طن في النصف الأول من عام ١٩٨٩ عن الحصة الرسمية المقررة من قبل الأوبك[1].

---

١ ـ الدكتور علي حافظ، أزمة الخليج واقتصاديات النفط بالوطن العربي، ندوة آثار حرب الخليج، مركز صالح كامل بجامعة الأزهر، القاهرة، مايو ١٩٩١ ص ٢

كما كان التدخل الأجنبي في المنطقة العربية الخليجية عقب الغزو من أجل تأمين البترول، فقد وجدت هذه الأزمة اهتماما عالميا على كافة المستويات وبررت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الغربية سرعة التدخل لعدة اعتبارات منها حماية مصادر البترول اذ تعتبر منطقة الخليج من أكبر المنتجين في العالم حيث بلغ الانتاج في النصف الأول من عام ١٩٨٩ حوالي ٧٧٣ مليون طن يليها الاتحاد السوفيتي ٣١٢ مليون طن وامريكا بمقدار ٢٦٦ مليون طن[١]

ولهذا فان البترول العربي الخليجي وتطورات الامدادات منه من المحددات الرئيسية للتطورات في اسواق النفط العالمية مما يؤثر بالتالي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة وعلى نمو الاقتصاد العالمي

ان أسعار البترول وما يطرأ من تغيرات تكنولوجية في مجال الطاقة من المتغيرات ذات الأهمية الخاصة للعالم العربي بالنسبة لآفاق النمو في التسعينات، فكما تتأثر البلاد البترولية بهذا العامل هناك ايضا انعكاساته على البلدان العربية غير البترولية التي استفادت من توفير فرص العمالة بنسبة يعتد بها من القوة العاملة وما ترتب على ذلك من تعاظم أهمية تحويلات العاملين كمصدر للعملات الأجنبية، فقد ترتب على انكماش العوائد النفطية في منتصف الثمانينات آثار سلبية على امكانيات التنمية والتوازن الخارجي للبلدان النفطية والبلاد العربية الأخرى.

---

١ ـ مجلة البترول والصناعة، اعداد عام ١٩٩٠

لقد أفرزت أزمة الخليج عن الدور الذي اخذته الدول المستهلكة للبترول بما لديها من أدوات للتأثير في سوق النفط سواء بواسطة التحكم في استخدام المخزون الاستراتيجي أو ترشيد الاستهلاك المحلي، فعلى الرغم من التوقعات التي تشير الى الارتفاع الكبير في أسعار البترول عقب الغزو العراقي للكويت فان المخزون الاستراتيجي من النفط لدى الشركات والدول المستهلكة قد لعب دورا بارزا في الحد من الارتفاعات المتوقعة للأسعار حيث كان حجم المخزون بالدول الصناعية عند وقوع الأزمة كبيرا بالفعل ويمكن ان يغطي مدة تتراوح ما بين ١٠٠ ـ ١٥٠ يوما وبالتالي اصبح اعادة استقرار أسواق النفط ليس من مهمة الدول المنتجة بل المستهلكة كالولايات المتحدة الأمريكية التي عرضت ما لديها من مخزون للسوق النفطية معتمدة في ذلك على دقة حساباتها حول احتمالات انهاء الحرب[1]

إن تطورات السوق العالمي للبترول تخضع للعديد من المتغيرات والعوامل التي تحركها المصالح السياسية والأمنية للعديد من القوى الدولية، وتتآكل القوة الشرائية لأسعار البترول نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية وتصديرها الى الدول البترولية وكذلك انخفاض السعر الحقيقي للبترول الخام نتيجة لتدهور قيمة الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

---

١ ـ الدكتور علي حافظ، مرجع سابق، ص ١٠

وذلك على الرغم مما تتمتع به منطقة الشرق العربي من البترول حيث تراوحت نسبة الصادرات من اجمالي تجارة العالم ما بين ٢١ ـ ٣١ ٪ كما تمثل دول الشرق العربي بين مجموعة الاوبك بالنسبة للصادرات ٧٥ ٪

وتمثل أزمة الخليج نوعاً من الصراع على موارد الطاقة فقد ارتبطت هذه الأزمة بأزمة الطاقة وكانت سببا مباشرا في تحريك الدول الغربية للتصدي للعدوان العراقي خشية ان تقع المنطقة تحت سيطرة قوة احتكارية تتحكم في هذا المورد الهام من موارد الطاقة ويؤكد ذلك بيانات الجدول التالي رقم (١٩) :

الجدول رقم (١٩)
قياس درجة التبعية البترولية للخارج في المراكز
الرأسمالية الأساسية (٪)

المؤشـــــــــر	اليابان	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة
١ ـ نصيب البترول في اجمالي استهلاك الطاقة	٨٠	٦٤	٤٧
٢ ـ نصيب الواردات البترولية في اجمالي استهلاك البترول	١٠٠	٩٨	٣٨
٣ ـ نصيب واردات البترول من الشرق الأوسط في اجمالي الواردات البترولية	٧٦	٨٤	٤٩

الدكتور رمزي زكي مأزق النظام الرأسمالي، مجلة الاهرام الاقتصادي، ١٩٨٢، ص: ٣٧

الشكل البياني رقم (١)

تطورات الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة (٥ مصادر رئيسية)، نسبة مئوية لحصة كل مصدر من ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨(*)

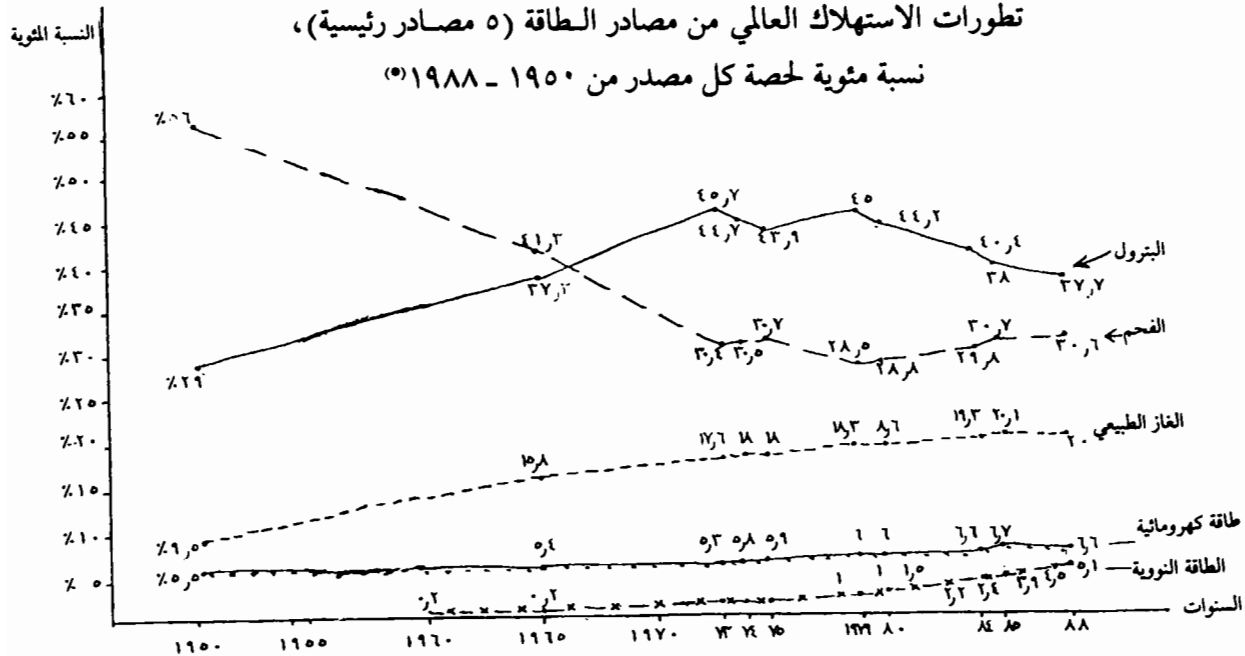

(*) المصدر: الدكتور محمد بهاء الدين، وزن البترول العربي كمصدر للطاقة، ندوة الآثار المترتبة على حرب الخليج مركز صالح كامل بجامعة الأزهر، القاهرة، ص: ٢٣

الجدول رقم (٢٠)

تطور الاحتياطي والانتاج وعمر الاحتياطي البترولي للعالم العربي(*) مقارنة بمنظمة أوابيك، والعالم «١٩٦٠ - ١٩٨٨» (الأرقام مقربة)

النسبة	١٩٦٠			١٩٧٣		
البيـــان	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
العالم العربي	١٥٥,٨	٤,٤٤	٩٠,٦	٣٢٥	١٨,٧٢	٤٧,٨
دول منظمة الأوبك	٢١٨,٠	٨,٧	٦٨,٥	٤١٧,٨	٣١,٠	٣٧,٣
نسبة العالم العربي/الأوبك	٧١,٩٪	٥١٪	—	٧٧,٧٪	٦٠,٤٪	—
اجمالي العالم	٣٠١,٠	٢٠,٨	٣٩,٤	٦٢٧,٩	٥٥,٨	٣١,٣
نسبة العالم العربي/العالم	٥١,٧٪	٢١,٣٪	—	٥١,٧٪	٣٣,٥٪	—
النسبة		١٩٧٩			١٩٨٨	
البيـــان	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
العالم العربي	٣٤١,٠	٢٢,٥	٤١,٥	٥١٨,٩	١٥,٠٣	٩٤,٥
دول منظمة الأوبك	٤٣٤,٦	٣١,٢	٣٨,٧	٦٧٦,٠	١٩,٠٥	٩٧,٢
نسبة العالم العربي/الأوبك	٧٨,٤٪	٧٢,١٪	—	٧٦,٧٪	٧٩,٩٪	—
اجمالي العالم	٦٤١,٦	٦٣,١٨	٢٨	٩٠٧,٤	٥٧,٧	٤٣,٢
نسبة العالم العربي/العالم	٥٣,١٪	٣٥,٦٪	—	٥٧,٢٪	٢٦٪	—

(أ) الاحتياطي (بليون برميل)، (ب) الانتاج (مليون ب/ي)، (جـ) معدل الاحتياطي/الانتاج (سنة)

(*) الدكتور محمد بهاء الدين وزن البترول العربي كمصدر للطاقة، ندوة مركز صالح كامل حول آثار حرب الخليج، ص: ٢٥

ثانيا: التوقعات المستقبلية لاقتصاديات النفط بعد انتهاء حرب الخليج :

لا شك ان أزمة الخليج ستؤثر بشكل مباشر وواضح على اقتصاديات النفط في المستقبل ونناقش فيما يلي أهم تلك التوقعات المحتملة :

أ ـ احتمال عودة سيطرة الشركات الأجنبية على اقتصاديات النفط:

فبعد انتهاء حرب الخليج وتحمل دول الخليج التكلفة الضخمة للحرب واصلاح ما دمرته والتي تقدر بحوالي ٤٣٨ مليار دولار منها ٢٤٠ مليار دولار تمثل خسارة الكويت، ١٢٠ مليار دولار تخص العراق في حين تبلغ خسائر السعودية ٦٤ مليار دولار ـ وذلك بناء على تقديرات خبراء جامعة جورج تاون الامريكية ـ ومع حاجة هذه الدول لأموال ضخمة لاعادة البناء واقتراض من الأسواق المالية يخشى ان تقوم شركات البترول الأجنبية بتقديم القروض اللازمة بضمان ايرادات النفط مما سيكون له آثاره السلبية على أسعاره حيث من المحتمل ان تفقد منظمة الأوبك سيطرتها على تحديد أسعار البترول بسبب صعوبة انفرادها باتخاذ القرار بعيدا عن تأثير الشركات الدولية والدول المستهلكة[1].

ب ـ استمرار المواجهة بين الدول المنتجة والدول الرأسمالية الصناعية حول هيكل الأسعار وثبات القوة الشرائية للموارد

---

١ ـ الدكتور علي حافظ، مرجع سابق، ص ١٤

النقدية البترولية وكذلك ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والغذائية المصدرة من الدول الصناعية.

جـ - تزايد المشكلات الناجمة عن التضخم المستورد الذي تزداد معدلاته في الدول الغربية والذي يؤثر بشكل فعّال على أسعار البترول وانخفاض عوائده مما يؤدي الى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لتقليص الانفاق الخدمي وسيادة جو من الركود الاقتصادي والانكماش الناجم عن تقليص حجم النفقات الحكومية في الدول العربية.

د - تأثر معدلات الطلب العالمي على البترول بالحد من استهلاك الوقود النفطي أو الزيادة في الضرائب المفروضة على استهلاك مشتقاته، ففي الكثير من الدول المستهلكة الرئيسية اتخذت اجراءات حمائية من ضرائب ورسوم استيراد على البترول ومشتقاته فاقت في بعض الأحيان الايرادات المتحققة للدول المنتجة، وبتحليل الارقام الواردة بالجدول الخاص بالنسب المئوية للضرائب المفروضة على أسعار البنزين خلال عقد الثمانينات يتضح استمرار زيادة هذه النسبة الى الضعف ففي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت النسبة من ١١,٣ ٪ عام ١٩٨٠ الى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٩ وفي كندا من ٢٤ ٪ الى ٤٣ ٪. وقد شمل الجدول ٢٢ دولة من أهم الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة يتراوح معدل الزيادة فيها من ٥ ٪ الى ١٥ ٪

وعليه ينتظر فرض المزيد من الضرائب والرسوم لترشيد استهلاك الطاقة وتجنبا لما حدث من جراء أزمة الخليج وان كانت

بعض الدول الصناعية ستسعى الى عقد اتفاقيات توريد البترول بانتظام وتكوين شركات عربية دولية لتسويق البترول ومشتقاته مما سيكون للدول المستهلكة دور في قرار الانتاج والأسعار.

هـ ـ استنزاف الموارد المالية والعوائد النفطية واستخدامها في عملية الانفاق والتسليح العسكري والتكنولوجيا العسكرية المتطورة وبناء ترسانات عسكرية تساهم في المزيد من الصراعات والنزاعات الاقليمية في المنطقة العربية، وفي هذا الصدد اوضح (كوردسمان) أحد الباحثين الغربيين ضرورة تشجيع علاقات التعاون العسكري بين الغرب ودول الخليج بما يؤدي الى زيادة الليـاقة القتالية لقواتها وليس مجرد الاكتفاء بتسويق المعدات العسكرية الباهظة الثمن والاعتماد على الاستشارات الغربية في أمور التدريب العسكري وصيانة المعدات ثم العمل مستقبلا على جذب العراق الى دائرة التعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع الغرب ودول الخليج مفسحا الطريق بذلك امام تحول العلاقة المتبادلة في وضع التنافس والصراع الى وضع التحالف.

وتحقيق المزيد من المخزون الاستراتيجي من البترول لدى الدول المستهلكة وذلك بهدف تأمين خطر انقطاع الامدادات النفطية واستقرار أسعاره والتأثير في الطلب، فبعد ان ازداد دور المخزون الاستراتيجي في أزمة الخليج تسعى الدول الصناعية الى تأمين كميات كبيرة من البترول بأسعار منخفضة

و ـ انخفاض حجم المساعدات الاقتصادية الممنوحة من قبل الدول

الجدول رقم (٢١)

النسبة المئوية للضرائب المفروضة على أسعار البنزين العالمية

خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩م (٪)

الـــدول	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ايطاليا	٦١,٤	٧٨,٢	٧٨,٢	٧٨,٧	٧٥,٩
فرنسا	٥٨,٠	٧٣.٩	٧٥,٤	٧٧,٠	٧٤,٦
الدانمارك	٥٨,٨	٧١,٠	٧٣,٨	٧٦,٢	٧٣,٠
ايرلندا	٤٨,١	٦٥,٨	٦٧,٧	٧٠,٧	٦٩,١
بلجيكا	٥٣,٣	٦٣,٨	٦٥,١	٦٥,٣	٦٥,٢
المانيا	٤٨,٧	٦١,٥	٦٢,٨	٦٤,٣	٦٥,٠
البرتغال	٦١,٤	٦٧,٦	٧١,٧	٦٨,٦	٦٥,٠
اسبانيا	٣٤,٥	٦٧,٦	٦٥,٣	٦٥,٩	٦٤,٣
بريطانيا	٤٦,٣	٦٣.٩	٦٤,١	٦٧,١	٦٣,٦
النرويج	٥١,٧	٥٧,١	٦٤,٠	٦٧,١	٦٢,٧
سويسرا	٥١,١	٦١,٣	٦٣,٢	٦٤,٧	٦٠,٧
السويد	٤١,٦	٥٧,٣	٥٩,٩	٦١,٧	٥٩,١
النمسا	٤٩,٣	٥٦,٧	٥٨,٩	٦٢,٢	٥٨,٥
اليونان	٤١,٨	٦٨,١	٦٧,٩	٦٧,٤	٥٥,٨

لوكسمبورغ	٤٣,٨	٥٣,٥	٥٥,٠	٥٧,٧	٥٤,٩
نيوزلنـدا	٢٧,٦	٣٠.٩	٤٩,٥	٥٠,٣	٥٠,٣
فنلنـدا	٣٦,١	٤٦,٧	٤٨,٥	٥٢,٤	٤٩,٠
استراليـا	١٨,٧	٤١,٠	٤٣,١	٤٧.٠	٤٨,٤
اليابـان	٣٦,٧	٤٣.٩	٤٤,٦	٤٦,٦	٤٦,٦
كنـدا	٢٤,٥	٣٣.٠	٣٦,٢	٣٩,٢	٤٢,٨
الولايات المتحدة*	١١,٣	٣٢,٧	٣٠,٨	٣١,٢	٢٩,٩

المصدر: وكالة الطاقة الدولية: أسعار الطاقة والضرائب المفروضة عليه، بما في ذلك الضرائب التي تفرضها المقاطعات والولايات الحكومية الاتحادية ١٩٩٠، نقلا عن مجلة التعاون، العدد (٢٠) ديسمبر ١٩٩٠، ص: ٢٩

* لقد تم اقتراح زيادة الضرائب المفروضة على مبيعات البنزين في اتفاقية الميزانية لعام ١٩٩١ (دولار واحد خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥).

الخليجية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض العوائد النفطية والاقتراض الخارجي لاعادة البناء مما قد يؤدي الى تحول العديد من الدول العربية المستلمة للمعونات العربية للجوء الى المؤسسات الدولية والى الحكومات الغربية وينشط دور المساعدات والمعونات في التأثير على هذه الدول.

المبحث الثاني
انعكاسات أزمة الخليج على الأمن العربي

احتلت أزمة الخليج مكانة كبيرة بين مصادر تهديد الأمن القومي العربي وأفرزت العديد من الآثار السلبية على المستوى الاقليمي، فالدول الخليجية والعربية الأخرى تأثرت كثيرا من جراء هذه الأزمة. لقد أثرت الأزمة على الأمن العربي بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

ويختص هذا المبحث برصد بعض الآثار الناجمة عن الأزمة بالنسبة للدول العربية مع التركيز على دول المنطقة الخليجية التي أضيرت من جراء هذه الأزمة:

اولا : الآثار السلبية بالنسبة لكل من العراق والكويت:

ان ما تم بناؤه وتعميره طوال سنوات طويلة باستخدام العوائد والفوائض النفطية في كل من الدولتين[1] ـ العراق والكويت ـ كان

١ ـ الدكتور أحمد يوسف الشحات، أزمة الخليج وانعكاساتها على حركة رؤوس الأموال في المنطقة، ندوة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج، مركز صالح كامل بجامعة الأزهر، مايو ١٩٩١ ـ ص ٣٩.

هدفا للتدمير في أيام قليلة، فقد تم تدمير الآلة العسكرية العراقية والتي تشير الأرقام الخاصة بالمعهد الدولي لأبحاث السلام في باريس من أن العراق أنفق على الميزانية العسكرية خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٩ نحو ٨٠ مليار دولار، كما تم تدمير المنشآت الاقتصادية والعسكرية العراقية التي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار.

وتقدر خسائر دولة الكويت بنحو ٥٠ مليار دولار بخلاف ما تعرضت له من عمليات سلب ونهب من جانب قوات الاحتلال كما تشير تقديرات اتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي الى ان خسائر النشاط الاقتصادي لكل من الدولتين وحتى منتصف فبراير ١٩٩١ تصل الى ٢٢ مليار دولار.

كما أحدث الغزو العراقي لدولة الكويت تخريبا في البنية الاجتماعية والسكانية والمؤسسات الاقتصادية المحلية ومشروعات البنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الحيوية وتجميد الممتلكات والاستثمارات الكويتية والحد من قدرة الكويت على اعادة استثماراتها الخارجية بالاضافة الى فقدان الأفراد ودائعهم داخل الدولة وكذلك اعمالهم ومصادر رزقهم وممتلكاتهم وتوقف انتاج وتصدير البترول واشتعال الحرائق في آباره ومنشآته وتوقف الكويت عن تقديم القروض والمعونات ومساعدات التنمية لسائر الدول النامية[1]

---

١ ـ للمزيد حول هذا : راجع ادارة البحوث، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

«الانعكاسات الاقتصادية للغزو العراقي للكويت» مجلة التعاون، العدد ٢٠

وقد أعادت هذه الحرب العراق الى الوراء عشرات السنين حيث دمرت البنية الأساسية وأصيبت كافة المرافق الاقتصادية والخدمية والعسكرية وحرم من ثرواته الطبيعية وأرصدته النقدية في الخارج نتيجة لتجميدها ويذكر ان القصف المتواصل على فيتنام قد أسفر عن ان أراضيه غير صالحة للزراعة فكيف الحال بالعراق وقد ألقيت فوق أراضيه كميات هائلة من القنابل والمتفجرات كما قدرت صادرات العراق اليومية قبل الأزمة من النفط الخام بحوالي ١,٨ مليون برميل تقدر بحوالي اربعين مليون دولار سيحرم منها العراق نتيجة مقاطعة الصادرات العراقية، هذا بالاضافة الى الانهيار المتواصل للدينار العراقي حيث شهدت السوق المصرفية انخفاضا حادا في سعر صرفه[1]

ثانيا : الآثار السلبية بالنسبة للدول الخليجية الأخرى:

أسفرت أزمة الخليج عن شيوع عدم الاستقرار في المنطقة الخليجية وما يستتبع ذلك من اهتزاز الثقة بالمناخ الاستثماري وتوقف العديد من الاستثمارات الجديدة في مشاريع التنمية وهروب رؤوس الأموال العربية الى خارج المنطقة محدثة أزمة سيولة اضافة الى استنزاف الموارد المالية العربية في الاستعداد العسكري وتمويل القوات المساندة والمعونات المقدمة للدول المتضررة من الحصار الاقتصادي على العراق.

---

١ ـ الدكتور محمد علي، ورقة عمل حول الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج، ندوة مركز صالح كامل مرجع سابق، ص ٦

ومن أهم الآثار الناجمة عن أزمة الخليج بالنسبة للدول الخليجية ما يلي :[1]

١ ـ آثار الأزمة على الامكانيات البترولية العربية : تسبب حريق آبار البترول الكويتية عن فقدان ٦ ملايين برميل يوميا من البترول الخام تؤدي الى تناقص حجم الاحتياطي البترولي، كما تعرضت المنشآت الكويتية البترولية للتدمير بدرجة كبيرة وتقدر تكاليف اعادة بناء تلك المنشآت حوالي ٢٠ مليار دولار، ومن ناحية العراق فقد لا تستطيع العودة الى الانتاج البترولي بمستواه الأعلى قبل عام ١٩٩٥م.

٢ ـ آثار الأزمة على الفوائض البترولية العربية : تمثلت الخسائر المالية للدول العربية ذات الفوائض البترولية في سداد تكاليف التدمير والتعمير (تكاليف الحرب وإعادة البناء) فالعراق يقدر الواردات الأساسية والحاجات التنموية وإعادة بناء ما دمرته الحرب بواقع ١٤٠ مليار دولار على مدى الأعوام الخمسة القادمة وأعلنت الكويت أنها في حاجة الى ١٠٠ مليار دولار لاعادة ما دمرته الحرب.

وخلاصة القول ان ما يقرب من ٢٥٠ مليار دولار ستوجه للاعمار والتي كان من الممكن استثمارها في العالم العربي محققة بذلك استنزاف جزء كبير من الفوائض المالية البترولية.

٣ ـ آثار الأزمة على العون المالي والانمائي للدول العربية غير

---

١ ـ الدكتور محمد بهاء الدين، وزن البترول العربي كمصدر للطاقة، مرجع سابق، ص ٥٩.

النفطية : قدمت دول خليجية كالسعودية دعما مالياً لبعض الدول العربية المتضررة من الأزمة يصل الى ٥ مليارات دولار بالاضافة الى انشاء صندوق الخليج للتنمية بالدول العربية والاسلامية برأس مال يبلغ ٥ مليارات دولار

٤ ـ زيادة النفقات العسكرية لدول الخليج العربية : أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع أسلحة حديثة قيمتها ١٨ مليار دولار لدول الخليج ، وسوف تتعاقد دول المنطقة وخاصة الخليجية منها على صفقات ضخمة لشراء الأسلحة مما يعني تدفقات عكسية ضخمة لرؤوس الأموال من هذه الدول تؤثر بدورها على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا العربي الذي عانى سابقا من زيادة حجم النفقات العسكرية تجاه الصراع الاسرائيلي وجاءت أزمة الخليج لتؤكد زيادة الانفاق العسكري الضخم لحفظ توازن القوى في المنطقة، ومن المعروف ان المديونية الخارجية لبعض الدول العربية مرجعها الأساسي سياسة الانفاق الضخم من قبل المؤسسة العسكرية، وتشير الأرقام الى التطور الكبير في الانفاق العسكري العربي الذي يحتل المكانة الأولى اذ بلغ ٣٩ مليار دولار عام ١٩٧٦ ارتفع الى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ من المنتظر زيادته في عقد التسعينات الذي سيشهد تخصيص حوالي ٢٥ ٪ من الدخل القومي لبعض الدول العربية للتسليح[١]

١ ـ نزيره الأفندي، تجارة السلاح الدوافع والنتائج، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الاهرام، العدد ٩٣، لسنة ١٩٨٨، ص ٤٠.

٥ ـ ساهمت الأزمة في ارتفاع أجور وتكاليف الشحن ورسوم التأمين على السلع الواردة للدول الخليجية ونزوح العمالة المدربة وارتفاع الأسعار المحلية وانخفاض الاحتياطيات لهذه الدول.

ثالثا : تأثير أزمة الخليج على الأوضاع الاقتصادية للدول العربية غير الخليجية :

تأثرت بقية الدول العربية غير الخليجية باحداث هذه الأزمة ونعطي مثالا لذلك مصر التي تحملت مشاكل العمالة العائدة من الخليج والتي فقدت ودائعها ووظائفها وعادت تحمل الدولة تكاليف مالية باهظة لعودتهم الى أعمالهم ببلادهم وخلق وظائف في القطاع الحكومي الذي يعاني أصلا من عمالة زائدة، وفي تقرير للبنك الدولي لعام ١٩٩٠ اورد خسائر دول الشرق الأوسط والعالم العربي، فبالنسبة لمصر أوضح التقرير انخفاض ايراداتها من العملات الأجنبية بمقدار ٣,٦ مليارات دولار موزعة كالتالي : نخفاض في التحويلات النقدية للعمالة المصرية بنحو ٢,٤ مليار دولار، وانخفاض في ايرادات قطاع السياحة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار وفي ايرادات قناة السويس بما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار اضافة الى ٥٠٠ مليون دولار ستفقدها مصر بسبب التأثير المشترك لانخفاض المساعدات الخارجية وتوقف المشروعات العربية المشتركة وفقدان ١,٢ مليون عامل مصري فرص عملهم بالخليج[1].

١ ـ البنك الدولي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠، نيويورك، خسائر دول الشرق الأوسط.

كما قدر صندوق النقد الدولي اجمالي التكاليف المباشرة على كل من الاردن ومصر وتركيا في عام ١٩٩٠ بما يتجاوز ٤ مليارات قد تصل الى ٩ مليارات دولار عام ١٩٩١ اضافة الى فقدان كثير من الدول العربية اسواقا لمنتجاتها نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق[1]

رابعا : انعكاسات الأزمة على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية العربية :

١ ـ تركت هذه الأزمة انعدام الثقة بين شعوب المنطقة العربية وتفضيلها للتدخل الأجنبي لحماية من يحتاج الى الحماية منها وهي دول الخليج على الأخص والتي تتميز بقلة عدد السكان وتراكم الثروات النفطية فيها وملكيتها لرؤوس أموال تعجز عن استثمارها في دولها وتبحث في الفرص المأمونة للاستثمار في خارج المنطقة، فقد تركت الأزمة هذا الاتجاه وأعطت لدول الخليج المبرر المشروع للتوجه بأموالها واستثماراتها نحو الغرب حيث الأمان والثقة والحفاظ على الأموال.

٢ ـ كما لم يعد النظام العربي يواجه دماراً مادياً بل الأمر أخطر من ذلك حيث اصبح يواجه ضغطا معنويا شاملا وذريعا تسربت أثاره الى الخلايا الحية من الشعوب العربية ونزعات شريرة نحو الانتقام المتبادل وانهيار للثقة والاطمئنان المتبادل بين شعوب ودول تربطها رابطة الأمة الواحدة.

---

١ ادارة البحوث والدراسات، مجلس التعاون الخليجي. الانعكاسات الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، مرجع سابق، ص ٩٦

٣ ـ كشفت الأزمة عن فشل الجهد التنموي العربي اذ اصبح العرب يدمرون بأيديهم انجازات تنميتهم بل عجزوا عن اكتشاف صيغة جماعية للتغلب على التباينات الناجمة عن توزيع مواردهم وأنه بغير الأمكان من وجهة النظر السياسية العملية ان ينفرد النظام العربي بادارة الأزمة فلم يتوقع له أي دور ذي أهمية في ادارة الأوضاع المعقدة بعد أزمة الخليج، واذا لم يتمكن هذا النظام من التأثير على مجرى الاحداث الكبيرة أو معالجة أو درء المحن التي يتعرض لها الوطن العربي فإن أحداً لن يضعه في حساباته ولن يلقى غير التحقير والازدراء لا في المجال الدولي فحسب بل من الأقطار العربية[1].

٤ ـ وقد أدى تدهور الديموقراطية العربية ورفع شعارات القومية البراقة والتخلف الثقافي العربي أدى كل ذلك الى تأييد القوى السياسية في بعض البلدان العربية للموقف العراقي تجاه غزوه الكويت والذي جنى العرب منه المرارة ولهذا فان الديموقراطية العربية لم تزل قيمة دنيا تسهل التضحية بها لحساب أهداف أخرى[2].

٥ ـ أثبتت أزمة الخليج أن الأمن لا تصنعه ترسانات الأسلحة وتجهيز أدوات التدمير والارهاب، فقد ثبت أن مفهوم الأمن يقوم على

---

١ ـ الدكتور محمد السيد السعيد، اعادة تأهيل النظام العربي فرصة للنجاح، جريدة الاهرام ١٩٩١/٥/٣١

٢ ـ وحيد عبدالمجيد، التطور الديموقراطي في العالم العربي بعد أزمة الخليج، الاهرام ١٩٩١/٥/١٧م.

ركائز متعددة من أهمها الاستقرار الاقتصادي والانضباط السياسي، كما كشفت الأزمة عن مدى هشاشة قواعد البناء العربي وتداعي أركانه، فالعرب يعيشون في فراغ أمني اقتصادي وسياسي حيث تترسخ العلاقات مع العالم الخارجي على حساب التعاون الاقتصادي والتكافل الاجتماعي العربي الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية العمل العربي المشترك.

وهكذا فقد أكدت تجربة الخليج ان قيام نظام متكامل للأمن الشامل أصبح ضرورة لحفظ كيان الأمة العربية ومنع تفككها، كما أكدت الأحداث والمتغيرات التي طرأت على العالم والأزمات العديدة التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة ضرورة تماسك الكيان العربي والتعامل الناجح مع تحديات العصر وتوفير متطلبات الأمن العربي الجماعي.

الفصل السادس
الآفاق المستقبلية للأمن العربي

يشهد العصر الحالي تحديات كبيرة للأمة العربية فرضتها تغيرات عديدة على الساحة الدولية تميزت بشمولها وعمقها فمنها ثورة الاتصالات والمعلومات والتقارب بين القوتين العظميين وإتجاه اوروبا الشرقية الى اوروبا الغربية واقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والتعاون الوثيق بين دول شرق آسيا والمشكلات الاقتصادية الملحة كمشكلة المديونية الخارجية وأزمة الغذاء وتلوث البيئة وانتشار البطالة والتضخم.

لقد أثبتت التغيرات الدولية الأخيرة ان تضارب وتناقض النظريات الاقتصادية والمذاهب والنظم المختلفة وما عاناه المجتمع الدولي ـ لا سيما العالم الثالث ـ من مشاكل تشير الى ضرورة البحث عن بدائل وتحقيق التعاون العربي، حيث أنه في الوقت الذي ترفع فيه المشروعات المتعددة الجنسيات لواء الرأسمالية المخططة فلا يعمل مشروع على الصعيد الدولي بلا استراتيجية دولية تخطط على أساس الامكانات الفعلية وطبقا لأهداف طويلة المدى، يلاحظ ان المشروعات العربية المشتركة في كافة القطاعات ينقصها عدم الجدية وحسن التخطيط.

ان الأمن الاقتصادي العربي أعمق من ان يكون عبارة عن تكتلات وتحالفات اقتصادية وسياسية وعسكرية عربية حيث لا تجدي

المسكنات وتصورات امتلاك القوة والقدرة على السيطرة من خلال مشروعات الأمن العسكري فالمطلوب علاج جذري للاوضاع العربية في ظل نظام عربي جديد ذي رؤية شاملة وواقعية تستنفر كل الطاقات العربية والاعتراف بالحقائق والمشاكل للخروج من الأزمة التي يمر بها والمحافظة على الثروة العربية من التبديد، فالتهديدات التي يتعرض لها الأمن الاقتصادي العربي في صورة تزايد الاعتماد غير المتكافىء على الخارج تفرض مع غيرها من الأخطار ضرورة الامساك بمكنات التكامل الاقتصادي[1] إن العالم العربي يفتقر إلى التكامل القومي المتمثل في التوحد مع الأهداف والمطامح القومية، وتنوع التوترات والصراعات وإتاحة الفرصة للغزو الإيديولوجي الخارجي، كما يفتقر إلى الاجماع القومي حول تحديد المصالح القومية وترتيب أولوياتها على المدى القصير والمدى البعيد.

ان قضية الاستقلال الاقتصادي والخروج من التبعية الخارجية تعتبر جوهر الأمن القومي العربي فجميع صور التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن العربي تتركز في آليات التبعية الاقتصادية حيث تعميق التجزئة واضعاف الصناعات وتفتيت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

ويهتم الأمن القومي بالتنمية الشاملة والمستقلة لحماية الانسان العربي واستفادته من ثرواته وقدراته والحفاظ عليها وخلق اقتصاد عربي صامد أمام المتغيرات الدولية ـ الاقتصادية والسياسية ـ

١ ـ لطفي الخولي، الظاهرة الخليجية في نظام عربي جديد، جريدة الاهرام ١٩٩١/٧/٢٥

والتحديات الأجنبية هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في ازدهار الأمن القومي العربي فقد ثبت من الناحية العملية تعثر هذه المؤسسات والتي منها السوق العربية المشتركة والمشروعات العربية المشتركة واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

المبحث الأول
التنمية العربية المستقلة

اولا: دبلوماسية التنمية العربية:

تدور أهداف السياسة الخارجية لأي دولة حول حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن القومي بأبعاده المختلفة وصيانة استقلاليتها وضمان حرية حركتها في المجاليين الداخلي والخارجي علاوة على حماية الأنماط القيمية والنظم السياسية والاجتماعية والمكاسب المادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع[1]

وهكذا فلم تعد الدبلوماسية تنصب على مجال العمل السياسي بل ظهرت في الآونة الأخيرة ما يعرف باسم دبلوماسية التنمية والتي اصبح من واجبها متابعة الأحوال والتطورات الاقتصادية في العالم، ويتزايد اهتمام الدول العربية في فترة التسعينات بالقضايا ذات

---

١ ـ الدكتور حسنين توفيق، السياسة الخارجية والسياسة الشرعية في الدول النامية مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، العدد ٨٦ لسنة ١٩٨٦ · القاهرة، ص ص ٣٨ ـ ٣٩

الطابع الاقتصادي في سياستها الخارجية، فالتنمية الاقتصادية قضية ملحة تمثل مدخلا لعلاج الكثير من المشكلات، كما يتزايد اهتمام هذه الدول بقضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحوار بين الشمال والجنوب ومؤتمرات التنمية والمنظمات المالية والتجارية الدولية.

ان غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان يرهن ارادة المجتمع بأكمله لصالح القوة أو القوى الدولية التي تملك القدرة على المنح أو المنع ومما لا شك فيه أن إتمام عملية التنمية العربية لا يكون إلّا من خلال التضامن العربي الجماعي.

وتتطلب عملية التنمية في البلدان العربية تحقيق الأمن والاستقرار اللذين يمثلان طرفي المثلث وتمثل التنمية طرفه الثالث، فالأمن يؤدي الى الاستقرار الداخلي والخارجي، والاستقرار لابد وان يؤدي الى توافر المناخ المناسب للتنمية كما يمثل عامل الولاء والانتماء أهمية خاصة في تحقيق التنمية المتوازنة وحماية المصالح الوطنية والحرص عليها في ظل التحديات الخارجية التي تتعرض لها الدول العربية ففي مصر تسعى برامج التخصيص الى توسيع نطاق الملكية حفاظا على التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي الذي تتميز به والذي يعتبر عامل جذب للاستثمارات والتنمية المستقرة، بالاضافة الى ضرورة ارتباط بيع المشروعات ببرنامج الاصلاح الشامل بكل مفرداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل القيم الانسانية التي يسعى المجتمع الى ترسيخها والحفاظ عليها.

ونظراً لأهمية المصالح الاقتصادية التي تمس حياة الشعوب فقد اصبحت ذات أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل المجتمعات وفي سعيها السياسي لخدمة مصالحها الاقتصادية والمحافظة عليها في عصر لم يعد للنزاعات العسكرية أي دور أو نتائج مضمونة فقد لجأت الدول المتجاورة الى الدخول في تكتلات اقتصادية والتي من أنجحها السوق الأوروبية المشتركة وبعض التجمعات الاقتصادية العربية.

وتعتبر هذه التكتلات انعكاسا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض حيث لا يمكن لأي منها ادارة سياستها الاقتصادية. بمعزل عن سياسات الدول الأخرى[1]

وتعاني عملية التنمية في الدول العربية من نقص في التمويل المحلي مما أدى الى استخدام السياسة الخارجية من أجل المساهمة في تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية فالقروض والمعونات لم تعد مسائل ذات طابع اقتصادي مالي بل لها جوانبها السياسية التي تعد الفيصل النهائي في الحصول على قروض او معونة من دولة معينة، ومن ثم فالسياسة الخارجية النشطة للدولة تستطيع ان تحصل على القروض بشروط ميسرة من أكثر من مصدر سواء كان ذلك نتيجة لسعي بعض الدول الأخرى الى كسب وضمان هذه الدولة صاحبة

---

١ ـ الدكتور اسامة جعفر فقيه، السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ والمصالح الاقتصادية العربية، مجلة التعاون، مجلس التعاون الخليجي، العدد ١٧ لسنة ١٩٩٠، الرياض ص ٨١ ـ ٨٢.

السياسة الخارجية النشطة أو لنجاح السياسة الخارجية للدولة في تنويع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى والمساومة بنجاح مع الدول الكبرى للحصول على هذه الموارد الخارجية بأفضل شروط ممكنة من وجهة نظر الدول المتلقية للموارد الخارجية

ولا يخفي ان ممارسة دور استقلالي نشط قد يخلق بعض الضغوط والقيود على النظام من قبل بعض القوى الكبرى التي ترى في ذلك تهديدا لمصالحها، كما أن العلاقة بين الرغبة في القيام بدور استقلالي نشط وبين الحاجة الى القروض والمعونات الخارجية لتحقيق التنمية ليست إيجابية فكلما زادت الحاجة إلى القروض والمعونات قلت درجة الاستقلالية وحرية الحركة التي يتمتع بها النظام السياسي وذلك بسبب الشروط والقيود التي تفرضها الدول المقدمة للقروض والتي تمثل في النهاية حدودا على حرية الحركة.[1]

ومن الأخطاء الاستراتيجية المصاحبة لمناهج التنمية السائدة اليوم في العالم العربي الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية حتى اصبح لفظ المساعدة قرينا لا ينفك عن مصطلح العالم العربي فلا

---

١ ـ اسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ ص ١١٠، نقلا عن الدكتور حسنين توفيق ابراهيم، السياسة الخارجية والسياسة الشرعية، مرجع سابق ص ٤٥، وللمزيد راجع: كمال حسن علي، البعد الاقتصادي في سياسة مصر الخارجية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٩٥، السنة ١٩٨٤ ص ١٤

يذكر احدهما في معزل عن الآخر، وأخطاء المساعدات تجمعها ثلاثة عوامل هي :[1]

أ ـ الخطأ السياسي لأنها ـ المعونات ـ تكرس لتبعية وإلغاء الذات ومن أمثلة ذلك تعطيل تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في السودان عام ١٩٨٤ مقابل اطلاق سراح ١٦٠ مليون دولار كمعونات كانت مقررة من الولايات المتحدة الأمريكية كمساعدة للسودان ولكنها رهنت هوية البلاد الحضارية مقابل ذلك الثمن البخس.

ب ـ من الخطأ الاقتصادي : ان المساعدات عادة ما تكون لقيمات مبعثرة يستمرئها القادة وتعفيهم عن التخطيط وعن مشاق البحث عن البدائل الحالية ويتحول الجهاز الحكومي كليا او جزئيا الى أجهزة لادارة المعونات.

جـ ـ ونتيجة لما تقدم وادراكاً من ان المعونات بطبيعتها تؤدي الى تهميش الانتاج الريفي البسيط الذي ان انجز فيه تحسيناً وتطويراً لبلغ درجة الكفاية على الأقل ولأجل ذلك يهجر الفلاحون مزارعهم والحرفيون الريفيون ورشهم.

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي تتطلب حشد الموارد المحلية الممكنة والضائعة وتعبئتها وتتمثل في مكافحة الاستهلاك الترفي في القطاعين العام والخاص وضبط السياسة التجارية الخارجية العربية التي تعتبر المصدر الرئيسي للديون الخارجية ـ من خلال ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وترشيد استخدام

١ ـ الدكتور ابراهيم البشير، العلاقات الدولية. . ، مرجع سابق، ص ٢٣٨

موارد النقد الأجنبي والتوسع في أسلوب الصفقات المتكافئة واتفاقيات التجارة والدفع الثنائية وعودة الرقابة على القطاع الخارجي تفاديا لتدهور سعر الصرف للعملة الوطنية[1]

ثانيا : التنمية العربية وتحقيق الأمن العربي :

ان الأمن العربي تعبير عن حق التنمية المستقلة وبناء الذات فالتخلف والتبعية مصدران خصبان لاختراق حاجز الأمن ايا كانت قوته، ومن هنا فان التنمية العربية الشاملة والمستقلة النابعة من التكامل بين دول العالم العربي تمثل المناعة الذاتية غير العسكرية للأمن القومي العربي.[2].

ان الوحدة العربية ـ اليوم ـ مشروع حضاري قائم على الاستقلالية والتقدم وإلغاء التبعية، وهذه أمور ليس في إمكان أي دولة تحقيقها بمفردها، بل ان الوحدة العربية هي الشرط اللازم لانجاز تنمية شاملة ومتكاملة ولتحقيق الأمن القومي العربي لكل الدول العربية في شتى مجالات الحياة[3].

---

١ ـ الدكتور رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٧٣.

٢ ـ الدكتور محمد مصالحة، مسألة الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، يناير ١٩٨٤ نقلا عن الدكتور حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٧٧

٣ ـ الدكتور عفيف البوني، الوحدة العربية تأصيل للهوية الحضارية، مجلة شؤون عربية سبتمبر ١٩٨٥ . نقلا عن الدكتور حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٧٨

ويكمن ضمان الأمن القومي العربي بصورة مطلقة في قيام الدول العربية الموحدة بكافة مؤسساتها الدستورية والسياسية والعسكرية والاقتصادية الى غير ذلك مما يعني وحدة صنع القرار في جميع المجالات وتوظيف طاقات الأمة العربية بالشكل الذي يجعلها محصنة ضد الأخطار الخارجية[١]

وتحقيقا لهذه الأهداف لابد من اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات والتي تعرف بانها نسق اقتصادي اجتماعي سياسي متكامل والتي تتحقق من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد والثورة الزراعية والتصنيع الزراعي واستخدام التكنولوجيا الملائمة بالاضافة الى ضرورة التعاون والترابط العربي ودعم التبادل وقيام التجمعات الاقتصادية العربية لاحداث قوة تفاوضية امام قوى وتكتلات اقتصادية مختلفة

وتعتبر أزمة التنمية العربية أزمة فكر تنموي تمثلت في الدور الذي لعبته القيادات العربية في تكريس علاقة هذا الفكر بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وان الوقوف عند مجرد اشباع الحاجات الأساسية وانجاز مظهر من مظاهر التحديث يدعم مفهوم التنمية كمظهر من مظاهر الهبة والعطية ويعزلها عن طبيعتها كواجب وحق فالواقع العربي بمتغيراته العديدة يتناقض في توجهه مع طبيعة أزمة

---

١٠ ـ الدكتور رفعت سيد احمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان، شؤون عربية، يناير ١٩٨٤ نقلا عن الدكتور حسنين توفيق، ص ٧٩

التخلف بداخله[1] وتتطلب التنمية العربية اعادة صياغة الأولويات في أنماط الانفاق التنموي، فاذا كانت الدول العربية البترولية قد استكملت البنى الأساسية فان من الطبيعي ان تتركز الاستثمارات التنموية في تطوير الانسان المعاصر واعداد الكفاءات البشرية حتى تتمكن هذه الدول من المحافظة على هويتها وأصالتها والتحرر من التبعية الاقتصادية والفكرية، لقد انهكت الحروب والقلاقل الموارد البشرية والمادية وزادت أزمة المديونية تفاقما من ناحية وتهددت الأصول المالية العربية المستثمرة في الخارج بسبب الظروف المفتعلة التي تستهدف استنزاف هذه الموارد من ناحية أخرى[2].

ان المرحلة الحالية التي تمر بها العوائد النفطية وانخفاضها أتاحت الفرصة لامكانية الترشيد والتوجهات العقلانية وتصحيح المسيرة الانمائية والحد من الانفاق الاستهلاكي المظهري ووقف انشاء المشاريع التي ليست لها جدوى اقتصادية وتحقيق التوازن بين المسئولية الدولية والتضحيات الوطنية وتعزيز الانتاج المحلي وتغيير دور المال العربي ليمارس وظيفته في تحريك الانتعاش الاقتصادي وتعزيز التنمية والتكامل في العالم العربي وتحويل الموارد المالية الى قاعدة انتاجية متطورة.[3]

---

١ ـ اسحق يعقوب، ندوة توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، ربيع ١٩٨٩، ص ٣٢٨

٢ ـ صفاء جمال، أسعار البترول والمديونية، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ٨٦، ص٩٤

٣ ـ الدكتور مدحت حسين، التنمية بالمشروعات الصغيرة، الاهرام، ١٩٩٠

واذا كانت العديد من الدول العربية تعاني نقصا في التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الانتاجية الضخمة، فان التنمية الاقتصادية تقوم على المشروعات الصغيرة أسوة بما اتبعته اليابان في بداية نهضتها الصناعية اذ بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بها حوالي سبعة ملايين منشأة تمثل ١٩٪ من جملة المنشآت العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية ويعمل بها ٨٠٪ من اجمالي العاملين وتساهم بنسبة ٥٢ ٪ من الصادرات الصناعية و٨٠ ٪ من تجارة التجزئة، وتدعيما للمشروعات الصغيرة اليابانية تمنح الحكومة العديد من المزايا[1] حيث الاعفاء الضريبي والرسوم وتوفير الامكانات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال، ومن أكثر الأنظمة نجاحا في تشجيع المشروعات ـ اليابان ـ هو نظام الشركات التعاونية المملوكة بالكامل لأصحاب المشروعات الصغيرة وتعمل في شراء الخامات ومستلزمات الانتاج وفي مجال تسويق

١ ـ تتوافر لدى الدول العربية المقومات والامكانات التي يمكن ان تحقق التنمية الشاملة ولديها العنصر البشري الذي يمثل محور الارتكاز في عملية التنمية وتبلغ القوى العاملة الحالية ٦٥ مليون عامل مع توفر الأراضي القابلة للزراعة والتي تقدر بنحو ٣٠٠ مليون فدان يصل معدل الاستغلال فيها الى ٢٥ ٪ فقط بالاضافة الى الثروة الرعوية والمعدنية حيث يستحوذ العرب على نصف الاحتياطي العالمي من البترول والفوائض والاستثمارات الخارجية.
ـ الدكتور علي لطفي، العالم العربي في مواجهة تحديات التسعينات، جريدة الاهرام، ١٩٩٠/٤/٨

المنتجات والتوزيع والنقل ولا تتدخل الحكومة في هذه التعاونيات بأي وجه من الوجوه.

وتعاني هذه التجربة ـ المشروعات الصغيرة ـ في مصر من العديد من القوانين والموافقات والتراخيص مما يهدد كيانها وبقاءها بالاضافة الى عدم توافر البنية الأساسية بل تنمو هذه المشروعات في تجمعات عشوائية، ثم القيود المالية الناجمة عن عدم توافر الاموال فأصحاب هذه المشروعات يعتمدون على مدخراتهم ومدخرات ذويهم دون اللجوء الى البنوك حيث ارتفاع تكلفة الاقتراض وبطء اتخاذ القرار الائتماني والضمانات المطلوبة والاجراءات القانونية الكثيرة.

ومن معوقات التنمية العربية الاهتمام المتزايد بالقطاع العام وإهمال القطاع الخاص ففي مصر ـ مثلا ـ يمثل القطاع العام ٧٠ ٪ من مجموع الاستثمارات، ٨٠ ٪ من تجارة مصر الخارجية، ٩٠ ٪ من النظام المصرفي والتأمين، ٦٠ ٪ من القيمة المضافة في القطاع الصناعي وقد تسبب في تضييق الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص.

ويرى بعض الباحثين ان القدرات العلمية والتكولوجية ذات أثر هام على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العربية وان الصراعات والأزمات انما تنشأ عن تردي أحوال التنمية الشاملة، كما ان القدرات التكنولوجية وسبل بنائها وتنميتها تعتبر سندا جديدا لقوى الأمن العربي استنادا لمفاهيم المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية التي تقوم على أساس ان التحكم في الموارد الحيوية والقدرة على استغلالها وادارتها يعتبر من عوامل نجاح الأمن، كما ان التنمية جوهر الأمن حيث

يشكل الفقر والتخلف غليانا وتوترا لدى الشعوب المتطلعة للتقدم، فالتنمية هي السبيل لاستقرار الأمن في المجتمعات حيث انه كلما إتسع إطار التنمية تطور تبعا لذلك وتعاظم الأمن وبقدر تنظيم الوطن لموارده الطبيعية والبشرية والمادية يتحقق ما يصبو إليه من توطين أمنه وصيانته من التهديدات التي قد يتعرض لها[1]

لقد حرصت الرأسمالية العالمية على إبقاء الدول العربية في حالة حصار من خلال إفرازات أزمات الديون الخارجية وعلاقات التبادل اللامتكافىء وحصار محاولات التصنيع وتوغل الشركات المتعددة الجنسيات والوقوع في أخطاء التنمية حيث أدى الوصول والرقي بمستوى المعيشة المرتفع في الدول الرأسمالية إلى اتباع نماذج فاشلة للتصنيع والاعتماد على التمويل الخارجي، كما تضمن المنهج التنموي الذي سارت عليه الدول العربية في العقود الماضية العديد من السمات البعيدة عن نمط التنمية المستقلة بل كان نمطا تابعا ومشوها، فالتنمية المستقلة ليست في الحقيقة عملية اقتصادية بحتة بل هي عملية حضارية شاملة يمثل الجانب الاقتصادي فيها احد الأعمدة التي تقوم عليها.

المبحث الثاني

اقامة نظام اقتصادي عربي جديد دعامة أساسية للأمن العربي

تقبل المنطقة العربية على إقامة نظام اقتصادي عربي جديد

---

١ ـ الدكتور احمد نعيم، استراتيجيات القدرة التكنولوجية لدعم الأمن القومي في الوطن العربي.

كدعامة أساسية للأمن القومي العربي يعمل على تطوير الهياكل الاقتصادية ويتبنى سياسات انمائية تكفل ازدهار الاقتصاد العربي ورفاهية شعوبه في إطار متعدد الأطراف لرأب الصدع في العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي أحدثته أزمة الخليج .

أولا : النظام الاقتصادي العربي واتجاهات الاستثمار في التسعينات :

ان قضية التكامل الاقتصادي العربي أو اقامة نظام اقتصادي عربي جديد سوف يكون لها انعكاساتها على حركة رؤوس الأموال العربية في المنطقة وتغير اتجاهات الاستثمار العربي في التسعينات وتحول جانب من هذه الفوائض للاستثمار داخل نطاق الوطن العربي .

فبينما يبلغ حجم الاستثمارات العربية في الخارج حوالي ٧٠٠ مليار دولار لا يتجاوز هذا الرقم داخل الوطن العربي ١٧٠ مليار ـ تمثل نسبة ٢٤ ٪ مما يعني تدهورا أو تباطؤا في العلاقات الاقتصادية العربية ، وتعتبر المشروعات العربية المشتركة أحد أهم الأنشطة اللازمة لتحديد انتقال عناصر الانتاج داخل العالم العربي باعتبار ذلك ركيزة أساسية لقيام السوق العربية المشتركة

وبدراسة تطور المشروعات العربية المشتركة خلال عقد الثمانينات[1] لم تتضح الزيادة المنتظرة في حجم رؤوس أموال هذه المشروعات وإن كانت قد تضاعفت اعداد هذه المشروعات من ٤٢٧

---

١ ـ الجدول رقم (١٥).

مشروعا عام ١٩٨١ الى ٨٣٠ مشروعا عام ١٩٨٦ في حين بلغت الزيادة في حجم رؤوس الأموال ٢ , ٤ مليار دولار خلال هذه الفترة، أي زادت من ٥ , ٣١مليارا الى ٧ , ٣٥ مليار على الرغم من ان اجمالي حجم الاستثمارات المستهدفة لخطط وبرامج التنمية للدول العربية ٣٤٠ مليار دولار.

ويتركز معظم المشروعات الصناعية المشتركة في منطقة الخليج (٥ , ٦٦ ٪ من اجمالي رؤوس الأموال) يخص البحرين منها ١١ مشروعا تزيد رؤوس أموالها على ٢ , ١ مليار دولار أي ما يساوي مجموع رأس مال ٢٨ مشروعا مشتركا في الأردن والسودان.

وعلى الرغم من تزايد دور القطاع الخاص في مجال تطوير المشروعات العربية المشتركة حيث كثرة عدد هذه المشروعات إلا انها من ذات الفئات المنخفضة من رأس المال ولا تمثل المشروعات العربية الصناعية المشتركة المستوى المطلوب ولا تمثل استثماراتها إلا نسبة ضئيلة من حجم الأموال المستثمرة في الدول الصناعية تصل الى ٢ , ٢ ٪ عام ١٩٨٦[1]

---

١ ـ الدكتور محمد بهاء الدين، وزن البترول العربي كمصدر للطاقة، مرجع سابق، ص ٥٦.

الجدول رقم (٢٢)

تطور المشروعات العربية المشتركة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦(*)

(مليار دولار)

البيان	عام ١٩٨١		عام ١٩٨٦	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
الصناعة الاستخراجية	١٤	٢,١٨	٨٢	٢,١٣
الصناعة التحويلية	١٣٤	٩,٠٧	١٩٢	١٠,٩٦
الزراعة	٢٠	١,٠٢	٦٩	٢,٢٣
تمويل المشروعات والتأمين والمصارف	١٥٥	٩,٩٠	٢٧٨	١٤,٥٤
الفنادق والسياحة	٣٥	٠,٣٠	٦٠	١,٠٥
النقل والمواصلات	٩	٧,٨٤	٤٦	٣,٦٠
البناء والتشييد	٢٧	١,٠٠	٥٧	٠,٦٩
الخدمات	٣٣	٠.٢٣	٤٦	٠,٤٢
الاجمالي	٤٢٧	٣١,٥٤	٨٣٠	٣٥,٧٢

ثانيا : مقومات نجاح النظام الاقتصادي العربي الجديد :

يقترح الباحث مجموعة من مقومات نجاح النظام الاقتصادي العربي الجديد تتركز حول تشجيع وتنمية الاستثمار العربي والتعاون الاقتصادي في مجال المشروعات العربية المشتركة وتتركز هذه المقترحات فيما يلي :

---

* الدكتور محمد بهاء الدين، وزن البترول العربي كمصدر للطاقة، مرجع سابق، ص ٥٥.

١ ـ تظهر أهمية العوامل الموضوعية والنفسية التي تشجع على مناخ الاستثمار في العالم العربي والتي من أبرزها سيطرة القطاع العام ـ في كثير من الدول العربية ـ على القطاعات الحيوية مما يؤدي الى تضييق الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص ووجود علاقة وثيقة بين سيطرة القطاع العام وانتشار القيود والاجراءات البيروقراطية كقوانين العمل والضرائب والنظام القضائي التي تعتبر من بين المؤثرات القوية في المجالات الاستثمارية وهذا يتطلب تحرير القطاع العام ومنح القطاع الخاص الكثير من الفرص والامتيازات لينافس القطاع العام.

٢ ـ لا يمكن تصور الاصلاح الاقتصادي دون ان يقترن ذلك باصلاح سياسي يؤدي الى تقوية المؤسسات الدستورية ودعم المشاركة الشعبية وإزالة الازدواجية في النظام القضائي وإحكام العملية التشريعية، فالمحافظة على قيمة الفوائض المالية المتراكمة يتطلب تحقيق الاستخدام الأمثل والمحافظة عليها سواء في موطنها الأصلي أو في دول العجز العربية[1].

لقد أتاحت الفوائض النفطية للعديد من الاقتصادات العربية العيش في مستوى أكبر كثيرا مما تتيحه طاقتها الانتاجية الحقيقية وخلفت كيانا عربيا يفتقد مقومات التوازن فهناك انفصام القوة الاقتصادية عن القوة العسكرية والثقافية والبشرية واستمرار عجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية البترولية مما

١ ـ الدكتور سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، دار الشروق القاهرة ١٩٩١ . ص ٧٥

قد يؤدي بها الى فرض الضرائب أو استنزاف المزيد من البترول لتمويل المستوى المرتفع من الانفاق العام.

٣ ـ وعن المشروعات العربية المشتركة ـ في مجال الصناعات التحويلية ـ فقد غلبت بينها المشروعات العربية الدولية على حسابات المشروعات العربية العربية والمشروعات الثنائية على حساب الجماعية ولم تتناسب رؤوس أموالها مع أغراضها الواسعة واحتلت نسباً متواضعة سواء بالمقارنة مع الاستثمارات خارج العالم العربي أو بالاستثمارات القطرية في الصناعة التحويلية ولم تتمتع بالتمويل الصناعي الذي تقدمه صناديق التنمية العربية، ولم تنشأ في إطار إنمائي متكامل، ولم تتجه إلى الاستيعاب الواسع لرؤوس الأموال الخاصة المتاحة للاستثمار[1].

أما المشروعات الزراعية فلم تحظ بالقدر الكافي من التمويل والعناية على الرغم من ان العالم العربي يمتلك مقومات الانتاج الزراعي والغذائي حيث تتنوع تضاريسه وكثرة أراضيه القابلة للزراعة والتي لم تستغل الى الآن بالاضافة الى الخصائص المناخية المشابهة تماما للمناطق الامريكية والاسترالية التي تجود بانتاج السلع الزراعية الغذائية[2].

٤ ـ إعادة النظر في الهيكل الجغرافي والتوزيع الكمي والنوعي للاستثمارات العربية الخارجية والتركيز على المشاريع

١ ـ الدكتور طه عبدالعليم، التكامل الاقتصادي والتجمعات الاقليمية العربية، الاهرام ١٩٨٩/١٢/١

٢ ـ الدكتور حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، سبتمبر ١٩٨٤، ص ٦٧

الاستثمارية التي تحدث نموا اقتصاديا واجتماعيا مع تحقيق ربحية مناسبة للمستثمرين مع التركيز على المشروعات الزراعية والمنتجات الصناعية، وكذلك توفير الأمن والاستقرار والمناخ الاستثماري الجيد في الدول العربية المستضيفة لهذه المشروعات بعيدا عن الهياكل السياسية والاقتصادية مع اعداد دراسات الجدوى لمختلف المشروعات والبعد عن صور المضاربة غير المشروعة والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في اقامة صناعات معينة مما يسهم في تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين مستواه مع التحول من استراتيجية التصنيع الاحلالي الى التصنيع التصديري والاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق العالمية والتخلص من القيود الناشئة عن ضيق السوق المحلية عن طريق تحرير التجارة والتصدي للحماية الجديدة وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الخارج.

٥ ـ استكمال الطوابق الأولى للثورة الصناعية التكنولوجية في العالم العربي وادارة الصراعات الاقليمية على أساس تجنب حروب استنزاف تبدد الجهد العربي الواجب حشده في اتجاه بناء القوة الاقتصادية العربية ـ المكون الرئيسي لحماية الأمن القومي العربي في عالم المستقبل ـ فالقوة الذاتية العربية بكل صورها تمكن من تسوية الصراعات الاقليمية العربية وتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في ادارة العلاقات العربية الدولية.

٦ ـ الاستثمار في مجال الصناعات الحربية: ان بناء القوة العسكرية العربية يتطلب سياسة عربية للتسليح تقوم على أساس صناعة

سلاح عربي واستيراد التكنولوجيا المتطورة بأفضل الشروط وتكامل التدريب وتبادل الخبراء.

٧ ـ بسط السيادة العربية فوق أنشطة المؤسسات متعددة الجنسيات ومن ثم يزداد تأثير مواقفها التفاوضية قوة ويتصل بسط الدول العربية نفوذها على تلك المؤسسات بمنهج الامتيازات الاستثمارية واستغلال مصادر الطاقة والمواد الخام وفرض تنظيم قانوني لصالح العمالة المحلية

ومن الناحية العملية هناك بعض عوامل الضعف التفاوضي الأكثر شيوعا منها ظاهرة التقلبات وغياب الاستقرار اللازم للانتاج التنموي إضافة الى الضعف الاداري والقانوني للكوادر الوطنية وانكشاف الأنشطة السياسية الوطنية التي يسهل اختراقها من خلال تقديم الرشاوى والمقاطعات الاقتصادية.

٨ ـ ان تقوم المشروعات العربية المشتركة ضمن إطار عام لخطة تنموية عربية شاملة وحقيقية والانتقال من مدخل المشروعات القابضة الى المشروعات الانتاجية التي يتم توزيع نشاطها بين الدول المشاركة وتتم ادارتها على أسس اقتصادية بعيدة عن الاعتبارات السياسية وتخطيط أرباحها على أساس العائد الاجتماعي وليس من أجل الربح.

المبحث الثالث

التعاون الاقتصادي العربي وتدعيم الأمن العربي

أصبح من الصعب اليوم على دولة بمفردها تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والتطور الاجتماعي السريع، فالامكانيات

الذاتية لا يمكن بمفردها ان تحقق تقدما بدون التكتلات الاقليمية، وتسعى الدول العربية الى تطور التكتلات الاقتصادية بهدف الوقوف امام التكتلات الدولية التي تفرض على العرب تحديات من نوع جديد كما تسعى لتحقيق عدة اعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية

اولا : أهمية التجمعات الاقتصادية العربية :

لقد ظهرت هذه التجمعات الاقتصادية نتيجة التحولات التي حدثت في النظام العربي على المستوى الفكري والاجتماعي والقيمي وتبني أغلب النظم العربية سياسات انفتاحية في المجال الاقتصادي لتساهم في تحقيق التعاون الاقتصادي الذي يحقق بدوره الوحدة السياسية، فالارادة السياسية أساس انجاز التعاون الاقتصادي وان القرارات الاقتصادية لابد وأن يكون لها مردود سياسي واضح .

والجدير بالذكر ان الدول العربية تتمتع بوفرة عوامل نجاح هذه التجمعات حيث الرغبة السياسية والتجانس بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتقارب مستوى التطور، وان كانت الوحدة العربية قد اصطدمت بالعديد من المعوقات التي تمثلت في تناقض المصالح

وتواجه الوحدة العربية مجموعة من المعوقات الخارجية من بينها موقف اسرائيل والقوتين العظميين وممارسات الصهيونية في العالم العربي، ومن منظور الاستراتيجية الصهيونية التي تعبر عنها النوايا الصهيونية في تقسيم العالم العربي الى دويلات طائفية وعرقية تشكل

الحزام الأمني لدويلة اسرائيل ومن هنا تلتقي ظاهرة الاستيطان مع الأهداف الاستراتيجية للامبريالية والصهيونية[1]

وتتم القرارات الاقتصادية من خلال المصلحة الاقتصادية العربية العليا مع توجيه الموارد العربية نحو التنمية الشاملة والمستقلة، ويساهم التكامل الاقتصادي العربي في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وتقسيم عمل دولي أكثر تكافؤا وتحقيق السيادة الوطنية إذ ان ادارة الاقتصاد الوطني تعتبر أهم الخصائص الأساسية لهذه السيادة وان الارادة السياسية تعتبر العنصر الجوهري في تحقيق هذا التكامل.

ويجب على الأمة العربية ان تستفيد من التجارب التكاملية في دول شرق آسيا «الصين واليابان وكوريا» التي ينتظر لها مستقبلا التأثير والقيادة للحضارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، ان هذا التكتل الاستراتيجي يستهلك من البترول العربي أكثر مما تستهلكه اوروبا بالاضافة الى البعد السياسي حيث يمكن الاستفادة منها في دعم القضية الفلسطينية لأن هذه القوة غير ملتزمة تاريخيا ومصلحيا بالفكرة الصهيونية.

وفي الوقت الذي يتم فيه صياغة نظام للأمن الأوروبي يغطي اوروبا الشرقية والتقارب بين طرفي اوروبا والأخذ في الاعتبار المتطلبات الأمنية للقارة الأوروبية الموحدة لم نجد نظاما للأمن العربي على هذا النمط، فحلف الاطلنطي يسعى الى بنية من شأنها ضمان

١ ـ الدكتور عبدالمالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة الكويت، ١٩٨٣، الملحق رقم ٢

الأمن لجميع الدول على قدم المساواة من خلال نسيج مترابط لا يشمل المشاكل العسكرية وحدها بل يتناول المسائل السكانية والبيئية والطاقة وتوزيع الثروة ومن هنا ستقوم منظمة سيكون ـ دائما ـ لازما من أجل متطلبات التوازن والاستقرار في اوروبا والكف عن تهديدات الأمن.

ان البنية الأوروبية الموحدة لا يمكن ان تنشأ الا من خلال عمليات تمر بمراحل متتالية ومتوازنة كما ان المظلة الكبرى التي قد تبنى تحتها اوروبا الجديدة تتشكل من المنظمات القائمة مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس اوروبا وحلف الاطلنطي

ثانيا: وسائل تنمية التعاون الاقتصادي العربي:

١ ـ تنشيط التعاون التجاري العربي: لوحظ على التجارة العربية انها تمثل نسبة ضئيلة اذا قورنت بحجم النشاط التجاري العربي مع العالم الخارجي الذي يبلغ حوالي ١٠٠ مليار دولار سنويا بينما حجم التعامل بين الدول العربية لا يتعدى ٧ مليارات دولار تمثل نسبة ٧ ٪ مما يتطلب تدعيم دور السوق العربية المشتركة أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة بحيث تتم المبادلات التجارية بصورة مطلقة دون قيود كمية او ادارية أو رسوم جمركية.

كما يجب التحرر التدريجي لعملية تبادل المنتجات وانتقال رأس المال والقوى العاملة وتنمية الاستثمارات الزراعية على مستوى الوطن العربي والاخذ بتجارب الآخرين التي تمكنت من التحول من مجموعة مستوردة للمواد الغذائية الى طليعة الدول

المصدرة من خلال توفير الدعم المالي وفرض سياسة للحماية تقوم على زيادة الرسوم الجمركية والضريبية بالنسبة للمنتجات المنافسة وتشكيل اتحادات منتجين للحماية من جشع الوسطاء الدوليين والاتفاق حول مجموعة من المبادىء للتعامل مع الشركات دولية النشاط التي هددت الاستقلال السياسي والاقتصادي للعديد من البلدان النامية.

٢ ـ المطالبة بتعديل مشروع التبادل الدولي لصالح دول الجنوب، فالواردات العربية من الدول النامية تصل الى ١٦,٤ ٪ من اجمالي الواردات العربية عام ١٩٨٥، وتمثل الصادرات العربية ٢١,٦ ٪ للدول النامية في نفس العام وزيادة في تدعيم العلاقات بين مجموعة الدول النامية يجب التغلب على مخاطر المعاملات التجارية الآجلة ذات الشروط الباهظة والمكلفة لاقتصاديات الدول النامية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة[1]

ليس ذلك فحسب بل يجب تنمية سياسة تنويع الصادرات العربية باعتبارها عنصرا جوهريا في استراتيجية التنمية في الأجل الطويل مع التركيز على زيادة حجم السلع المصنعة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، فقد شهدت فترة الثمانينات انخفاضا في معدل نمو السلع المصنعة المصدرة من الدول النامية

١ ـ التقرير الاستراتيجي لمؤسسة الاهرام لعام ١٩٨٧، القاهرة، ص ١٧٣ ـ ١٧٤

الى ٨ ٪ خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ مقابل ١٤ ٪ خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٥ م.

٣ ـ الأخذ بعين الاعتبار وجوب التوازن بين المنافع والتكاليف التي تعود على الدول الأعضاء من وراء العلاقات التجارية وتوسيع مظلة الحماية الجمركية لتمكين الصناعات التي تفتقد الى القدرة التنافسية في السوق العالمية من البقاء في سوق البلاد الأعضاء (الأثر التحويلي للتجارة) ثم وجود علاقة عضوية بين الكيانات الاقتصادية العربية في إطار من التفاعل الحر بين قوى السوق وحرية انتقال عنصر العمل ورأس المال مع وجود درجة عالية من التوافق بين المؤسسات المالية والنقدية والرقابية في كل الدول الأعضاء.

٤ ـ زيادة مساهمة صناديق الانماء العربية في تمويل المشروعات التصديرية المشتركة والموجهة أساسا الى تنمية التجارة البينية واقامة نظام معلومات عربي يخدم قطاع التجارة، وقد أظهرت الأرقام الخاصة بحجم المساعدات المقدمة من الصناديق ومؤسسات التنمية العربية انها قدمت حوالي ٢٢ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥[1] للدول النامية تبين ان ثلاث دول عربية هي تونس والاردن والمغرب قد حصلت على ٥٢ ٪ من القروض المخصصة للدول العربية مما يؤخذ على هذا

---

١ ـ قدم الصندوق السعودي منها ٢٢ ٪ يليه الصندوق الكويتي ٢١,٥ ٪ والبنك الاسلامي ٢٠.٧ ٪ والصندوق العربي ١٠.٦ ٪ ثم صندوق الاوبك ٩ ٪.

التوزيع الجغرافي التأثر بالاعتبارات السياسية وعلاقات التعاون لذا يجب ان يتسم نشاط هذه المؤسسات بالبعد عن هذه الاعتبارات وإعطاء المصلحة العامة للعالم العربي أهمية كبرى في مجال العلاقات الاقتصادية المشتركة.

٥ ـ ان تتسع أغراض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ليتمكن من ان يكون المؤسسة المالية العربية التي تقترض من أسواق المال العالمية وتعيد إقراضها للدول العربية المحتاجة ويمكن لصندوق النقد العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية من مساعدة الدول العربية على تخطي الاختلالات الأساسية في موازين مدفوعاتها بشروط أكثر يسرا من شروط صندوق النقد الدولي ومن المؤسف ان صندوق النقد العربي قد دار في فلك الصندوق الدولي حيث اشترط الأول على كثير من الدول العربية الاتفاق اولا مع الصندوق الدولي عند الحصول على قروض او تسهيلات مما يدعو الى دعم موارد الصندوق العربي للقيام باصلاح اقتصاديات الدول العربية وتدعيم قدراتها التنموية[1].

ثالثا : سبل تحقيق الأمن الغذائي العربي :

لتحقيق الأمن الغذائي العربي لابد من اتخاذ بعض السياسات الهامة ومنها :

---

١ ـ الدكتور خليل حسن خليل، القطاع العام والتكامل العربي، الاهرام ١٣/٦/١٩٩٠م.

١ - الاهتمام بالسياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي حيث اتصال المشاريع الزراعية ببرامج هيكلية واقتصادية زراعية وسياسات تكنولوجية لتحسين الانتاج وسياسات العمالة الزراعية والتمويل والتسعير والتسويق وتوحيد جهود اللجان والهيئات المتصلة بتطوير وتنمية الزراعة وزيادة فعالياتها وتنسيق اعمالها.

٢ - استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة لتحسين انتاجية الأرض وعوامل الانتاج الأخرى حيث ان معدل الكثافة الآلية من الجرارات تقدر في المتوسط بحوالي ثلاثة جرارات لكل ألف هكتار، ويتطلب الأمر كذلك العناية بالقوى العاملة الزراعية من خلال مشاريع التنمية الريفية لوقف الهجرة من الريف للمدن وترتبط كذلك سياسة التسعيرة التي تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الموارد وكفاية استخدامها في العمليات الانتاجية إذ يجب تحديد أسعار مجزية للمنتجات الزراعية

فقد لوحظ خلال فترة طويلة انقضت ان معظم الدول العربية تحافظ على الأسعار المزرعية لمدد طويلة لغير صالح المنتجين حيث التفاوت بين أسعار المحاصيل المحلية ونظيراتها العالمية مما يخلق حافزا لدى المزارعين لترك وهجرة هذا القطاع الحيوي.

كما تؤثر السياسة الضريبية وسياسة الدعم من جانب الحكومات وما ينجم عنها من مشكلات انتاجية وتدني الحافز لدى المنتجين، هذا ويؤدي ارتباط تسعير الصادرات والواردات

الزراعية العربية بالعلاقات الخارجية ـ مع انعدام التنسيق بين الدول العربية وفعالية السوق العربية المشتركة ـ تصبح معظم هذه الدول عرضة للضغوط الاقتصادية والسياسية من الدول المؤثرة في انتاج وتسويق المنتجات الغذائية.

٣ ـ **السياسة التمويلية والاقراضية : يجب تدعيم التسليف** والتمويل الزراعي حيث الربط بين الاقراض الزراعي وجدوى المشروعات وميزتها على مستوى الدول العربية، كما يجب تدعيم دور المنظمات والشركات العربية المالية والانمائية.

٤ ـ وضع استراتيجية عربية تشمل الجوانب الاقتصادية وأبعادها الاستثمارية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومنطلقاتها الأمنية وذلك من خلال التنسيق بين مختلف القطاعات الانتاجية وتشجيع القطاع الخاص من الدخول والاهتمام بالمشاريع الزراعية مع منح الحوافز لاستقطاب وجذب المستثمرين وتشجيع التسويق الزراعي المحلي والدولي[1].

٥ ـ الاستغلال الأمثل للامكانات الزراعية التي تزخر بها المنطقة العربية حيث يتوفر ١٩٧ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لم يستغل منها سوى ٥٥ مليون كأراض مزروعة تمثل نسبة ٢٨ ٪ عام ١٩٨٥، وعلى مستوى الدول نلاحظ ان نسبة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة لا تتناسب مع حجم المشكلة الغذائية ففي الأردن تبلغ هذه النسبة ٢٨,٤ ٪ وفي

١ ـ الدكتور عبدالرحمن بسيوني، الأمن الغذائي وامكانيات تحقيقه، دار الجامعة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤

العـــراق ٤٧,٤ ٪ وفي مصر ٥٥,٥ ٪ وفي المغـــرب ٢٣,٨ ٪ وهذه الدول العربية تعاني من أزمة طاحنة في نقص الغذاء[1].

١ ـ ١ ـ مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، مجلة المستقبل العـربي، الملف الاحصائي العدد ١٢٣ لسنة ١٩٨٩، بيروت، ص ١٨٢

المراجـــع

أولا : المراجع العربية

أ ـ الكتـــب :

- ابـراهيم البشـير، العـلاقـات الـدوليـة المعـاصـرة، دار العلوم، الرياض، ١٩٩٠
- اسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨
- أبو المجد حرك، مديونية العالم الاسلامي، دار الصحوة، القاهـرة، ١٩٩٠
- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، القـاهرة، ١٩٧٩
- حسين عمر، التنمية والتخطيط، دار الشروق، جدة، ١٩٧٨
- حسـام عيسى، الشـركـات المتعـددة القـوميـة، المؤسسـة العـربيـة للدراسات والنشر، بيروت.
- حسن فخرو، ماذا بعد النفط وماذا بعد التنمية. دار نشر بقبرص
- رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨
- رمزي زكي، فكر الأزمـة دراسة في أزمـة علم الاقتصاد الـرأسمالي والفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧
- رمـزي زكي، التاريـخ النقدي للتخلف، عـالم المعرفـة، الكويت، ١٩٨٧

- رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١
- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩
- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، دار الشروق القاهرة، ١٩٩١
- صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلاد العربية، عمان، ١٩٨٢
- صلاح عبدالمتعال، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مكتبة وهبة القاهرة ١٩٨٠
- عبدالمنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ١٩٨٧
- عبدالمنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظرات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، دولة الامارات، ١٩٨٨
- عبدالمالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المجلس الوطني للثقافة الكويت، ١٩٨٣
- عبدالحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دارالجامعات المصرية، الاسكندرية ، ١٩٨٠
- عبدالرحمن بسيوني، الأمن الغذائي وامكانات تحقيقه، دار الجامعة للطباعة، القاهرة ١٩٨٤
- عاطف السيد، دراسات في التنمية، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٨

- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠
- محمد السيد السعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨
- محمد علي الفرا، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٩
- محمد علي الفرا، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية - مشكلة الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٦
- محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي.
- مصطفى رشدي، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية بيروت ١٩٨١
- منير الحمش، التكامل الاقتصادي، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٧

ب - المجلات والدوريات :

- إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، مجلة المستقبل العربي، أغسطس ١٩٨٦م بيروت.
- اسماعيل صبري مقلد، مراجعة لكتاب الخليج والغرب، العلاقات الاستراتيجية والحقائق العسكرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٨، ١٩٩٠
- اسحق يعقوب، ندرة توظيف العوائد النفطية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية الكويت ربيع ١٩٨٩

- اسماعل صبري عبدالله، مستقبل التبادل التجاري بين الاقطار العربية، مجلة العربي الكويتية، فبراير ١٩٩٠
- أحمد عبدالله، الآثار السياسية لتقشف اقتصاديات الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٣ لسنة ١٩٨٨م.
- أحمد السيد النجار، العلاقة الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية، الواقع والاحتمالات بعد عام ١٩٩٢، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٩٠
- أحمد يوسف، المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٨٩م.
- احمد جامع، النظام النقدي الدولي، أساسه وأزمته، مجلة البنوك الاسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، القاهرة.
- ابوبكر متولي، الاتجاهات المعاصرة في سياسات التجارة الدولية، معهد التخطيط القاهرة، ١٩٨٣

- أمين عز الدين، التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٣، ٤١٤ في يوليو ١٩٨٨
- أماني محمود، الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، يناير ١٩٩٠م.
- اسامة فقيه، السوق الأوروبية والمصالح الاقتصادية العربية، مجلة التعاون العدد ١٧، لسنة ١٩٩٠
- البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧/٨٦، جدة.

- جلال معوض، العمالة الآسيوية في اقطار الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد الرابع، اكتوبر ١٩٨٦
- جورج قرم، العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي، اشارة خاصة الى الواقع العربي، مجلة المنار، الاهرام، العدد ٥٤، يونيو ١٩٨٩
- جعفر عبدالسلام، شرعية ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي مجلة مصر المعاصرة، يناير ١٩٩١
- حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي، شؤون عربية، سبتمبر ١٩٨٤
- حسنين توفيق، السياسة الخارجية والسياسية الشرعية في الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، لسنة ١٩٨٦
- حسنين توفيق، الفكر العربي واشكالية الأمن القومي، دراسة تحليلية نقدية، مجلة التعاون،العدد الرابع، محرم ١٤٠٧هـ.
- حسن الشيخ، عرض لكتاب العرب والعالم سنة ٢٠٠٠، مجلة التعاون، العدد ٢٠ لسنة ١٤١١هـ.
- حمدي عبدالعظيم، مديونية الشمال ومديونية الجنوب وحتمية التعاون العربي مع دول الجنوب، مصر المعاصر، يناير ١٩٩٠م.
- خالد تحسين، أزمة الغذاء والعمل العربي المشترك، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٢٣، ١٩٨٩
- رمزي زكي، مأزق النظام الرأسمالي، الاهرام الاقتصادي العدد ٧٢٦ لعام ١٩٨٢م.

- رمزي زكي، التضخم المستورد دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، المستقبل العربي، القاهرة : ١٩٨٦
- رمزي زكي، الآثار المتوقعة للديون الخارجية، مجلة العربي الكويتية، فبراير ١٩٩٠
- راجيه ابراهيم صدقي، الجماعة الاوروبية، مشروع اوروبا ١٩٩٢، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، يناير ١٩٩٠
- زكريا عبدالحميد، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٣ ، العدد ٣، خريق ١٩٨٥
- سيد شوربجي، المديونية الخارجية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض، العدد ١١ المجلد السادس، ١٤١١هـ.
- سهير معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مصر المعاصرة، يناير ١٩٩٠
- سهير معتوق، ظاهرة التضخم الركودي، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٣ ، في أكتوبر ١٩٨٨م.
- صالح عبدالرحمن، من وحي أزمة الخليج، التحرك الفردي والجماعي للدول تجاه الأزمات مجلة التعاون، مجلس التعاون الخليجي، بالرياض، العدد ٢١، مارس ١٩٩١

- صبحي القاسم، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم الفكر الكويت، العدد الثاني المجلد ١٨، يوليو ١٩٨٧
- صديق عبدالمجيد، اقتصاديات الزراعة في الاقطار العربية، عالم الفكر، الكويت المجلد ١٨، العدد الثاني، يناير ١٩٨٧
- صبري أبوزيد، الأزمة الاقتصادية العلمية وانعكاساتها على مشكلتيْ التضخم والديون الخارجية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٩٩ في يناير ١٩٨٥م.
- صفاء جمال، أسعار البترول والمديونية، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٨٦
- علي فايز، المفهوم الأمني في الاسلام، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، السعودية العدد الثاني، ذو الحجة ١٤١٠هـ.
- علي هلال، الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤
- عامر التميمي، آفاق الفكر الاقتصادي العربي في التسعينات، مجلة العربي الكويتية العدد ٣٧٨، مايو ١٩٩٠
- عشماوي علي، تكيف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، مجلة مصر المعاصرة، يناير ١٩٩٠م.
- عبدالمنعم المشاط، أصول ظاهرة التخلف في العالم الاسلامي، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية، الاهرام، يناير ١٩٩٠
- فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي قمة الرأسمالية العالمية، مجلة المنار، يونيو ١٩٨٩

- فلاح سعيد، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، عالم الفكر يناير ١٩٨٧
- كمال حسن علي، البعد الاقتصادي في سياسة مصر الخارجية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٩٥ لسنة ١٩٨٤م.
- محمد محمود الامام، اوروبا ١٩٩٢ ام عرب ١٨٩٢، مجلة الاهرام الاقتصادي العدد ١١٠١ في ١٩/٢/١٩٩٠م.
- محمد عبدالشفيع، صندوق النقد الدولي وآليات تعميق أزمة الديون، مجلة المنار الاهرام، العدد ٥٤، لسنة ١٩٨٩
- محمد نور الدين، المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، السياسة الدولية، ١٩٨٦
- محمد ابو مندور، الصندوق وشغب الغذاء، مجلة المنار، يونيو ١٩٨٩
- محمود الطنطاوي، تفسير السلوك الاقتصادي للمشروع الدولي النشاط، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، يناير ١٩٨٨
- مصطفى الفقي، رياح التغيير وأثرها على العالم العربي، مجلة الاهرام الاقتصادي ١٢ فبراير ١٩٩٠
- مصطفى الزر، تعليق على كتاب السلاح والنفط، الاستراتيجية العسكرية الامريكية والخليج، مجلة التعاون، العدد الثالث، ١٩٨٦
- مسعود التركي، العوامل المؤدية الى تعاطي المخدرات، مجلة جامعة الامام محمد بن سعود الرياض، العدد الأول، فبراير ١٩٨٩

- منى مصطفى، سياسة الغذاء في مصر: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٤١١، يناير ١٩٨٨م.
- مايكل أ. وبادان برايث، الأسس النظرية لبرامج الاصلاحات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، هيئة اليونسكو، مايو ١٩٨٩
- نازلي معوض، النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٨٨
- نزار الربيعي، أزمة التعاون الاقتصادي العربي، مجلة التعاون، العدد ١٧
- نادية رمسيس، الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٨٦م.
- نعيم الشربيني، العلاقات الاقتصادية العربية، توقعات وآفاق مجلة العربي الكويتية، العدد ٣٧٥، فبراير ١٩٩٠
- هنري توفيق، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، مجلة التعاون، العدد ١٦، السنة الرابعة، ديسمبر ١٩٨٩م.
- وليد محمود، أوروبا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة، على الأطراف الخارجية، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، يناير ١٩٩٠

جـ ـ المؤتمرات والندوات :

- المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ـ عمان «النظام الاقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ومركز الدراسات بالجامعة الاردنية، ١٥ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٨٧.

ـ مركز صالح كامل للدراسات الاقتصادية، جامعة الأزهر، ندوة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية لأزمة الخليج، ٢٠ ـ ٢٢ مايو ١٩٩١

ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية تحت عنوان «مصر وتحديات التسعينيات» مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية، ١٩٩١

ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ندوة بعنوان مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢، القاهرة، يناير ١٩٩٠

ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد وجامعة القاهرة، عالم الغد، عالم واحد أو عوالم متعددة، الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٤ في أكتوبر ١٩٩١م.

د ـ المقالات:

ـ احسان بكر، العرب وأوروبا الشرقية، الاهرام ٢٧/٢/١٩٩٠م.
ـ اسامة غيث، صندوق النقد الدولي ونوادي المديونية، الاهرام ١١/٥/١٩٩٠م.

- احمد بهجت، حول قانون الاستثماري الأجنبي في الاتحاد السوفيتي، الاهرام ١١/٧/١٩٩١م.
- بطرس غالي، الحوار بين الشمال والجنوب، الاهرام ١٩/١٠/١٩٨٩م.
- حسين شريف، مصر والسوق الأوروبية الموحدة، الاهرام ٣٠/٣/١٩٩٠م.
- سعيد النجار، البلاد العربية والمتغيرات التجارية، الاهرام ٢٤/٤/١٩٩٠م.
- سعيد النجار، المتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، الاهرام مارس ١٩٩٠
- طه عبدالعليم، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين اوروبا الاشتراكية والعالم العربي، الاهرام، ٣٠/٣/١٩٩٠م.
- طه عبدالعليم، ثورة جورباتشوف والتغيير في العالم الاشتراكي، الاهرام ١٧/٢/١٩٩٠
- طه عبدالعليم، التكامل الصناعي والتجمعات الاقليمية العربية الاهرام ١/١٢/١٩٨٩
- عماد جاد، التغيرات الدولية ومستقبل تسوية الصراعات الاقليمية، الاهرام ٤/٥/١٩٩٠
- الاتحاد السوفييتي وأزمة الخليج، حسابات معقدة ومكاسب متعددة، الأهرام، ١٤/١٢/١٩٩٠م.
- علي نجم، تصورات لحل أزمة الديون العربية، الاهرام ١/١٢/١٩٨٩

- عاطف الغمري، أين المفهوم العربي للأمن، الأهرام، ربيع الأول ١٤١١هـ.
- علي نجم، هل يمكن تعاون الغرب لحل أزمة المديونية، الاهرام ١٩٩٠/٥/١٨
- علي لطفي، العالم العربي في مواجهة تحديات التسعينات، الاهرام ١٩٩٠/٤/٨م.
- علي لطفي، ديون العالم الثالث من منظور غربي محايد، الاهرام ١٩٨٩/١٢/٣١م.
- مصطفى الفقي، أمن الوطن وأمن الأمة، جريدة الاهرام ١٩٩٠/١١/١٣م.
- مفيد شهاب، أمن الوطن وأمن الأمة، جريدة الاهرام ١٩٩٠/١١/١٣
- محمد سيد احمد، أمن الدولة وأمن المواطن، الاهرام، ١٩٩١/٤/٢٥م.
- محمد سيد احمد، الجنوب الى أين، الاهرام، ١٩٩١/٥/٢٣م.
- مدحت حسين، التنمية بالمشروعات الصغيرة، الأهرام ١٩٩٠م.
- هالة مصطفى، مجتمعات الخليج وتحدي التغيير، الاهرام، ١٩٩١/٥/٣م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- K.j, Holsti, International politics, Aframework Analysis, Englerwood Cliff, New Jerscy, prentice Hall, 1972.
- Dan Walleri, The political Economy on North-South Relations, Quarterly Vol., No 4, Dec 1978.

  Ronald Chilcate, Theories of Comparative politics, Boulder Colorado, Westviews press, 1981.
- William Cline, International debt and the Stability of the World Economy, Institute for international Economics, Washington, D.c.,1983.
- F.F.Claismonte and J.H.,Cavagh, Transnational Corporations and Global Market, Changing power Relations in Trade and Development, an UNCTAD Review, NO 4, Winter 1982.
- Peter Wright, World Bank Lending for Structurial Adjustment, Finance & Development, Sept 1980.
- David bock & constantice, the Emerging Role of the Bank in Heavily Indebted countries, Finance and Development, Sept. 1986.
- Weinbaum, M.G., Food Development politics in the Middle East, Westview press, Colorado, 1982.
- U.N,IMF., Annual Reports, Washington D.C.
- U.N,IMF.,International Financial Data, 1986.
- U.N, World Bank, World Development Reports.
- U.N., World Bank, Annual Reports 1980-1989.

طبعت بالمطابع الفنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات
الأمنية والتدريب